

# الِاتِّبَاعُ فِي مَسْأَلَةِ الِاسْتِمَاعِ

(في وجوب الاستماع للقرآن العظيم)

وَيَلِيهِ

## رِسَالَةُ تَرْفِي وَجُوبِ اسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ

تَأَلَّفَ

شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ  
الْعَلَّامَةُ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ الشَّهِيرِ بِمَنْقَارِي زَادَهُ  
(١٠١٨ - ١٠٨٨ هـ)  
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

د. أُسَامَةُ عَبْدُ الْوَهَّابِ حَمْدُ الْحَيَّانِي  
اِسْتِاذُ التَّفْسِيرِ وَطُلُومِ الْقُرْآنِ الْمَشَارِكِ فِي الْجَامِعَةِ الْعِرَاقِيَّةِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس  
www.moswarat.com

الاستماع في مسألتنا الاستماع  
ويليه  
رسالتنا في وجوب استماع الخطبة

الاتباع في مسألة الاستماع ويليهِ رسالة في وجوب استماع الخطبة  
تأليف : شيخ الإسلام في الدولة العثمانية العلامة محمى بن عمر الشهير بمنقاري زاده  
دراسة وتحقيق : د. أسامة عبد الوهاب حمد الحيايى

الطبعة الأولى : ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م  
جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد©

قياس القطع : ٢٤×١٧

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨-٩٩٢٣-١٠-٠٤٦-٢  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠١٩/٨/٤٣٨٣)



أَرْوِيقَا  
لِلدِّرَاسَاتِ وَالنَّشْرِ

رقم الهاتف : ٦٥١٦٣٥٦٤ (٠٠٩٦٢)

رقم الجوال : ٧٧٧ ٩٢٥ ٤٦٧ (٠٠٩٦٢)

ص.ب : ١٩١٦٣ عمّان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني : info@arwika.net

الموقع الإلكتروني : www.arwika.net

الدِّرَاسَاتِ الْمُنَشُورَةُ لَا تُعَبَّرُ بِالضَّرُورَةِ عَنْ وَجْهَةِ نَظَرِ النَّاشِرِ

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسَمَحُ بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرار تجميع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنَّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مَصُونَةٌ شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

# الِاتِّبَاعُ فِي مَسْأَلَةِ الِاسْتِمَاعِ

(في وُجُوبِ الِاسْتِمَاعِ لِلْقُرْآنِ الْعَظِيمِ)

وَيَلِيهِ

رِسَالَتُهُ فِي وُجُوبِ لِسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ

تَأَلَّفَ

شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ

الْعَلَّامَةُ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ الشَّهِيدِ بِمَنْقَارِي زَادَهُ

(١٠١٨ - ١٠٨٨ هـ)

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

د. أُسَامَةُ عَبْدُ الْوَهَّابِ حَمْدُ الْحَيَّانِي

اِسْتِاذُ التَّفْسِيرِ وَعُلُومِ الْقُرْآنِ الْمَشَارِكِ فِي الْجَامِعَةِ الْعِرَاقِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المقدمة

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، وبعث محمداً بالحق هادياً وبشيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وصلى الله وسلّم وبارك على الرّحمة المهداة، والنّعمة المُسدّاة، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيراً.

وبعد:

فإنّ التّأليف والتّصنيف المُبتكر في هذه الأزمان عزيز، والإجادة فيه منقطعة أو تكاد، ومع ذلك فعجلة العلم والتّأليف لم تتوقف، والناظر لتاريخ الأمة الإسلامية، والمُطلّع على حضارتها، والمتتبّع لجهود علمائها في مختلف العصور، يُدرك حجم الإنجازات وضخامتها، وكثرة التّأليفات والتّصنيفات وسعتها؛ لذلك صبّ الباحثون والمحقّقون جهودهم نحو تحقيق هذا الثّراث العظيم، يتخيرون من التّصانيف أجودها، ومن الموضوعات أحسنها.

ولأهميّة تحقيق كُتب الثّراث في إخراج كنوز من المخطوطات الإسلامية التي ظلّت حبيسة في الخزائن مئات السّنين أو يزيد، يَمُمّت جهدي إلى تحقيق بعض النّفائس وإخراجها إلى حيّز التّداول، ليُفيد منها الدّراسون والباحثون، فشرعتُ في البحث والتّنقيب عن الكتب والرّسائل التي لم تنل حظّها من العناية والتّحقيق، فوفّقني الله تعالى لتحقيق بعضها، ومنها هذا الكتاب المُهم في بابه؛ إذ يناقش مسألة وجوب استماع القرآن العظيم.

إنَّ الله تعالى أنزل القرآن هدايةً للبشرية، ففتح به آذاناً صُمًّا، وقلوباً غُلْفًا، ولقد كان رسول الله ﷺ وهو الذي تلقى القرآن من ربِّه سبحانه وتعالى بواسطة جبريل عليه السلام - يستمع للقرآن ويُنصت إليه، فيخشع قلبه، وتذرفُ عينه لسماع آياته، وعظيم مقاصده.

فقد رُوي في الحديث الصحيح، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «قال لي النبي ﷺ: اقرأ عليّ، قلت: يا رسول الله، أقرأُ عليك، وعليك أنزل؟ قال: نعم، فقرأتُ سورة النساء حتى أتيتُ إلى هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قال: حسبك الآن، فالتفتُ إليه، فإذا عيناه تذرفان»<sup>(١)</sup>.

والمسلمون مأمورون باستماع القرآن والإنصات إليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وقد اختلف الفقهاء في مسألة الوجوب العيني للاستماع، وهل الآية تدل على الوجوب داخل الصلاة أو خارجها؟

فجاء الجواب مفضلاً من الشيخ العلامة يحيى بن عمر، الشهير بمنقاري زاده (ت ١٠٨٨ هـ)، بكتاب لطيف ظريف في وجوب استماع القرآن العظيم، سمّاه: «الاتباع في مسألة الاستماع».

وقد حوى الكتاب بين دفتيه أقوال فقهاء الحنفية في مسألة الاستماع، وحرَّر المصنّف هذه الأقوال تحريراً دقيقاً، وتعقّب بعضها، وجاء بالأدلة الثقلية والعقلية على الوجوب العيني لسماع القرآن الكريم؛ سواء كان ذلك داخل الصلاة أو خارجها،

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦: ١٩٦) برقم (٥٠٥٠)، ومسلم في «صحيحه» بالفاظ متقاربة (١: ٥٥١) رقم (٨٠٠).



منطلقاً بذلك من قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ومن القاعدة الأصولية التي تقول: «العبرة لعموم اللفظ، لا لخصوص السبب وتقييده».

وعلى الرغم من أن قيمة كل عمل علمي ترتبط بما يقدمه من جديد، فإن أهمية الكتاب تتمثل في قلة التأليف المستقل في هذا الموضوع، وأعني به: مسألة استماع القرآن الكريم، ووجوب استماع الخطبة، بالإضافة إلى احتوائهما على مصادر مخطوطة.

هذا بالإضافة إلى تقدّم الشيخ المنقاري في العلوم، وشهرته ومكانته بين أبناء عصره؛ إذ كان شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، وفاق أقرانه فقهاً وعلماً، وكان مفسراً ومشاركاً في العلوم، قال الشيخ المحبي في وصف حاشية الشيخ المنقاري على «تفسير البيضاوي»: «وَأَتَى بِالْعَجَبِ الْعُجَابِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الْفَنُونِ بُلْبُ اللَّبَابِ، مَعَ حُسْنِ التَّأْدِيَةِ وَالتَّعْبِيرِ، وَسَعَةِ الْمَلَكَةِ وَلَطْفِ التَّقْرِيرِ»<sup>(١)</sup>.

ثم إنه وصل إلينا من مؤلفاته قرابة ثلاثين مؤلفاً ما بين كتاب، ورسالة، وتعليق، وحاشية، وفتاوى، وغير ذلك لم تحقّق أو تُنشر بعد.

لذا فهو جديرٌ بالعناية والنشر؛ ليرى النور، ويأخذ مكانه في المكتبة الإسلامية؛ ليفيد منه الباحثون، والمُتخصّصون، وطلاب العلم.

### قصة الكتاب:

إن لكل كتاب قصة، ولتحقيق هذا الكتاب قصة لطيفة، أذكرها للاستئناس والتّقييد، قد يفيد منها الدّراسون والباحثون.

(١) «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧).

إِنَّ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُهَيَّئَ لَهُمْ مَنْ يَقُومُ بِإِخْرَاجِ ثَرَاثِمِهِمْ بَعْدَ مِائَةِ السَّنِينَ؛ لِيَفِيدَ مِنْهُ النَّاسُ، وَمُؤَلَّفُنَا مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَفْذَاذِ الَّذِينَ أَلْفَوْا وَصَنَّفُوا فِي عُلُومٍ مُخْتَلَفَةٍ، لَكِنَّهُ لَمْ يَنْلُ حَظَّهُ مِنَ الْعَنَاءِ وَالتَّشْرِ.

وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى مَوْلَفَاتِ الشَّيْخِ الْمَنْقَارِيِّ قَدْرًا مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، فِي عَامِ (٢٠١٣م) قُمْتُ بِتَحْقِيقِ كِتَابِ: «التَّفْحَةُ الْقُدْسِيَّةُ فِي أَحْكَامِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَكِتَابَتِهِ بِالْفَارْسِيَّةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ مِنْهَا فِي بَاقِي الْأَحْكَامِ، لِأَبِي الْحَسَنِ الشَّرْنُبَلَايِ الْحَنْفِيِّ (ت ١٠٦٩هـ)»، وَفِي أَثْنَاءِ جَمْعِي لِسِيرَةِ الْمُؤَلَّفِ وَحَيَاتِهِ وَقَفْتُ عَلَى أَحَدِ شُيُوخِهِ، الَّذِي لَمْ يَذْكُرْهُ جُلُّ مَنْ تَرَجَّمْ لَهُ، وَهُوَ الشَّيْخُ مَنْقَارِيُّ زَادِهِ، ذَكَرَهُ الْكَشْمِيرِيُّ فِي أَثْنَاءِ تَعْلِيْقِهِ عَلَى حُكْمِ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، فَقَالَ: «وَصَرَّحَ بِحَيِّ بْنِ مَنْقَارِيِّ زَادِهِ أَسْتَاذُ الشَّرْنُبَلَايِ فِي رِسَالَتِهِ: «الْإِتْبَاعُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِمَاعِ»...»، فَاسْتَوْقَفَنِي اسْمُ الرِّسَالَةِ، وَجَذَبَنِي اسْمُ مُؤَلَّفِهَا، فَدَوَنْتُ ذَلِكَ فِي مَلَاْحِظِي، وَبَعْدَ إِنْجَازِ كِتَابِ الشَّرْنُبَلَايِ وَنَشْرِهِ سَرَعْتُ بِالتَّنْقِيبِ عَنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَمُؤَلَّفِهَا، فَوَجَدْتُ بَعْضَ كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ تُشِيرُ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمَهْمَةِ، وَعِنْدَ تَصْفِيحِ مَصَادِرِ تَرْجُمَةِ الشَّيْخِ الْمَنْقَارِيِّ وَجَدْتُهُ يُنَعِّتُ بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ وَصِفٌ عَظِيمٌ، وَمَنْصَبٌ كَبِيرٌ، لَا يَنَالُهُ إِلَّا مَنْ ذَاعَ صِيَّتُهُ فِي الْعِلْمِ، وَعَلَا مَقَامُهُ بِالْمَعْرِفَةِ وَحُسْنِ الْقَضَاءِ.

وَبَعْدَ الْبَحْثِ وَالتَّفْتِيشِ فِي فَهَارِسِ الْمَخْطُوطَاتِ تَحَصَّلْتُ عَلَى مُصَنَّفَاتٍ كَثِيرَةٍ وَمُتَنَوِّعَةٍ لِلشَّيْخِ الْمَنْقَارِيِّ فِي خَزَائِنِ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ فِي الْعَالَمِ، فَطَلَبْتُ كِتَابَ: «الْإِتْبَاعُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِمَاعِ»، وَحَصَّلْتُ عَلَى نُسَخِهِ الْمُتَعَدِّدَةِ، فَسَرَعْتُ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى بِنَسْخِ الْكِتَابِ وَضَبْطِهِ وَفَقَّ قَوَاعِدَ تَحْقِيقِ النُّصُوصِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ.

وَمِنْ تَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ وَافَقَ نَسْخِي لِلكِتَابِ وَضَبْطِهِ أَنِّي كُنْتُ فِي زِيَارَةِ إِلَى عَمَّانَ فِي سَنَةِ (٢٠١٤م) لِقَضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، فَعَكَفْتُ عَلَيْهِ شَهْرًا بِتِمَامِهِ

وكمالهِ إلى وقتِ السَّحَرِ أَضْبِطْ نَصَّهُ، وَأَحَقِّقْ أَقْوَالَهُ، وَأُخْرِجْ أَحَادِيثَهُ وَآثَارَهُ، وَأَعْلُقْ عَلَى مُشْكِلِهِ وَغَامِضِهِ، فَكَانَ وَقْتُهُ مَبَارَكًا بِبِرْكَةِ الشَّهْرِ الْفَضِيلِ.

وبعدَ إِنْجَازِ الْكِتَابِ أَرْسَلْتُهُ إِلَى مَجْلَةِ الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَةِ الْمُحْكَمَةِ الَّتِي يُصَدِّرُهَا مَعْهَدُ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ بِجِدَّةَ لِنَشْرِهِ فِيهَا، وَبَعْدَ تَحْكِيمِهِ وَاسْتِكْمَالِهِ إِجْرَاءَاتِ النَّشْرِ، تَمَّ نَشْرُهُ فِي الْعَدَدِ الْعَشْرِينَ فِي سَنَةِ (٢٠١٥م).

وَشَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُنْجِزَ الْكِتَابُ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنَوَاتٍ مِنْ نَشْرِهِ فِي الْمَجْلَةِ الْمَذْكُورَةِ، مَقْفُوعًا بِرِسَالَةِ «وَجُوبِ اسْتِمَاعِ الْخُطْبَةِ» لِلْمُؤَلِّفِ نَفْسِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ أَيْضًا، لَكِنَّهُ فِي بَغْدَادَ هَذِهِ الْمَرَّةِ، فَاجْتَمَعَتْ فَضِيلَةُ الزَّمَانِ وَمَزَيَّةُ الْمَكَانِ، أَمَّا الْفَضِيلَةُ فَقَدْ بَدَأَ الْعَمَلُ بِهِ وَانْتَهَى فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، وَأَمَّا الْمَزَيَّةُ فَقَدْ كُتِبَ بِمَكَانَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ (عَمَّانَ، وَبَغْدَادَ).

وَتَجَدُّرُ الْإِشَارَةِ هُنَا إِلَى أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ انْمَازَ بِدِرَاسَةٍ جَدِيدَةٍ وَمَوْسَعَةٍ لِحَيَاةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَنْقَارِيِّ زَادِهِ، مَعْتَمِدًا عَلَى مَصَادِرَ مُتَنَوِّعَةٍ بِاللُّغَتَيْنِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَالتُّرْكِيَّةِ، تَحَدَّثَتْ عَنْ حَيَاتِهِ، زِيَادَةً عَلَى إِضَافَةِ نَسْخَةِ خَطْبَةٍ رَابِعَةٍ لَضَبْطِ نَصِّ الْكِتَابِ.

وَأَمَّا عَنْ مَسْأَلَةِ نَشْرِ الْكِتَابِ فِي دَارِ نَشْرِ مُمَيَّزَةٍ، فَقَدْ تَجَادَبَتْ أَطْرَافُ الْحَدِيثِ مَعَ الْأَخِ الْفَاضِلِ الدُّكْتُورِ إِيَادِ الْغُوجِ صَاحِبِ دَارِ أَرْوَقَةِ لِلدِّرَاسَاتِ وَالنَّشْرِ فِي عَمَّانَ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ، فَرَحَّبَ بِنَشْرِهِ فِي سِلْسِلَةٍ رَائِعَةٍ يَقُومُ بِنَشْرِهَا تَبَاعًا بِعِنَايَةِ: (مِنْ ذُخَائِرِ الْعَهْدِ الْعُثْمَانِيِّ).

## خُطَّةُ الْكِتَابِ:

اِقْتَضَتْ طَبِيعَةُ تَحْقِيقِ الْكِتَابِ أَنْ يَكُونَ عَلَى قِسْمَيْنِ، يَتَقَدَّمُهُمَا تَهْمِيدٌ تَضْمَنُ الْحَدِيثَ عَنِ الْحَرَكَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ فِي عَصْرِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَنْقَارِيِّ زَادِهِ، وَاشْتَمَلَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ مَبَاحِثَ:

تناولتُ في المبحث الأول: الحديث عن اسم المؤلف، ولقبه، ونسبه، وولادته، ونشأته، وحياته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته.

وتناولتُ في المبحث الثاني: الحديث عن الكتاب، وتوثيق نسبه لمؤلفه.

وتناولتُ في المبحث الثالث: أهمية الكتاب، ومنهج مؤلفه، ومصادره.

وختمتُ هذا القسم بالمبحث الرابع: وقد تناولتُ فيه وصف النسخ الخطية، وعَمَلِي في التحقيق، ونماذج من صور المخطوطات التي اعتمدتها في التحقيق.

أما القسم الثاني: فقد اشتمل على النص المحقق، الذي اقتضى مني تعريف المصطلحات، وترجمة الأعلام، وتخريج ما ورد من آيات وأحاديث نبوية، وعزو ما ورد من أقوال إلى مصادرها الأصلية، والعناية بالنص ضبطاً وتوثيقاً.

وقبل الختام فإنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور هادي أحمد الشجيري، الذي شجّعني كثيراً على إحياء هذا الأثر النفيس، وقَدَّم لي تصحيحات نافعة، وتصويبات جليّة، ساهمت في تقويم نص الكتاب على الوجه المرضي إن شاء الله تعالى.

والشكر موصول إلى الأساتذة الفضلاء؛ من الترك والعرب الكرماء، الذين ما بخلوا عليّ بوقت ولا جهد في ترجمة كثير من النصوص باللغة العثمانية القديمة، والتركية الحديثة، والتي تحدّثت عن حياة الشيخ منقاري زاده، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ولمؤلفه، ولكل من أسهم ويسهم في إخراجِه؛ إنّه سميع قريب مجيب.

## تمهيد

# الحركة العلمية في الدولة العثمانية في عصر الشيخ يحيى المنقاري

إنَّ الحديثَ عن الحركةِ العلميَّة ونظامِ التَّعليمِ العُثمانيِّ في عصرِ المؤلِّفِ ضروريٌّ لأسبابٍ كثيرةٍ، منها: أنَّ الشَّيخَ يحيى المنقاريَّ مرَّ بمراحلِ التَّعليمِ التي كان معمولاً بها في الدَّولة العُثمانيَّة.

ومنها: أنَّ الحركةَ العلميَّة في ذلك الوقتِ أثَّرتْ في تكوينِ شخصيَّته العلميَّة ومناصبه الإداريَّة، فتدرَّجَ في التَّعليمِ والتَّدرِّسِ والقضاءِ والفتوى، حتَّى انتهى به المطافُ إلى تَقَلُّدِ منصب (شيخ الإسلام).

## النَّظامُ التَّعليميُّ في ظلِّ الدَّولة العُثمانيَّة:

بما أنَّ مُصنِّفنا تدرَّجَ في النَّظامِ التَّعليميِّ العُثمانيِّ في ذلك الوقتِ، فسأتكلَّمُ بإيجازٍ عن النَّظامِ التَّعليميِّ في الدَّولة العُثمانيَّة في منتصفِ القَرْنِ السَّابعِ عشرِ الميلاديِّ.

إنَّ النَّظامَ التَّعليميِّ لم يكنْ قد استقرَّ على ترتيبٍ معيَّن، أو نظامٍ معروفٍ في التَّعليمِ العُثمانيِّ في ذلك الوقتِ بحسبِ العُشاقِي (ت ١١٣٦هـ)<sup>(١)</sup> ومحمد شيخي

(١) هو إبراهيم بن عبد الباقي بن عبد الرحيم العشاقِي، مؤرخ، له «ذيل على حقائق الحقائق =

أفندي (ت ١١٤٥هـ)<sup>(١)</sup>، كما أن هرميَّته لم تكن قد نُظِّمَتْ نهائياً، فقد كانت هناك دارُ التَّعلِيمِ، ومكتب الصَّبيان، لكنَّ المعروف أنَّ أبناءَ العلماء كانوا يتلقَّونَ تعلُّمَهُم الأوَّلِيَّ في منازلِ آبائِهِم.

ثُمَّ تأتي المدرَّسةُ الأولى الرِّسميَّة؛ حيثُ يَدْرُسُ الصَّغِيرُ فيستظهرُ المُثُون، مثل: «حاشية الشَّريف الجرجاني» (ت ٨١٦هـ) على «شرح الأصفهاني» (ت ٧٤٩هـ) لـ «التَّجريد» لنصير الدين الطُّوسي (ت ٦٧٢هـ)، و«مفتاح العلوم» للسَّكاكي (ت ٦٢٦هـ)، و«التَّلويح» للتفتازاني (ت ٧٩١هـ).

وأدنى المدارس رُتَبَةً تلك المسمَّاة: حاشية تجريد، أو مفتاح، أو التَّلويح<sup>(٢)</sup>.

= في تكملة الشقائق النعمانية في علماء الدولة العُثمانيَّة». ينظر: «معجم المؤلفين»، عمر كحالة (١: ٤٢).

(١) هو محمد بن حسن الفيضي، الرومي، الحنفي، الملقب بالشيخ، مؤرخ وشاعر، من آثاره: «ديوان شعر»، و«ذيل على الشقائق النعمانية في التَّراجم» بالتركية العثمانية في مجلدين، سَمَّاه: «وقائع الفضلاء». ينظر: «معجم المؤلفين» (٩: ٢٠٨-٢٠٩).

(٢) سُمِّيت هذه المدارس بأسماء الكتب الأساسية التي كانت تُدرَّس فيها، فقد أخذت مدرسة «حاشية التجريد» هذا الاسم نسبةً إلى الحاشية التي وضعها السيد الشريف الجرجاني على الشرح الذي حرره محمود بن أبي القاسم الأصفهاني، على الكتاب الذي ألفه نصير الدين الطوسي تحت عنوان: «تجريد الكلام»، أمَّا «المفتاح» فهو الكتاب الذي وضعه الشَّيخ يوسف السكاكي في البلاغة، وكان يدرس في تلك المدارس مع الشروح التي كتبها السيد الشريف الجرجاني، وسعد الدين التفتازاني، ومن ثَمَّ عرفت باسم «مدارس المفتاح»، أمَّا «التَّلويح» فهو الشرح الذي وضعه التفتازاني على كتاب أصول الفقه المعروف باسم: «تنقيح الأصول»، الذي ألفه صدر الشَّريعة عبيد الله البخاري (ت ٧٤٧هـ)، وشرح على الشرح الذي ألفه البخاري أيضاً تحت اسم: «توضيح التنقيح». ينظر: «الدولة العُثمانيَّة (تاريخ وحضارة)»، أكمل الدين إحسان أوغلو (٢: ٥٨-٥٩)، و«معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني»، أحمد صدقي شقيرات (١: ١٧٣).

بعدها يمضي التلميذ إلى مدارس أعلى إن كانت في بلدته أو مدينته، وإلا اضطر للذهاب إلى إستانبول<sup>(١)</sup>.

### منهج التصنيف في ظل الدولة العثمانية:

لقد كانت العلوم العثمانية مرتبطة بالمفهوم الإسلامي التقليدي، الذي يرى أن التعليم الديني هو العلم الحقيقي الوحيد الذي له هدف واحد: وهو فهم كلام الله تعالى، وكان الأساس في هذا التعليم القرآن الكريم والسنة النبوية، بينما كان العقل يعد أداة مساعدة في خدمة الدين.

وقد قيّد التقليد في عصر الخلافة العثمانية الفكر الإسلامي؛ مما جعل من الصعوبة بمكان على المفكرين المسلمين اللاحقين القيام بأي تجديد.

فقد كان التقليد هو المبدأ الموجه في كل مجالات العلوم، وليس في الفقه فقط، فبعد الأئمة العظماء في القرون الأولى، الذين جمّعوا الأحاديث ورفّعوها إلى درجة الكمال بالقياسات العقلية، لم يعد يُسمح بالتجديد في العلوم الدينية إلا في المسائل الثانوية فقط<sup>(٢)</sup>.

ولذلك أصبحت التلخيصات والحواشي والشروحات هي الأشكال الرئيسة لتصنيف في العلوم الإسلامية، التي أخذ بها العلماء العثمانيون، ومنهم مُصنّفنا الشيخ يحيى منقاري زاده.

وكان معظم المؤلفين العثمانيين يشتغلون إما قضاة أو مفتين أو مدرّسين، وقد تميّزوا بشكل خاص في الفقه الذي كان له أهمية علمية ظاهرة، وربما تُشكّل فتاوى

(١) «العلماء في الدولة العثمانية منتصف القرن السابع عشر، دراسة في كتاب وقائع الفضلاء» لمحمد شيخي أفندي، مراجعة: رضوان السيد (ص ٢٠٧).

(٢) ينظر: «تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار»، خليل إينالجيك (ص ٢٦٠).

شيوخ الإسلام التي أصدروها بالعربية والتُركية أهم إسهام عُثمانيٍّ في العلوم الدِّينية والقانونية.

وقد أَلَفَ مُصَنَّفنا فتاوى فقهية كثيرة، سيأتي الحديث عنها في مبحث مؤلفاته.

### وَزِيْفَةُ التَّدْرِيسِ:

كان المتعلِّمُ يتدرَّجُ في المدارس، ويتدقَّقُ في العلم؛ حتى يذهب إلى دار الحديث بالسليمانية، ويتنقل المُدرِّس عادةً بعد دار الحديث للقضاء.

وهناك وظائف يمكن أن يقوم بها المُدرِّس أثناء تدريسهِ، مثل: إمامة السلطان، أو الصدر الأعظم، أو أحد كبار رجال الدولة، وفي مثل هذه الحالة يعمل مدرِّساً لصغار الرِّجل الذي يؤمُّه.

لكن كان هناك مدرِّسون لصغار الأمراء وأبناء رجالات الدولة ممَّن لم يحضلوا على الملازمة أحياناً، وهؤلاء عادة من أقاليم تتكلَّمُ العربية؛ ممَّا يدلُّ على حرص السلاطين والصُّدُور ونقباء الأشراف على أن يتعلَّم أولادهم العربية من متحدثٍ بها؛ حرصاً على حُسْنِ نطقهم للقرآن، ورُبَّما من أجل ذلك تُطلق المصادر على بعض هؤلاء لقب (حافظ)، إشارة إلى أن سبب استخدامه حفظه للقرآن الكريم.

إنَّ مدرِّسي الأمراء وأبناء الصُّدُور ومشايخ الإسلام، كانوا في العادة مُدرِّسين في مدارس المدينة.

وكان يُمكن للمدرِّسين في المدارس الدنيا والمتوسطة أن يُعيَّنوا لمنصب (فتوى أمني)؛ أي: أمين الفتوى في المدينة التي هم فيها.

وكان متاحاً للعالم المدرِّس الشاب أن يتولَّى منصب (التذكُّر جي)؛ أي: السكرتير الخاص لدى شيخ الإسلام، أو أحد قضاة العسكر.



وكان في الغالب اختيار قاضي العسكر من القضاة العاديين الذي تدرّجوا في العلم إلى أن وصلوا للقضاء، وليس من بين المُدرّسين<sup>(١)</sup>.

### رُتبة القضاء:

كان المنتسبون للمدارس العليا التي تُسمى: (مدارس الأئتمشلي) يحصلون على قضاء المدن الرئيسة بالدولة العُثمانيّة، مثل: حلب، ومكة، والمدينة، والقدس الشريف، وقونية، وبورصة.

وقد حصل الشّيخ يحيى المنقاري على قضاء مكة، ومصر، وإستانبول، وغيرها. وكان القاضي بمجرد تعيينه ينتظر أن يصعد السُّلم إلى قضاء المدن الكبرى بحيث تأتي إستانبول بعد مكة، فقاضي العسكر، ومشیخة الإسلام.

وكان المنتظر من المُعيّن لقضاء المدن الكبرى أن يقصدها بنفسه، ولا يُعيّن نائباً عنه؛ لذا فكثيراً ما نقرأ عن وفاة المُعيّن لقضاء مكة، أو المدينة، أو القدس، أو إستانبول في تلك المدن التي وُلّوا فيها القضاء؛ لأنّ هذه المراتب لم يكن يبلغها العلماء إلا بعد أن يكونوا قد تقدّموا في السنّ، وهذا ما حصل لوالد الشّيخ يحيى الشّيخ عمر المنقاري، الذي تُوفي وهو قاضٍ على مكة.

### سُلطة العلماء:

إنّ العلماء في هذا العصر صاروا فئة اجتماعيّة متميّزة؛ إذ إنّ كثيراً منهم كان أبائهم من فئة العلماء، وقد كان بعض كبار العلماء يمنحون الملازمة لصغارهم الذين يرثون فيما بعد مناصبهم<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: «العلماء في الدولة العُثمانيّة منتصف القرن السابع عشر» (ص ٢٠٩).

(٢) ينظر: «العلماء في الدولة العُثمانيّة» (ص ٢١٠).

وكان العلماء يمارسون دوراً مزدوجاً في تفسير وتطبيق القوانين الإسلامية؛ إذ إنَّ المفتي كان يقوم بالدَّور الأول، بينما كان يتولَّى القاضي الدَّور الآخر.

وكان العلماء هم المسؤولون أيضاً عن تطبيق الشريعة الإسلامية في الدَّولة، وكانت السُّلطة السياسيَّة التي فرضت نفسها بالقوَّة هي العنصر المسيطر في الدَّولة، ولكن السُّلطة السياسيَّة بالاستناد إلى النُّظرية الإسلامية كانت مجرد وسيلة لتطبيق الشريعة؛ لأنَّ الدَّولة تابعة للعقيدة<sup>(١)</sup>.

وقد أرجع العلماء سلطتهم الفريدة في الشريعة إلى اختصاصهم في العلوم الشرعيَّة؛ ولأجل الانضمام إلى صفوفهم كان على المرشح أن يدرس تلك العلوم، وبالتحديد أن يحصل على المعرفة الضَّرورية للفهم الصحيح للقرآن الكريم، قبل أن يحصل على إجازة بذلك من أحد العلماء.

وعن طريق هؤلاء العلماء تشكَّلت في الدَّولة العُثمانيَّة هرمية متماسكة تتألف من المُدرِّسين والمفتين والقضاة، ويتمُّ الارتقاء فيها من مرتبة إلى أخرى وَفْق نظام دقيق، وعلى رأس هؤلاء العلماء كان يأتي قاضي العسكر في البلقان، وقاضي العسكر في الأناضول، وقاضي إستانبول، وقضاة المدن الكبرى المهمة، وقد كان هؤلاء برئاسة شيخ الإسلام.

### منصب شيخ الإسلام:

تُعَدُّ مؤسسة مشيخة الإسلام العُثمانيَّة نموذجاً متطوراً وعصرياً للمؤسسة الشرعيَّة الإسلامية منذ العهد النبوي وحتى نهاية العصر العباسي، فالمؤسسة الشرعيَّة كانت تُعَدُّ السُّلطة الأولى، وهي تسبق أو توازي السُّلطة التنفيذيَّة الثانية في الدَّولة الإسلامية.

(١) ينظر: «تاريخ الدَّولة العُثمانيَّة من النشوء إلى الانحدار»، خليل إينالجيك (ص ٢٦٠).

وكانت هذه السُّلطة تحوي ضمن اختصاصها السلطتين: التشريعية والقضائية في المفاهيم الحديثة، وهذا الأمر كان مطبقاً في الدولة العُثمانيّة قبل عهد الإصلاحات؛ حيث كان فيها سلطتان متوازيتان أو متساويتان مع تفاوت في الأهمية بحسب الظروف السياسيّة والاجتماعية للدولة.

وكانت السُّلطة الشرعيّة الدينيّة برئاسة شيخ الإسلام، وهناك السُّلطة التّنفيزيّة برئاسة الصّدر الأعظم، وكان السلطان فوقّ الجميع باعتباره رئيس الدولة التّنفيزي والشرعي، أو الخليفة بعد إعلان الخلافة العُثمانيّة في عام (٩٢٣هـ - ١٥١٧م)<sup>(١)</sup>.

وممّا تقدّم يظهر لنا أنّ منصب (شيخ الإسلام) من أهم المناصب الدينيّة وأرفعها في الدولة العُثمانيّة، فهو الذي يُثبت سيادة كل سلطان جديد بعد حلف اليمين بالإخلاص له، وحين كان يُعزل السلطان كان شيخ الإسلام هو الذي يُثبت ويُشرّع هذا العزل.

ومع ذلك فإنّ رأس المسلمين كان على الدّوام هو السلطان، وإنّ العلماء كانوا يُمارسون السُّلطة الدينيّة باسمه.

وقد بقيت في الدولة العُثمانيّة سُلطة تعيين وعزل العلماء بيد السلطان والصّدر الأعظم، اللّذين يمثّلان السُّلطة المديّة.

أمّا شيخ الإسلام فقد كان يحتلّ موقعاً خاصّاً، فهو رئيس العلماء، ويُعيّن في منصبه بمرسوم سلطاني، وكان اختياره حتى القرن السادس عشر من بين المُدرّسين الذين اشتهروا بعلمهم.

ولم يكن شيخ الإسلام يُعزل عن منصبه، وذلك حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر على الأقل.

(١) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (١: ١).

أما مهمّاته فكانت تتعلق بإصدار الفتاوى في أية مشكلة في إطار الشريعة، ولم يكن يتلقّى أي أجر عن هذه الفتاوى، وكان في كلّ مدينة مهمة في الدولة العثمانية مفت خاص للقيام بهذه المهمة، وكان هؤلاء المفتون يُشكّلون طبقة خاصة برئاسة الإسلام.

وكان المراقبون الأوروبيون يُقارنون شيخ الإسلام بالبابا إشارةً لمنزلته، إلا أن القانون نامه الذي أصدره محمّد الفاتح حدّد مكانة شيخ الإسلام في مرتبة موازية للمصدر الأعظم، بينما نصّ البروتوكول على أن يحظى باحترام أكبر<sup>(١)</sup>.

وكان شيوخ الإسلام - باعتبارهم ممثّلين للشريعة - يُحاولون العمل بِشكّل مُستقلّ عن السُلطة السياسيّة، ولكن خلال القرن السادس عشر، وبعد أن أصبحت الشريعة تُؤثر بِشكّل متزايد في قضايا الدولة، نجد أن نفوذ شيخ الإسلام يتعاضم باستمرار، وفي الوقت نفسه تسارع ارتباط شيوخ الإسلام كثيراً بالسُلطة السياسيّة.

وقد تمتّع شيخ الإسلام لأوّل مرّة بالسُلطة المدنيّة حين عُهد إليه بالرقابة على جهاز القضاء، وهو سلاح تنفيذي كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسُلطة السياسيّة، ومنذئذٍ انتقلت صلاحية تعيين القضاة من قاضي العسكر إلى شيخ الإسلام<sup>(٢)</sup>.

وبما أن الشّيخ منقاري زاده كان قد تقدّم في العلوم الشرعيّة والتّدرّيس، وقُدّ مناصب عليا، كقضاء مصر، ومكة المكرمة، والقسطنطينيّة، وقضاء العسكر، فقد انتهت إليه رئاسة العلوم في وقته حتى تقلّد منصب (شيخ الإسلام) سنة (١٠٧٣هـ)<sup>(٣)</sup>.

ولما كان لهذا المنصب أهمية كبيرة على المستوى الديني والسياسي في

(١) ينظر: «تاريخ الدولة العثمانية من الشّوء إلى الانحدار» (ص ٢٦١-٢٦٢).

(٢) ينظر: «تاريخ الدولة العثمانية من الشّوء إلى الانحدار» (ص ٢٦٢).

(٣) ينظر: «خلاصة الأثر»، للمحيي (٤: ٤٧٧).

الدولة العُثمانيّة، وددتُ التّنبه إلى دراسةٍ مُهمّة وفريدة لهذا المنصب المُهمّ بعنوان: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» للأستاذ أحمد صدقي شقيرات<sup>(١)</sup>؛ حيثُ تناولَ في دراسته مؤسسة مشيخة الإسلام العُثمانيّة باعتبارها السُّلطة الشرعيّة الدّينيّة العثمانية، أو السُّلطة الأولى، أو رُبّما الثّانية، بصورةٍ شاملةٍ ومُتسلسلةٍ ومُنظمةٍ على أُسسٍ علميّة وأكاديمية، مُعتمدة على الوثائق والمصادر الأساسيّة العُثمانيّة، بحيثُ تمّ دراسة تطوّر هذه المؤسسة وأعلامها على فترة خمسة قرون.

وقد اشتمل هذا المعجم على تراجم شيوخ الإسلام منذ تأسيس المشيخة سنة (٨٢٨هـ - ١٣٤١م) وحتى إلغائها (١٤٢٥هـ - ١٩٢٢م)؛ حيثُ بلغ عدد شيوخ الإسلام الذين تولّوا المشيخة (١٣١) شيخاً، وكان مُصنّفنا واحداً منهم رحمهم الله تعالى أجمعين<sup>(٢)</sup>.



(١) باحث أردني متخصص في الدراسات العثمانية والتاريخية. ويلحظ على هذا المعجم كثرة الأخطاء الإملائية والصياغية، وأتمنى أن يتنبه لها المؤلف ويستدركها بالتصحيح؛ لأن هذه الأخطاء أوقعته في تحريف وتصحيف بعض الأعلام.

(٢) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (١: ١٤٣).

## المبحث الأول

### حياته وآثاره

### المطلب الأول

#### لمحة عن حياته

جاء الحديث عن حياة الشيخ يحيى بن عمر منقاري زاده في كتب التراجم العربية مقتضباً، بعضها أخذ من بعض، ولكن بجمع هذه النصوص المتفرقة في بطون الكتب وضم بعضها إلى بعض، يجعل من مجموعها ما يمكن لنا أن نعدّه ترجمة موجزة لحياة هذا المفسر الفقيه.

#### أولاً: اسمه:

يحيى بن عمر بن علي العلائي الرومي الحنفي، الشهير بمنقاري زاده<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر في ترجمته: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول»، حاجة خليفة (٣: ٤٠٨)، و«خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧)، و«سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي»، للعصامي المكي (٤: ٥٦٦)، و«سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»، لمحمد خليل المرادي (١: ١٧٦)، و«حلية البشر»، لابن البيطار (ص ١٥٩)، و«هدية العارفين»، لإسماعيل البغدادى (٢: ٥٣٣)، و«عثمانلي مؤلفري»، بروسلي محمد طاهر (ص ٥٥)، و«الأعلام» (٨: ١٦١)، و«معجم شيخ الإسلام في العهد العثماني» (١: ٥١٤-٥١٨)، و«الموسوعة الإسلامية» (TDV)، منشور باللغة التركية على شبكة الإنترنت، مقال: محمد إيشيرلي (٣٠: ١١٤-١١٥). وتجدر الإشارة هنا إلى أنني وقفت على ترجمة للشيخ المنقاري في كتاب «سلم الوصول إلى طبقات الفحول»، لحاجي خليفة. وقد أشار محقق الكتاب أن ترجمة الشيخ يحيى بن عمر =

## ثانياً: ألقابه:

اشتهر الشيخ يحيى بن عمر بلقب (منقاري زاده)، أو (المنقاري)<sup>(١)</sup>، وكان يُلقَّب بـ (شيخ الإسلام)<sup>(٢)</sup>، ونعتُه البغدادي في ترجمته بـ (العلائي)<sup>(٣)</sup>، و (الرومي)<sup>(٤)</sup>، ولُقِّب أيضاً بـ (الحنفي)<sup>(٥)</sup>، وفيما يأتي تفصيلٌ لهذه الألقاب:

## • المنقاري:

لم أقف على نصٍّ يُشير إلى سبب هذه التسمية عند مَنْ ترجم له، إلا أن إسماعيل البغدادي ذكر في أثناء ترجمته أن سبب ذلك: أنه نسبة لأحد أجداده<sup>(٦)</sup>.

وذكرت بعضُ المصادر التركية أن الشيخ عمر أفندي والد شيخ الإسلام يحيى أفندي، يُعدُّ الشخصية الأولى التي عُرفت من عائلة منقاري زاده<sup>(٧)</sup>.

= المنقاري كانت بخط مختلف، وأن هذا الرجل توفي بعد كاتب جبلي (حاجي خليفة). ينظر: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (١: ٧٥).

<https://islamansiklopedisi.org.tr/minkarizade-yahya-efendi>.

(١) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧)، و«سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي» (٤: ٥٦٦)، و«سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (١: ١٧٦)، و«حلية البشر» (ص ١٥٩).

(٢) ينظر: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٣: ٤٠٨)، و«خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧)، و«سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (١: ١٧٦)، و«حلية البشر» (ص ١٥٩)، و«الأعلام» (٨: ١٦١).

(٣) ينظر: «هدية العارفين» (٢: ٥٣٣)، و«معجم المؤلفين» (١٣: ٢١٦).

(٤) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧)، و«الأعلام» (٨: ١٦١)، و«إيضاح المكنون»، لإسماعيل البغدادي (٣: ١٤٢)، و«معجم المؤلفين» (١٣: ٢١٦).

(٥) ينظر: «التقاط الزهر من نتائج الرحلة والسفر في أخبار القرن الحادي عشر»، لجعفر بن حسن البرزنجي المدني (ص ٥٤٤).

(٦) ينظر: «هدية العارفين» (٢: ٥٣٣).

(٧) ينظر: «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

وهو لقب أسرة تركية معروفة إلى الآن، ويشترك لقب (المنقاري) في هذا العصر بلقب عائلة عربية سورية تعيش في حلب، من أشهر أفرادها الصحفية والأديبة السورية: (نديمة المنقاري)<sup>(١)</sup>.

وقد وقفت في كتب التراجم على أسماء بعض العلماء ممن لقبوا بالمنقاري، وهم:

#### ١- الشمس المنقاري (ت ١٠٠٥هـ):

محمد بن القاسم، الملقب: شمس الدين بن المنقار الحلبي، ثمّ الدمشقي الحنفي، تتلمذ على الشيخ المحقق المدقق العلامة أبي الفتح السبستري ثمّ التبريزي الشافعي، نزيل دمشق (ت ٩٦٢هـ)<sup>(٢)</sup>.

وذكر المحبي أنّ الشيخ عبد الوهاب بن رجب المنعوت بـ: تاج الدين الحموي الشافعي، اشتغل على الشمس المنقاري<sup>(٣)</sup>.

وذكر في «الموسوعة الفقهية الكويتية» في أثناء ترجمة الشيخ عبد الرحمن العمادي الدمشقي الحنفي، أنه تتلمذ على الشمس بن المنقاري<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «تمة الأعلام»، محمد خير رمضان (٢: ٢٨٩)، والمنقاري في قاموس المعاني: اسم أسرة عربي، وهو نسبة إلى «منقار»، وهو اسم آلة لفأس حديدية يُنقر بها. والمنقار: صانع هذه الآلة، أو الحجار الذي ينقر الحجارة بالمنقار. والمنقار كذلك: منسر الطائر، مقدّم الخفّ، منقار الدجاجة. ينظر: «لسان العرب»، لابن منظور (٥: ٢٢٧)، ومقال شمس الدين العجلاني الأسبوعي ليوم الاثنين: ١٥/٨/٢٠١٦م، في صحيفة الوطن، العدد: (٢٤٥٩). وينظر: <https://www.almaany.com/ar/name>.

(٢) ينظر: «شذرات الذهب»، لابن العماد الحنبلي (١٠: ٤٧٩).

(٣) ينظر: «خلاصة الأثر» (٣: ١٠٢).

(٤) ينظر: «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١٠: ٣٣٠).



## ٢ - علي خليفة المنقاري (ت ١٠٢٢هـ):

علي خليفة بن محمد الشنجي الأنطاليه وي الرُومي الحنفي، المعروف بالمنقاري، من مُعلّمي الخدمة السُلطانية، صنّف كتاباً بعنوان: «شفاء المؤمن» تركي في النّصائح والأخلاق، في مجلد<sup>(١)</sup>.

وهو جدُّ مُصنّفنا الشَّيخ يحيى المنقاري<sup>(٢)</sup>، وإليه يُنسب<sup>(٣)</sup>.

## ٣ - عبد اللطيف المنقاري (ت ١٠٥٧هـ):

عبد اللطيف بن يحيى بن محمد بن القاسم، المعروف بلطفي، ابن المنقار الدمشقي الحنفي، فقيهٌ أديب، حَسَنُ البديهة، جيّدُ الشَّعر، فاضلٌ نبيل.

أخذَ العربيةَ عن الحسن البوريني، وتفقهَ بعبد الرحمن العمادي، وأحمد بن محمد بن قولاً قسراً. سافر إلى حلب مرّات، وإلى ديار بكر، ووُلِّيَ تدريس المادرائية، وكتبَ للعماد الأُسئلة<sup>(٤)</sup>.

## • شيخ الإسلام:

فأما لقبُ (شيخ الإسلام) فيطلقُ على أصحاب الفُتيا الذين يفصلون في المسائل الخِلافية، وقد بلغَ أوج مجده بعد أن أصبحَ يُطلق على مُفتي القُسطنطينية؛ حيث اكتسب منصبه أهميةً سياسيّةً ودينيّةً لا نظير لها.

(١) ينظر: «هدية العارفين» (١: ٧٥٤).

(٢) فقد ذكر مصنف كتاب «المؤلفين العثمانيين»، أن لجده كتاباً بعنوان: «شفاء المؤمنين».

ينظر: «عثمانلي مؤلفري» (ص ٥٥).

(٣) فقد ذكر البغدادي أن لقب المنقاري نسبة إلى أحد أجداده. ينظر: «هدية العارفين» (٢: ٥٣٣).

(٤) ينظر: «خلاصة الأثر» (٣: ٢٠-٢٣).

وَلَمْ يُقَصِّرْ لِقَبْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ عَلَى مُفْتِيِ الْعَاصِمَةِ فَحَسَبَ، بَلْ ظَلَّ يُطْلَقُ عَلَى سَائِرِ الْمُفْتِينَ أَوْ مُعْظَمِهِمْ<sup>(١)</sup>.

وَيَحْصُلُ الْمُفْتِي عَلَى مَشِيخَةِ الْإِسْلَامِ، وَعَلَى مَنْصَبِ مُفْتِيِ الْعَاصِمَةِ بَعْدَ أَنْ يَتَقَلَّبَ فِي مَنَاصِبِ الْقَضَاءِ الْعُلْيَا، وَفِي الْأَغْلَبِ قَضَاءِ الْعَسْكَرِ<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا مَا حَصَلَ لِلشَّيْخِ الْمَنْقَارِيِّ.

وَلَمْ يَقِفْ مَنْصَبِ الْقَضَاءِ أَوْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ عَلَى الشَّيْخِ يَحْيَى الْمَنْقَارِيِّ فَقَطْ، بَلْ شَمَلَ أَسْرَتَهُ أَيْضاً، فَقَدْ تَمَتَّعَ بِهِ الْمَوْلَى مُصْطَفَى أَفَنْدِي صَهْرِهِ وَزَوْجِ ابْنَتِهِ؛ إِذْ كَانَ قَاضِياً عَلَى مِصْرَ<sup>(٣)</sup>.

وَاعْتَلَى عَبْدُ اللَّهِ أَفَنْدِي ابْنُ الشَّيْخِ الْمَنْقَارِيِّ إِلَى مَنْصَبِ صَهْرِهِ مُصْطَفَى بْنِ رَاسِخٍ كَنْغَرِيلِي أَفَنْدِي الَّذِي كَانَ قَاضِياً لِعَسْكَرِ الْأَنْاضُولِ<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ أَصْبَحَ ابْنُ الْمَوْلَى مُصْطَفَى أَفَنْدِي دَامَادَ زَاوَةِ أَحْمَدَ أَفَنْدِي (ت ١١٥٤هـ) شَيْخَ الْإِسْلَامِ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ خَلَّفَ مِنَ الْأَوْلَادِ ابْنَهُ فَيضُ اللَّهِ أَفَنْدِي (ت ١١٧٥هـ)، الَّذِي تَوَلَّى مَنْصَبَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَيْضاً<sup>(٦)</sup>.

وَهَكَذَا أَصْبَحَتْ سُلَالَةُ بَنْتِ الْمَنْقَارِيِّ زَاوَةِ وَصَهْرِهِ تَعْرِفُ بِاسْمِ: سُلَالَةِ دَامَادِ

(١) ينظر: «شيخ الإسلام أبو السعود أفندي»، د. عصام محمد علي عدوان (ص ٢٦٩).

(٢) ينظر: «موجز دائرة المعارف الإسلامية»، م. ت. هوتسما وآخرون (٢٠: ٦٣٦٧) وما بعدها.

(٣) ينظر: «خلاصة الأثر» (٢: ٣١٩).

(٤) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (١: ٦١١).

(٥) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (١: ٦١١).

(٦) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (٢: ٦٥٦-٦٥٧).

زاده، و(داماد) بمعنى: صهر؛ يعني: عائلة أصهار زاده<sup>(١)</sup>.

ولعل آخر من اعتلى منصباً في الدولة العُثمانيّة من عائلة الشَّيخ المنقاري (سروري باشا)، الذي كان وزيراً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني<sup>(٢)</sup>.

### • العلّائي:

نعتُه البغدادي بالعلّائي نسبةً إلى مدينة (علانية)، وتُسمّى الآن: (آلانيا) بالقرب من أنطاليا، وفي بعض المصادر لُقّب بـ: (الآلاني) <sup>(٣)</sup>.

### • الرُّومي:

وأما لقبُ (الرُّومي) فهو نسبة إلى بلاد الرُّوم في (القسطنطينية)، وتُعرف حالياً بـ(إستانبول)، وهي عاصمَةُ تُركيا<sup>(٤)</sup>.

### • الحنفي:

ويلقبُ أيضاً بالحنفيّ تبعاً لمذهبه الفقهي، فقد كان غالبُ التُّرك من الحنفيه على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى.

## ثالثاً: ولادته ونشأته:

وُلد الشَّيخ يحيى بن عمر المنقاري ببلدة (ابرادي)، وهي بلدة تركيّة تقع في

(١) ينظر: «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

(٢) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (٢: ٥١٨).

(٣) ينظر: «عثمانلي مؤلفري» (ص ٥٥)، «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

وينظر: موقع ويكيبيديا: <https://ar.wikipedia.org/wiki>، وهي مدينة وميناء تركية تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، في الجانب الشرقي من خليج أنطاليا.

(٤) ينظر: «هدية العارفين» (٢: ٥٣٣).

الطَّرَفِ الجنوبي من الأناضول، وكانت في العَهْدِ العُثمانيِّ مركزَ ناحيةٍ بيوُجك في قضاء اقسكي في لواء تكة التابع لولاية قونية<sup>(١)</sup>.

وذكرت بعضُ المصادرِ أنَّ الشَّيخَ يحيى المنقاري وُلِدَ حينما كان والدُه مدرِّساً في مدرسة إبراهيم باشا عتيق سنة (١٠١٨ هـ)<sup>(٢)</sup>.

وتذكرُ المصادرُ أنَّ الشَّيخَ يحيى درَّسَ بمدارسِ القسطنطينية، وتعلَّم مِن علمائها بعد أن انتقلَ به والده إليها بحكم عمله في التدريس.

وقد بدأ بتعلُّم القرآن الكريم على الشَّيخِ عزيز محمود هدائي، ثُمَّ بدأ بتحصيلِ بقيةِ العلومِ على يدِ كُلِّ من: كيجي محمد أفندي، وولي أفندي<sup>(٣)</sup> (صهر العائلة)، وعبد الرَّحيم أفندي، ولازمَ شيخ الإسلام خواجه زاده أسعد أفندي أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وقد كانت القسطنطينية في وقته مركزَ إشعاعٍ حضاريٍّ وعلميٍّ، ثُمَّ ما لبثَ أنْ درَّسَ هو في مدارسِها<sup>(٥)</sup>.

#### رابعاً: حياته العلميَّة، وثناءُ العلماءِ عليه:

تميّزت المسيرةُ العلميَّةُ للشَّيخِ يحيى المنقاري بدراسته بمدارسِ القسطنطينية، وحازَ بها مختلفَ العلومِ والفنونِ؛ كال تفسير، والفقه، والأدب، والمنطق، والبحث، والمناظرة، وغيرها من العلومِ التي تلقاها على أبرزِ علماءِ بلده.

(١) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العَهْدِ العُثمانيِّ» (١: ٥١٥).

(٢) «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

(٣) لم أعثر لهما على ترجمة.

(٤) «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

(٥) ينظر: «الأعلام» (٨: ١٦١)، و«معجم المؤلفين» (١٣: ٢١٦).

ولا شك أن لوالد الشيخ يحيى المنقاري الشيخ عمر أفندي أثراً في شخصيته العلمية، ومناصبه الإدارية، فهو سليل علماء وقضاة، فقد تقلّد والده القضاء على مكة المكرمة إلى أن توفي فيها، ولم تسعفنا المصادر كثيراً عن حياة والد الشيخ يحيى المنقاري سوى بعض الإشارات التي ذكرها أصحاب التراجم<sup>(١)</sup>.

### عَمَلُهُ بِالتَّدْرِيسِ:

عَمِلَ الشيخ يحيى المنقاري بعد تلقيه العلوم الشرعية في التدريس بمدارس إستانبول المتنوعة؛ كمدرسة شيخ الإسلام زكريا أفندي، والسلطان سليم، حتى انتهى في التدريس بالمدرسة السليمانية؛ حيث مكث مُتَنَقِّلاً بين المدارس قرابة عشرين سنة، إلى أن تقلّد القضاء سنة (١٠٥٩هـ)<sup>(٢)</sup>.

وفي أثناء تولّيه قضاء مكة المكرمة سنة (١٠٥٩هـ) تولّى التدريس في المدرسة السليمانية في مكة، ودرّس فيها تفسير البضاوي أيضاً، وحضره أكثر العلماء، وطلب من الشمس البابلي (ت ١٠٧٧هـ) أن يحضر درّسه هو وطلّبه، فحضرُوا وأذعنوا لسعة ملكته، وحُسن تقريره<sup>(٣)</sup>.

وقد أنشئت مدرسة تحمل اسم الشيخ المنقاري في أسكدار، ولكنها تُعدُّ الآن من المدارس المندثرة<sup>(٤)</sup>، ويمكن التعرف على المدرسة من الحفريات التي أُجريت عليها، فهي مُربَّعة الشكل، تحتوي على ثلاث عشرة غرفة وصف مسلسلة حول فناء. ويحتمل أن تكون المدرسة قد هُدمت نتيجة زلزال حدث عام (١٨٥٥م).

(١) ينظر: «عثمانلي مؤلفري» (ص ٥٥)، و«هدية العارفين» (٢: ٥٣٣).

(٢) ينظر: «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

(٣) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧).

(٤) ينظر: «عثمانلي مؤلفري» (ص ٥٥).

ويُوجد قبر الشيخ يحيى المنقاري على الجانب الأيسر من المدرسة، وبجانبها غرفة صاحب القبر، وقد حوّل ولده عبد الله أفندي المفتي أحد عُرف المدرسة إلى مكتبة، وزودها بـ (٤٢٥) كتاباً، وتمّ تنظيمُ وقفيّة وقف عام (١٠٩٩ هـ) من قبله<sup>(١)</sup>.  
تولّيه القضاء:

لما تقدّم الشيخ المنقاري في العلوم الشرعيّة والفُتيا وُلّي مناصب عُليا كثيرة، ففي عام (١٠٥٩ هـ) من شهر محرم عُيّن قاضياً لمكة المكرمة.

وبعد أن أكمل وظيفته التي استمرت عامين انتقلَ وعُيّن قاضياً في القاهرة عام (١٠٦٢ هـ) من شهر شعبان، وفي شهر رمضان من عام (١٠٦٣ هـ)، تمّ عزله من المنصب، واستمرت مُدة عزله عامين ونصف.

وفي صفر من عام (١٠٦٦ هـ) عُيّن مرّة ثانية قاضياً للقاهرة، وأُعطي رتبة أدرنه أيضاً.

وفي ذي الحجة عام (١٠٦٦ هـ) عُزل من منصبه، وبقي مُدة في القاهرة في بيت رضوان بك أحد أمراء مصر.

وفي جمادى الآخر عام (١٠٦٧ هـ) عُيّن قاضياً للمرّة الثالثة في القاهرة، واستمر في منصبه سبعة أشهر.

وفي ربيع الأول عام (١٠٦٩ هـ) عُيّن مميز العلماء.

وفي رجب عام (١٠٦٩ هـ) عُيّن قاضياً في إستانبول، ولمّ يستمر سوى ستة أشهر، ثمّ بدأ يتنقّل في منصب القضاء بين الولايات.

(١) ينظر: «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

وفي عام (١٠٧٢هـ) من جمادى الآخر عُيِّنَ قاضي العسكر في روم إيلي<sup>(١)</sup>.

وكان من حرص شيخ الإسلام منقاري زاده على مؤسسة القضاء في ذلك الوقت أن يُتابع مُرتبات القضاة في روملي، ويُراعي النُقُوصات في درجاتهم فيبلغ قاضي العسكر في روملي عبد القادر سناني أفندي بذلك، حتى قام بتعديلها عام (١٠٧٨هـ).

### تولَّيه مَنْصِبَ مَشِيخَةِ الإِسْلَام:

وفي أثناء تولِّي الشَّيْخ المنقاري منصب قاضي العسكر في روم إيلي<sup>(٢)</sup> عام (١٠٧٣هـ) من ربيع الأول، وبعد اجتماع ديوان الهمايون<sup>(٣)</sup> عُيِّنَ من قِبَل السُّلْطَان محمد الرابع لمنصب شيخ الإسلام، وبذلك أعقب شيخ الإسلام السابق صناعي زاده محمد أمين أفندي<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥)، و«معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (١: ٥١٥-٥١٧).

(٢) سمي بذلك نسبة إلى الولايات العثمانية في أوروبا، التي كانت تعرف باسم: (بلاد الروم = الروم إيلي). ينظر: «تاريخ القضاء في مصر العثمانية»، عبد الرزاق إبراهيم عيسى (ص ٥٣)، و«معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (١: ٨٨).

(٣) وهو ديوان السلطان، ويطلق على المجلس الذي يجتمع لرعاية شؤون الدولة، وينعقد برئاسة السلطان، ثمَّ الصدر الأعظم، وعضوية أصحاب المقامات الرفيعة، ومنهم قاضي عسكر الروملي، وقاضي عسكر الأناضول وغيرهما، وهو عبارة عن محكمة عليا في الأصل إلا أنه كان في الوقت نفسه أعلى جهاز للحكومة، وتصدر قراراته باسم السلطان، ومن وظائفه مناقشة القضايا السياسية والإدارية والقضائية والعسكرية والشَّرعية والمالية، وهو يشبه إلى حد كبير مجلس الوزراء في الوقت الراهن. ينظر: «تاريخ الدولة العثمانية» (ص ١٤٣)، و«الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية (١٤٢١-١٩٢٢م)، دراسة تاريخية حضارية»، نورة البقمي (ص ٢٣)، و«معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (١: ٢٠٥).

(٤) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول»، لحاجي خليفة (٣: ٤٠٨).

وقد جاء تعيين الشيخ المنقاري في بداية استقرار المشيخة بعد سلسلة من الأحداث الداخلية التي عصفت بالدولة العثمانية، والتي أدت إلى أزمة حقيقية في دائرة مشيخة الإسلام؛ حيث تم تعيين عدد كبير من شيوخ الإسلام، ثم عزلهم سريعاً على خلفية تلك الأحداث التي استمرت ما بين (١٠٦٢-١٠٧٣هـ)، وهكذا استقرت المشيخة للمرة الأولى في أعقاب تلك الأحداث، واستمر شيخ الإسلام في منصبه لمدة تزيد على أحد عشر عاماً<sup>(١)</sup>.

لقد احتلَّ الشيخ المنقاري المكانة العالية عند السلطان محمد الرابع، وقدم له العديد من الهدايا والتقدير، واستمر في هذا المنصب أكثر من أحد عشر عاماً، وكان السلطان بين الحين والآخر يدعو ويستفيد من علمه.

وفي (١٠٨٠هـ) بدأ السلطان محمد الرابع بتخصيص الدروس لمنقاري زاده والاستماع له، وفي أثناء منصبه دائماً ما كان يقضي الأوقات مع السلطان محمد الرابع في أدرنة.

### تواصله مع علماء عصره:

لما كان الشيخ يحيى المنقاري مفتياً وقاضياً للقسطنطينية، كان يرسل إلى العلماء ويُراجع تصنيفاتهم؛ كما فعل مع خير الدين الفاروقي الرملي (ت ١٠٨١هـ) حين أَلَفَ رسالةً فيمن قال: (إن فعلتُ كذا فأنا كافر)، قال المحبي: كان أرسل يسأله عنها شيخ الإسلام يحيى المنقاري مفتي السلطنة العلية<sup>(٢)</sup>.

ولما ذاع صيت الشيخ منقاري زاده في الآفاق، جاءه العلماء من كل مكان،

(١) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (٢: ٥١٧).

(٢) ينظر: «خلاصة الأثر» (٢: ١٣٤).



وكان بعضهم يطلبُ تقريرَ ظهه على كتاب ألفه كما حصل مع الشيخ إبراهيم بن حسين ابن بيري (ت ١٠٩٩هـ) أحد كبار الحنفية في عصره، ومُفتى مكة المكرمة؛ حيثُ صنفَ رسالةً جليلاً في عدم جواز التلّفيق، فقرّظ له عليها جماعة من العلماء، منهم: شيخ الإسلام يحيى بن عمر المنقاري، والشّهاب أحمد الشوبري (ت ١٠٦٦هـ) <sup>(١)</sup>.

وقرّظ للشيخ يحيى بن محمد الملياني أبي زكريا الشاوي الجزائري المالكي (ت ١٠٩٦هـ)، فقد كان له مؤلّفٌ صغيرٌ في أصول النّحو جعله على أسلوب «الاقترح» للسيوطي أتى فيه بكلّ غريبة، قال المنقاري في تقريره: «لا يخفى على النّاقِدِ البصير أنّ هذا التّحرير كنسج الحرير، ما نسج على منواله في هذه العُصور، تشرّح بمطالعة الصّدور» <sup>(٢)</sup>.

### تَقْدِيرُهُ لِلْعِلْمِ، وَتَقْرِيبُهُ لِلْعُلَمَاءِ، وَشَفَاعَتُهُ لَهُمْ:

كان الشيخ المنقاري يُقدّر العلم ويتحرّى عن العلماء، ويُجري لذلك امتحاناً؛ فمَن برز فيه ولّاه الفتيا، كما حصل مع الشيخ إسحاق زاده المعروف بظهوري (ت ١٠٨٣هـ) «فلما وُلّي المولى شيخ الإسلام يحيى بن عمر المنقاري الفتيا، وراجت في زمنه بضاعة الأفاضل، وصدر منه الامتحان للمُدّرّسين، كان صاحبُ التّرجمة ممّن ظهرت فضيلته، وبانت مزيته، وشهد له بالفضل، فصيّره مُدرّساً بمدرسة أيا صوفيا، ثمّ ولّاه المدرسة السليمانية» <sup>(٣)</sup>.

وكان الشيخ المنقاري يتخيّر من العلماء أفاضلهم، ويتنبههم للتدريس بأعلى

(١) ينظر: «خلاصة الأثر» (١: ١٩).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (٤: ٤٨٨).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (٢: ٢٣٨).

المدارس العِلْمِيَّة، قال المحبي: «حكى بعض الإخباريين: أنه سَمِعَ علامة الزَّمان يحيى بن عمر المنقاري مُفتي الرُّوم يقول: كُنْتُ وأنا قاضٍ بمصر وَجَّهْتُ إلى البابلي (ت ١٠٧٧هـ) تدرِّسَ المدرسة الصَّلَاحِيَّة بعدَ موت الشَّمس الشُّوري، وهو مشروطٌ لأَعْلَمَ علماء الشَّافعيَّة، قال: وَكُتِبْتُ تَقْرِيرَها وأرسلته إليه، فجاءَ إليَّ وامتنعَ مِن قَبُولها جَدًّا مع الإقدامِ عليه مارَتَ<sup>(١)</sup> وادَّعى أَنَّهُ لا يعرفُ نفسه أَنَّهُ أَعْلَمُ علماء الشَّافعيَّة، قال: فقلتُ له حينئذٍ: تنظرُ لنا المُستحق لها مَنْ هو حتى نُوجِّهها له؟ فقال: أعفني مِن هذا أيضاً وانصرف»<sup>(٢)</sup>.

وقد أجازَ بعضُ العلماء في الفتوى وَقَلَّدَهُم الإفتاء؛ كما فعلَ مع الشَّيخ محمد بن تاج الدِّين بن محمد المقدسي (ت ١٠٩٧هـ)؛ حيثُ كَتَبَ الأخيرُ إلى شيخ الإسلام يحيى المنقاري مُفتي الرُّوم يطلبُ منه الإجازةَ له بالفتوى، وأن يكونَ بدله فيها؛ لأهليَّته لذلك، فأجابَه إلى طلبه، وصار هو المُفتي<sup>(٣)</sup>.

وكان يُقَرِّبُ العلماء ويُكْرِمُهُم ويُعطيهِم العطايا، وقد حصلَ ذلكَ للشَّيخ عبد اللطيف البعلي الحنفي المعروف بالبهائي، فلَمَّا قَدِمَ أرض الرُّوم انحازَ إلى المُفتي العلامة يحيى بن عمر المنقاري، فقرَّبه المنقاري وأدناهُ، وأعطاهُ قضاء طرابلس الشام وغيرها<sup>(٤)</sup>.

وكان مِن كَرَمِ الشَّيخ المنقاري، وَنُبْلِ أخلاقِهِ: إجلالُ العلماء وتوقيرُهُم؛ كما فعلَ مع الشَّيخ محمد بن حافظ الدين بن محمد المعروف بالسُّروري المقدسي

(١) أي: تردد. ينظر: «المحكم والمحيط الأعظم» (١٠: ٣٣٦-٣٣٧).

(٢) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٤٠).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (٣: ٤١٢).

(٤) ينظر: المصدر نفسه (٣: ١٤).

الحنفي (ت ١٠٨٩هـ)، قال المحبي: «وكان المُفتي الأعظم يحيى بن عمر المنقاري يُعَظِّمُهُ وَيُجَلِّهُ»<sup>(١)</sup>.

وكان من جميل إحسانه مع العلماء إنصافهم، وعدم قبول شفاعة رجال الدولة في تنحية بعضهم على حساب بعض، وهذا ما حصل مع الشيخ محمد بن حسن بن أحمد بن أبي يحيى الكواكبي الحلبي الحنفي (ت ١٠٩٦هـ) مُفتى حلب ورئيسها. قال المحبي: «بلغني أن السيد عبد الله بن الحجازي كان طلب من الوزير الفاضل أيام انضمامه إليه أن يشفع له في منصب الفتيا عن الكواكبي عند شيخ الإسلام يحيى المنقاري، فلما فاوضه الوزير في ذلك، قال له المنقاري: إذا عُزل الكواكبي نضطر إلى أن نُوجِّه إليه منصباً يليق به، ولا يليق به إلا منصبى، وقصد بذلك أن يكفَّ الوزير عن هذا الأمر فلم يذكره له بعد ذلك، وبقيت عليه الفتوى إلى أن مات»<sup>(٢)</sup>.

وكان الشيخ المنقاري يستشفع لبعض العلماء الذين عزلهم السلطان عن القضاء؛ كما حصل للسيد عبد الله بن سيف الله السيد الشريف المعروف بابن سعدي القسطنطيني (ت ١٠٧٩هـ)، فبعد توليته قضاء سلانيك سنة (١٠٧٢هـ) تعصّب عليه طائفة من أهلها، فاشتكوا منه إلى السلطان، ونقموا عليه أشياء، فعزل في مدة جزئية، وخرج خطّ شريف فيه بأن لا يلى القضاء بعدها، فبقي مُدَّةً وقد ضربت العزلة عليه حجابها، وانقطع عن الناس، وضاق حاله من تكدر عيشه، وتشتت حواسه، حتى ولى شيخ الإسلام يحيى المنقاري منصب الفتيا، فأنقذه من ذلك الحال وشفع له عند السلطان بتوليته قضاء (بروسه)، ثم نقله في مُدَّةٍ جزئية إلى (ازمير)، فقوي رياشه، وحسن معاشه، ثم بعد مدّة ولّاه قضاء مَكَّة المشرفة<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «خلاصة الأثر» (٣: ٤١٤).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (٣: ٤٣٨).

(٣) ينظر: المصدر نفسه (٣: ٤٤).

وكان الشيخ المنقاري مَقْصِدَ العلماءِ إذا ضاقت بهم السبل، وهذا ما حصل للشيخ فضل الله بن شهاب الدين بن عبد الرحمن العمادي الدمشقي الحنفي، لما ضاق به الحال في دمشق سافر إلى الرُّوم، واجتمع بشيخ الإسلام يحيى المنقاري، فأقبل عليه ووجه إليه رُتبة الدّاخل، ورجع إلى دمشق<sup>(١)</sup>.

ومثل ذلك وقع للشيخ علاء الدين الحصني الدمشقي المعروف بالحصكفي (ت ١٠٨٨هـ)، مُفْتِي الحنفية بدمشق، سافر إلى الرُّوم واجتمع بشيخ الإسلام يحيى المنقاري، وشكا إليه حاله، فوجه إليه قضاء قاره وعجلون على التأييد، وأعاد إليه بقعة التّحديث في دمشق<sup>(٢)</sup>.

### ثناء العلماء عليه:

نال الشيخ المنقاري حظاً وافراً من المدح والتّكريم على ألسنة العلماء والشُّعراء، فأثنوا على علمه، ونظّموا القصائد والأبيات في مدحه.

قال الشيخ المحبي في وصف «حاشية المنقاري على تفسير البيضاوي»: «وأتى بالعجب العُجاب، ممّا يدلُّ على أنّه أخذ من الفنون بلْبُ اللباب، مع حُسن التّأدية والتّعبير، وسعة المَلَكَة ولُطفِ التّقرير»<sup>(٣)</sup>.

«وقد سارَ أحسنَ سيرٍ مع التّعفُّفِ وحُسنِ السّيرة، وسلامة النّاحية والسّريّة، وراجت في زمنه بضاعةُ الأفاضل، ورَغِبَ النَّاسُ في تحصيلِ المعارف والفضائل، وكان دأبه المطالعة والمُذاكرة، فلا يوجدُ إلا مُستعملاً لهما»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «خلاصة الأثر» (٣: ٢٧٣).

(٢) ينظر: المصدر نفسه (٤: ٦٤)، و«حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر» (ص ١٥٩).

(٣) «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧).

(٤) المصدر نفسه (٤: ٤٧٧).

وَمِنَ الشُّعْرَاءِ الَّذِينَ نَظَمُوا فِيهِ الْقَصَائِدَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ الشَّمْسِ الْبَكْرِي (ت ١٠٨٧ هـ)؛ إِذْ قَالَ:

وَمُعْتَقِلٌ لِلْعِزِّ صَعْدَةٌ عَزْمَةٌ      أَنَابِيئُهَا رَعَاةٌ بِدَمِ الْأُسْدِ  
وَمُرْسِلٌ أَرْسَالِ الْعَطَايَا مُبَارِيًّا      بِأَيْسَرِهَا وَطَفَ الْغَمَائِمِ فِي الرَّفْدِ<sup>(١)</sup>  
وَمَدَحُ السَّيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمَوِيِّ (ت ١٠٩٨ هـ)؛ حَيْثُ قَالَ فِيهِ:

قَدْ شَرَفْتُ مَصْرَ بَرِّ الْحَجَا      الْعَالِمِ النَّحْرِيرِ مِنْقَارِي  
وَالنَّاسُ فِي تَمْدَاحِهِ أَصْبَحُوا      مِنْ كَاتِبٍ يُنْشِي وَمِنْ قَارِي<sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا:

إِذَا ذُكِرَ التَّحْقِيقُ فِي فَصْلِ مُشْكِلٍ      فِيحْيِي الَّذِي تُشْنَى عَلَيْهِ الْخَنَاصِرُ  
وَإِنْ ذُكِرَ الْمَعْرُوفُ وَالْحِلْمُ وَالنَّدَى      فَذَاكَ لَهُ مِنْهُ حَلِيفٌ وَنَاصِرُ  
بِهِ اللَّهُ أَحْيَا مَا انطوى مِنْ مَعَارِفٍ      رَفَاتًا غَدَتْ أَجْدَانَهُنَّ الدَّفَاتِرُ<sup>(٣)</sup>

وَنَظَّمَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى بْنِ خُضْرٍ الْخِيَارِيِّ الْمَدَنِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ١٠٨٣ هـ) قَصِيدَةً بِمَدْحِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ يَحْيَى الْمُنْقَارِيِّ مُفْتِي الرُّومِ، فَقَالَ:

فِي كُلِّ قَطْرِ حَيْثُ ذِكْرُكَ يُنْشَرُ      يَبْدُو الشَّاءُ عَلَيْكَ مِسْكٌ أَذْفَرُ  
وَتَوَدُّ أَرْبَابُ الْمَقَامِ بَأَنَّهَا      مِنْ تُرْبٍ نَعْلِكَ دَائِمًا تَعْطَرُ<sup>(٤)</sup>

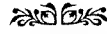
(١) «خلاصة الأثر» (٣: ٤٦٨)، و«نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة»، للمجبي (ص ١٥٢).

(٢) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧).

(٣) المصدر نفسه (٤: ٤٧٧).

(٤) المصدر نفسه (٣: ٤٩٣).

ومما تقدّم من ثناء ومدح تظهر منزلة الشيخ منقاري زاده العلميّة، وتقدّمه على علماء عصره؛ إذ كان مفسراً وفقيهاً ومفتياً، زيادةً على ترأسه لمشيخة الإسلام.



## المطلب الثاني

### شيوخه

تتلمذ الشَّيْخُ منقاري زاده على نخبةٍ من شيوخِ عصره المشهورين بالفضلِ والعِلْمِ، والتَّحْقِيقِ والتَّدْقِيقِ؛ إذ أخذَ عُلُومَه عن والدِه الشَّيْخِ القاضي عمر أفندي، والمولى عبد الرحيم وغيرهما، وكما يأتي:

#### ١ - عزيز محمود الأسكداري (ت ١٠٣٨هـ):

هو محمود أو عزيز محمود بن فضل الله بن محمود الرُّومي القسطنطيني الأسكداري، العارف بالله الشهير بالهدائي الواعظ الحنفي الصُّوفي، من مشايخ (الطَّريقة الجلوتية)، له تصانيف بالعربية والتركية، تُنسب إليه زاوية (الجلوتية) في أسكدار، من كُتبه: «خلاصة الأخبار في أحوال النَّبي المختار»، و«حياة الأرواح ونجاة الأشباح»، و«جامع الفضائل وقامع الرذائل»، و«كشف القناع عن وجه السَّماع»<sup>(١)</sup>.

بدأ الشَّيْخُ المنقاري تعلم القرآن الكريم على يديه<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - خواجه زاده أسعد أفندي (ت ١٠٣٤هـ):

هو المولى محمد أسعد بن محمد سعد الدين، وهو أحدُ أفراد عائلة (الخواجه

(١) ينظر: «كشف الظنون» (١: ٧١٧)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٥: ٤٠١)،

و«خلاصة الأثر» (٤: ٣٢٧) وما بعدها، و«الأعلام» (٧: ١٨٠-١٨١)، و«هدية العارفين»

(٢: ٤١٥)، و«معجم المؤلفين» (١٢: ١٨٩).

(٢) «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

زاده)، وهو شيخ الإسلام الثالث من هذه العائلة، وأحد علماء زمانه المشهود لهم بالفضل والإتقان<sup>(١)</sup>.

وقد أخذ عنه الشيخ المنقاري بعض العلوم في بداية نشأته، وكان مُلازماً له<sup>(٢)</sup>.

### ٣- عبد الرحيم أفندي (ت ١٠٦٢هـ):

هو المولى حاجي عبد الرحيم بن محمد الأظني، شيخ الإسلام، ومفتي الدولة العثمانية، وأحد أعيان علماء الزمان، ولي القضاء لمدة وجيزة، ثم اختار التدريس في القسطنطينية، ثم قاضياً للعسكر، ثم صار مفتي الدولة في سنة (١٠٥٧هـ)<sup>(٣)</sup>.

وأخذ عنه الكثير من العلماء؛ منهم: المحقق الكبير المولى مصطفى البولوي (ت ١٠٩٠هـ)، والعلامة المُتقن يحيى المنقاري المُفتيان<sup>(٤)</sup>.

### هل البياضي من شيوخ منقاري زاده؟

ذكر الشيخ المحبي أنَّ الشيخ أحمد البياضي الرومي الحنفي (ت ١٠٩٨هـ) من شيوخ منقاري زاده، وهو خطأ، وفيما يأتي ترجمة موجزة للشيخ البياضي مقفوة باعتراض.

هو الشيخ أحمد بن حسن ابن الشيخ سنان الدين البياضي الرومي الحنفي المعروف ببياضي زاده، قاضي العسكر، من أجلاء علماء الرُّوم وأجمعهم لفنون

(١) ينظر: «خلاصة الأثر» (١: ٣٩٦-٣٩٧)، و«معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (٤٢٤-٤٢٥).

(٢) «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

(٣) ينظر: «خلاصة الأثر» (٢: ٤١١-٤١٢)، و«معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (٤٥٦-٤٦١).

(٤) ينظر: «خلاصة الأثر» (٢: ٤١١-٤١٢)، و«معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (٤٥٦-٤٦١).

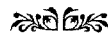


العِلْم، واشتهر بالفقه وفصل الأحكام، وصَنف كتباً عديدة؛ منها: «إشارات المرام من عبارات الإمام» في شرح الفقه الأكبر، والفقه الأبسط، وحواشٍ وتعليقات<sup>(١)</sup>.

قال المحبي: «وقد أخذَ عنه جماعةٌ، منهم: شيخ الإسلام يحيى بن عمر المنقاري»<sup>(٢)</sup>.

قلتُ: إنَّ ما ذكره المحبي من أنَّ الشَّيخ المنقاري أخذَ عن الشَّيخ أحمد البياضي فيه نظرٌ؛ فقد وُلِدَ الشَّيخ البياضي سنة (١٠٤٤هـ)؛ أي: بعد عقدين ونصف من ولادة الشَّيخ المنقاري، وكان الشَّيخ المنقاري في ذلك الوقت بُعِيدَ ولادة البياضي قد ذاع صيته بين العلماء، وتقلَّدَ القضاء سنة (١٠٥٩هـ)، فكيف يأخذُ مَنْ تعلَّم في المدارس على كبار علماء عصره، وترقَّى في الوظائف وتدرَّج حتى أصبحَ قاضياً عن شابٍّ لم يتجاوز عُمره (١٥) سنة؟!

ولعلَّ الأمرَ قد تصحَّفَ على ناسخ كتاب «خلاصة الأثر»، فربُّما أنَّ الشَّيخ أحمد البياضي هو مَنْ أخذَ عن الشَّيخ يحيى المنقاري، فالبارة تحتل ذلك، قال المحبي: «وقد أخذَ عنه جماعةٌ، منهم: شيخ الإسلام يحيى بن عمر المنقاري». ولعلَّ الصَّواب: (عن) بدل (عنه) من غيرِ هاء الضمير، هكذا: «وقد أخذَ عن جماعةٍ، منهم: شيخ الإسلام يحيى بن عمر المنقاري». وممَّا يؤيد هذا القول أنَّ منهج الشَّيخ المحبي في تراجم الأعلام إيراد الشيوخ أولاً ثم التلاميذ؛ لذلك أرجح التصحيف في هذه المسألة. والله تعالى أعلم.



(١) ينظر: «خلاصة الأثر» (١: ١٨١)، و«الأعلام» (١: ١١٢)، و«هدية العارفين» (١: ١٦٤)،

و«معجم المؤلفين» (١: ٩٢-٩٣).

(٢) ينظر: «خلاصة الأثر» (١: ١٨١).

## المطلب الثالث

### تلاميذه

كان للشيخ المنقاري تلاميذٌ كثر؛ نظراً لما كان يمتازُ به من علومٍ ومعارفٍ، وبخاصةٍ (الفقه الحنفي)، فعلاً نجمُهُ، وذاع صيته، فتهافت عليه طلبةُ العِلْمِ لينهلوا من معينِ علمه، وسأذكر مَنْ وقفت عليه كما يأتي:

#### ١ - الحسن بن عَمَّار الشرنبلالي (ت ١٠٦٩ هـ):

هو الشَّيْخُ حَسَنُ بْنُ عَمَّارِ بْنِ عَلِيٍّ أَبُو الْإِخْلَاصِ الشُّرَنْبَلَالِيُّ الْوُفَائِيُّ الْمِصْرِيُّ الْحَنْفِيُّ، كان من أعيانِ الفقهاءِ وفضلاءِ عصره، مُكْتَبَرٌ مِنَ التَّصْنِيفِ، من كتبه: «نور الإيضاح في الفقه»، و«مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح»، و«شرح منظومة ابن وهبان»، و«تحفة الأكمل»، و«التحقيقات القدسية»، وتُعرف بـ«رسائل الشرنبلالي»<sup>(١)</sup>.

انفردت بعضُ المصادرِ بإيراده في ضمن تلاميذ الشَّيْخِ المنقاري؛ حيثُ ذكر الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَنْوَرُ شَاهُ الْكَشْمِيرِيِّ (ت ١٣٥٣ هـ) في «شرحه على صحيح البخاري» أَنَّ الشَّيْخَ الشُّرَنْبَلَالِيَّ تَلَمَّذَ عَلَى الشَّيْخِ المنقاري، فقال: «وَصَرَّحَ يَحْيَى بْنُ مَنْقَارِي زَاوَدُهُ أَسْتَاذَ الشُّرَنْبَلَالِيَّ...»<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ تَذْكُرْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ أَنَّ الشُّرَنْبَلَالِيَّ مِنْ تَلَامِيذِ الْمَنْقَارِيِّ، وَإِنْ كُنْتَ لَا أَسْتَبْعِدُ أَنْ يَكُونَ قَدْ التَّقَى بِهِ وَأَخَذَ عَنْهُ لَمَّا كَانَ الْمَنْقَارِيُّ قَاضِيًا عَلَى مِصْرَ سَنَةِ (١٠٦٤ هـ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ينظر: «خلاصة الأثر» (٢: ٣٨-٣٩)، و«الأعلام» (٢: ٢٠٨)، و«هدية العارفين» (١: ٢٩٢).

(٢) ينظر: «فيض الباري»، للكشميري (٤: ١٠٤).

## ٢ - الشيخ إبراهيم الخياري (ت ١٠٨٣هـ):

إبراهيم بن عبد الرحمن بن علي الخياري المدني الشافعي، أصله من مصر، وسكن المدينة، ورحل إلى الأستانة ودمشق والقاهرة، وهو أحد المشاهير بالبراعة في الحديث والمعارف وفنون الأدب والتاريخ.

اجتمع الشيخ الخياري بالمفتي الأعظم المحقق الكبير يحيى بن عمر المنقاري، وقرأ عليه من «تفسير البيضاوي»، وأجاز له، وصنّف رحلة سمّاها: «تحفة الأدباء وسلوة الغرباء»<sup>(١)</sup>.

## ٣ - فضل الله الدمشقي الحنفي (ت ١٠٩٦هـ):

فضل الله بن شهاب الدين بن عبد الرحمن العمادي الدمشقي الحنفي، وكان فضل الله هذا من فضلاء الوقت وبلغائه، وكان أديباً، وشاعراً كبيراً. واجتمع بشيخ الإسلام يحيى المنقاري، فأقبل عليه يأخذ العلوم<sup>(٢)</sup>.

## ٤ - أحمد بن محمد الحموي (ت ١٠٩٨هـ):

شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد مكّي الحسيني الحموي الحنفي، عالمٌ مشاركٌ في أنواع من العلوم، كان مدرّساً بالمدرسة السليمانية بالقاهرة، وتولّى إفتاء الحنفية، من تصانيفه: «الدّر الثّقيس في بيان نَسب الإمام محمد بن إدريس» الشّافعي، «الدّر المنظوم في فضل الرّوم»، و«كشف الرّمز عن خبايا الكنز» في الفقه الحنفي، و«درر العبارات، وغرر الإشارات، في تحقيق معاني الاستعارات» في البلاغة.

(١) ينظر: «خلاصة الأثر» (١: ٢٥-٢٨)، و«الأعلام» (١: ٤٥-٤٦).

(٢) ينظر: «خلاصة الأثر» (٣: ٢٧٣-٢٧٥).

ونصر ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) على تلمذة السيد أحمد الحموي على الشيخ المنقاري بقوله: «ونقل الحموي عن أستاذه قاضي القضاة يحيى الشهير بمنقاري زاده، أنَّ له رسالة حَقَّقَ فيها أنَّ استماع القرآن فرض عين»<sup>(١)</sup>.

وقد مدح الحموي أستاذه الشيخ المنقاري، وخلد مآثره في قصائد شعرية<sup>(٢)</sup>.

#### ٥ - الشيخ مصطفى البروسوي (ت ١٠٩٨هـ):

مصطفى بن عبد الحليم البروسوي القاضي، كان أحد أفراد الزَّمان مع وُفُور فضلٍ وعلم، اشتغل بطلب العلم بيروسة، ثمَّ دخل قسطنطينية في عنفوان شبابه، واجتهد في تحصيل العلوم، وتقلَّد قضاء الشام، ومن ثمَّ مصر والقسطنطينية وغيرها. وقرأ الشيخ البروسوي على شيخ الإسلام عبد الرّحيم، والمولى يحيى بن عمر المنقاري<sup>(٣)</sup>.

#### ٦ - جتالجه لي علي أفندي (ت ١١٠٣هـ):

هو المولى علي بن محمد بن حسن العلائي، المشهور بجتالجه لي، وهو شيخ الإسلام الأوَّل من عائلة جتالي زاده، وهو من أفاضل علماء الرُّوم، ومن أهمِّ مؤلفاته: «مجموعة الفتاوى»، متداولة بين الناس.

رحل إلى إستانبول في زمن المولى منقاري زاده، وكان ملازماً له، وقد تولَّى منصب شيخ الإسلام بعد عزل الشيخ المنقاري<sup>(٤)</sup>.

(١) «رد المحتار»، لابن عابدين (١: ٥٤٦).

(٢) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧)، و«الأعلام» (١: ٢٣٩)، و«إيضاح المكنون» (٣: ١٤)، و«معجم المؤلفين» (٢: ٩٢-٩٣).

(٣) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٣٧٦).

(٤) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (١: ٥٢٠-٥٢١).

## ٧- ابن لطف الله (ت ١١١٣هـ):

أحمد بن عيسى بن لطف الله السلانيكي، الرُّومي، المولوي، الصديقي، الشهير بمنجم باشي، مؤرخ، مشارك في بعض العلوم، تولّى مشيخة زاوية المولوية بمكة، وتوفي بها في ٢٩ رمضان وقد جاوز السبعين، من تصانيفه: «وسيلة الوصول إلى معرفة الحمل والمحمول في المنطق»، و«جامع الدول في التاريخ»، و«شرح كتاب الأخلاق» للقاضي عضد الدين، و«صحائف الأخبار» في التاريخ، و«فيض الحرم في آداب المطالعة»<sup>(١)</sup>.

ذكر رضي الدين الحسيني أنّ الشيخ أحمد أفندي الشهير بالمنجم باشي، قرأ على الشيخ يحيى منقاري زاده وغيره من أكابر العلماء<sup>(٢)</sup>.

## ٨- بكجشم حسين أفندي (ت ١١١٥هـ):

هو المولى حسين بن أحمد الحميد إيلي أو الحميدي، المعروف بـ(بكجشم زاده) الرُّومي الحنفي، تولّى منصب شيخ الإسلام بعد استقالة شيخ الإسلام بشمجقي زاده علي أفندي<sup>(٣)</sup>.

وذكرت المصادر أنّ الشيخ حسين أفندي رحل إلى إستانبول ولازم المولى منقاري زاده، وبفضل ذلك وصل إلى المراتب العالية في الدولة العُثمانيّة<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «الأعلام» (١: ١٩١)، و«هدية العارفين» (١: ١٦٧)، و«معجم المؤلفين» (٢: ٥٥).

(٢) ينظر: «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار»، السيد علي الحسيني الميلاني (١: ٤٨٣).

(٣) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (١: ٥٧٠-٥٧١)، و«الموسوعة الإسلامية» (٣٠: ١١٤-١١٥) (TDV).

(٤) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (١: ٥٦٠).

## ٩ - أوزوني زاده (١١١٨هـ):

هو الشَّيْخ سليمان أفندي المشتهر بأوزوني زاده (ت ١١١٨هـ)، ذُكر في بعض المصادر أنَّه ارتحل إلى إستانبول، فأخذَ عن علمائها، ولازمَ شيخ الإسلام منقاري زاده<sup>(١)</sup>.

## ١٠ - أحمد الكواكبي (ت ١١٢٤هـ):

أحمد بن محمد بن حسن بن أحمد الكواكبي الحلبي، فقيهٌ حنفيٌّ من أهل حلب، كان مُفتي الحنفية بها. ولازمَ الشَّيْخ يحيى بن عمر المنقاري، له شروح وحواشٍ في الفقه والأصول والبلاغة<sup>(٢)</sup>.

## ١١ - شيخ الإسلام عطاء الله محمد أفندي (ت ١١٢٧هـ):

هو المولى محمد عطاء الله بن إبراهيم الأيوبي الرُّومي الحنفي، المشهور بـ(عطائي الرومي)، تولَّى منصب شيخ الإسلام بعدَ عزل شيخ الإسلام عبد الله أفندي الشهير بـ(آبه زاده)، ومن مؤلفاته: «مجموعة الفتاوى» المعروفة بـ: «فقه العطائي»، أو «الفتاوى العطائية»، وهي باللغة العُثمانيَّة، واستند في معظم تلك الفتاوى على فتاوى منقاري زاده يحيى أفندي<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «الجوهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنة»، محمد بن محمد البوسنوي (ص ١٣٦).

(٢) ينظر: «سلك الدرر» (١: ١٧٥-١٨١).

(٣) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (١: ٥٧٠-٥٧١)، و«الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

وذكرت المصادر أنَّ الشَّيخ عطائي أخذ كثيراً من علومه عن الشَّيخ منقاري زاده<sup>(١)</sup>.

## ١٢ - شيخ الإسلام منتش زاده عبد الرَّحيم أفندي (ت ١١٢٩هـ):

هو المولى عبد الرَّحيم بن محمد بن محمود جاوش البرسوي، الشهير بمنتش زاده، مفتي الإسلام، الرُّومي الحنفي.

تولَّى عبد الرَّحيم أفندي منصب شيخ الإسلام ومفتي الدَّولة العُثمانيَّة في أعقاب عزل شيخ الإسلام ميرزا مصطفى أفندي سنة (١١٢٧هـ)، وترك بعض المؤلفات والكتب، منها: مجموعة الفتاوى المعروفة بـ: «فتاوى عبد الرحيم»، وتعليقات على «تفسير البيضاوي»، مع بعض الرسائل والحواشي، وقد اختلف في سنة وفاته بين سنة: (١١٢٨هـ)، و (١١٢٩هـ)، ورجح بعض المؤلفين أنَّ وفاته كانت سنة (١١٢٩هـ) بناء على حساب (الجُمَّل): (شد رحال وعالم بقاية ارتحال)، وقد توفي في أدرنه<sup>(٢)</sup>.

وقد عُدَّ الشَّيخ منتش زاده من طلاب الشَّيخ المنقاري<sup>(٣)</sup>.

## ١٣ - شيخ الإسلام ميرزا مصطفى أفندي (ت ١١٣٥هـ):

هو المولى مصطفى بن عبد الرؤوف ميرزا الباطوملي المشهور بـ (ميرزا)، وَلَمْ تذكر المصادرُ أية معلومات أخرى عن اسمه ونسبه، أخذَ علومه من والده عبد الرؤوف أفندي القاضي العسكري في زمن السُّلطان إبراهيم الأوَّل.

(١) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (١: ٥٧٠-٥٧١)، و«الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

(٢) ينظر: «هدية العارفين» (١: ٥٦٤)، و«معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (١: ٥٨١-٥٨٢).

(٣) ينظر: «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

تولّى مصطفى أفندي منصب شيخ الإسلام، ومُفتي الدولة العُثمانيّة بعد عزل شيخ الإسلام محمود أفندي (الإمام السلطاني)، وخَلَفَ الشَّيْخ مصطفى أفندي بعض المؤلفات، منها: «حاشية على تفسير سورة النَّبَأ» للعصام، و«رسالة في أشرار الساعة» بالتركية، و«حاشية على شاه حسين» وغيرها.

لازم الشَّيْخ مصطفى أفندي شيخ الإسلام منقاري زاده، وتزوج من ابنته، فهو صهر منقاري زاده، واستمر مُلازماً له حتى عام (١٠٦٠هـ) حيث تَقَلَّدَ التدريس في المدارس العُثمانيّة<sup>(١)</sup>.

وخَلَفَ المولى مصطفى من الأبناء: المولى محمد أفندي (ت ١١٤٦هـ) شيخ الإسلام، ومن أحفاد المولى: محمد سعيد بن محمد (ت ١١٨٨هـ) شيخ الإسلام أيضاً<sup>(٢)</sup>.

#### ١٤ - محمد أفندي البروسلي إمام سلطاني (ت ١١٤١هـ):

هو المولى محمد بن مصطفى لاديقلي البروسلي الرُّومي الشَّهير بالإمام السلطاني، كان إماماً للسلطان محمد الرابع، ومَدْرَساً في مدرسة السلطان أحمد في إستانبول، ثُمَّ انتقل للعمل في القضاء العُثماني، وتدرَّج في مناصبه إلى أن تولّى منصب شيخ الإسلام، ومُفتي الدولة العُثمانيّة<sup>(٣)</sup>.

ويُعَدُّ شيخ الإسلام محمد أفندي الإمام السلطاني، من طلاب الشَّيْخ منقاري زاده<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (١: ٥٧٦-٥٧٨)، و«الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

(٢) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (١: ٥٧٦-٥٧٨)، (١: ٦٠٥)، (٢: ٦٧٨).

(٣) ينظر: «معجم شيوخ الإسلام في العهد العُثماني» (١: ٥٥١-٥٥٣).

(٤) ينظر: «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).



## المطلب الرابع

### مؤلفاته

تنوعت مصنفاتُ الشيخ يحيى المنقاري وتعددت تبعاً لعلومه ومعارفه التي اكتسبها؛ بين تفسير، وفقه، وبحث، ومناظرة وغيرها، وفيما يأتي مسردٌ لمؤلفاته، مرتبةً بحسبِ موضوعات العلوم:

أولاً: مؤلفاته في التفسير:

١ - الأتباع في مسألة الاستماع<sup>(١)</sup>، ووقفْتُ عليه في بعض الفهارس بعنوان: «رسالة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ...﴾ [الأعراف: ٢٠٤]<sup>(٢)</sup>»، وهو موضوع تحقيقنا.

(١) «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٨)، «الأعلام» (٨: ١٦١). توجد منه نسخ كثيرة، منها: المكتبة المركزية - جامعه الملك سعود، الرياض، السعودية، رقم الحفظ: (١٩٦٧)، مكتبة الدولة، ألمانيا - برلين، (١: ٣٩٨) رقم الحفظ: (٩٩٤) ضمن مجموع. ينظر: «خزانة التراث» (٤٩: ٢٣٩) برقم (٤٨٢٤١)، و(٩٠: ٥٤٢) برقم (٩١٨٠٠)، وينظر: «فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية»، صلاح محمد الخيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، و«الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت، قسم علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه» (٢: ٧٢٣).

(٢) توجد نسخة منها في مكتبة شهيد علي باشا ٣٨٦ [مجموع/ ٢٨٣٤]. ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت، قسم علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه» (٢: ٧٢٣).

٢ - تُرْجَمَانِ الْقُرْآنُ<sup>(١)</sup>.

٣ - تعليقه المنقاري في معنى قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾ [نحوت: ٤٥] <sup>(٢)</sup>.

٤ - تعليقه على تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [نفس: ٤٠] <sup>(٣)</sup>.

٥ - تعليقه على تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ﴾ [نبي: ٣٨] <sup>(٤)</sup>.

٦ - تعليقه على تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [برزخ: ٣٠] <sup>(٥)</sup>.

٧ - تعليقه على تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] <sup>(٦)</sup>.

٨ - تعليقه على تفسير البيضاوي وأبي السعود العمادي في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الحديد: ٤] <sup>(٧)</sup>.

٩ - تعليقه منقاري زاده على معنى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا

(١) توجد نسخة منه في مكتبة آيا صوفيا، تركيا، إستانبول، رقم الحفظ (٨٥)، ينظر: «خزانة التراث» (٤٩: ٢٤٢) برقم (٤٨٢٤٤).

(٢) توجد نسخة منها في مكتبة راغب باشا، إستانبول، تركيا، برقم (٢٢١).

(٣) توجد نسخة منها في مكتبة راغب باشا، إستانبول، تركيا، برقم (٢٢١).

(٤) توجد نسخة منها في مكتبة راغب باشا، إستانبول، تركيا، برقم (٢٢١).

(٥) توجد نسخة منها في مكتبة راغب باشا، إستانبول، تركيا، برقم (٢٢١).

(٦) توجد نسخة منها في مكتبة راغب باشا، إستانبول، تركيا، برقم (٢٢٠)، و(٢٢١).

(٧) توجد نسخة منها في مكتبة راغب باشا، إستانبول، تركيا، برقم (٢٢١).

بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿[النور: ٤]﴾<sup>(١)</sup>.

١٠ - تعليقه منقاري زاده في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٧]<sup>(٢)</sup>.

١١ - تفسير التبيان، بدايته من سورة الكهف، ونهايته سورة الزلزلة<sup>(٣)</sup>.

١٢ - حاشية على تفسير البيضاوي<sup>(٤)</sup>.

١٣ - رسالة في تفسير الآية: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا...﴾ [الكهف: ١٠٩]<sup>(٥)</sup>.

(١) توجد نسخة منها في مكتبة راغب باشا، إستانبول، تركيا، برقم (٢٢٠).

(٢) توجد نسخة منها في مكتبة راغب باشا، إستانبول، تركيا، برقم (٢٢٠).

(٣) المخطوطة باللغة التركية، مبتورة من آخرها، وعليها تصويبات، وأصل الكتاب لمنقاري زاده، وترجمه إلى التركية محمد تفسيري الدباغ سنة (١١١١هـ)، وله ترجمة من التركية إلى العربية للشيخ جمعة أحمد جمعة الأنطاكي رحمه الله سنة (١٤١٣هـ)، بقسم الترجمة بمكتبة المسجد النبوي، تقع في أربعة مجلدات. وهناك جزء ثان لـ «تفسير التبيان» يبدأ بسورة الإسراء، وينتهي بقوله: «الحمد لله أولاً وآخرأ على التوالي، والصلاة والسلام على سيدنا محمد والصحب والآل والموالي»، توجد نسخة منه في المسجد النبوي الشريف، رقم الحفظ: (٤٩ / ٢١٢)، رقم الحاسب: ١٦٦٨، رقم الحفظ: (٤ / ٢١٢)، رقم الحاسب: (١٠٢٣). ينظر: فهرس مخطوطات المسجد النبوي: (٢: ٢٤٣-٢٤٤).

(٤) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٨)، و«الأعلام» (٨: ١٦١)، و«إيضاح المكنون» (٣: ١٤٢)، و«معجم المؤلفين» (١٣: ٢١٦). توجد نسخة منه في مكتبة: محمد مراد (مراد ملا)، تركيا، إستانبول، رقم الحفظ: ٢٢ (٢٥٢) من سورة البقرة إلى سورة القدر، بعنوان: منقاري زاده يحيى أفندي على البيضاوي، ونسخة في مكتبة: (لا له لي ٢٧ [٣١٨]) و٣١٢ [مجموع ٣٦٥٣]، ينظر: «خزانة التراث» (٣٤: ٦١٤) برقم (٣٣٠٨١)، و«الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» مؤسسة آل البيت، قسم علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه (٢: ٧٢٣).

(٥) توجد نسخة منه في جامعة إستانبول: (١: ٢٦٥) [١٢٢٦. ٨٦٢٠ A]، وتقع في (٧) ورقات. ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» مؤسسة آل البيت، قسم علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه (٢: ٧٢٣).

١٤ - رسالة في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيََا غُلَمًا﴾ [الكهف: ٧٤]<sup>(١)</sup>.

١٥ - رسالة في قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ [الحجر: ١٧]<sup>(٢)</sup>.

١٦ - رسالة في قوله تعالى: ﴿فَسَيَحْمَدُ رَبِّكَ...﴾ [النصر: ٣]، وهي «حاشية على كشف الزمخشري»<sup>(٣)</sup>.

١٧ - مجموع رسائل منقاري زاده<sup>(٤)</sup>.

تضمن هذا المجموع ثمان رسائل في التفسير، كما نصَّ النَّاسِخُ عَلَى الْغُلَافِ؛ إِذْ قَالَ: «مجموعة منقاري زاده في التَّفَاسِيرِ، عدد (٨)».

وبعد قراءة هذه المجموعة ظهر لي أَنَّ خَمْسَةَ مِنْهَا فِي التَّفَاسِيرِ، وَوَاحِدَةٌ فِي تَعْلِيقَةٍ عَلَى شَرْحِ مَلَا عَلِيِّ الْقَارِي لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأُخْرَى فِي تَحْرِيرِ مَسْأَلَةٍ فِقْهِيَّةٍ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى الثَّامِنَةِ فِي الْمَجْمُوعِ.

(١) توجد نسخة منه في مكتبة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، مجموعة عارف حكمت، رقم الحفظ: (٣٠ / ٨٠ / ٩٣). ينظر: فهرس مكتبة الملك عبد العزيز (١: ٥٥٦)، برقم (٥٥٤) قسم التفسير.

(٢) توجد نسخة منه في مكتبة الملك عبد العزيز، المدينة المنورة، مجموعة عارف حكمت، رقم الحفظ: (٢٩ / ٨٠ / ٩٣). ينظر: فهرس مكتبة الملك عبد العزيز (١: ٥٥٦) برقم (٥٥٣) قسم التفسير. وتوجد نسخة منها في مكتبة راغب باشا، إستانبول، تركيا، برقم (٢٢١).

(٣) توجد نسخة منه في مكتبة الشعب / كريصون (٢: ٦١) HK ٢٨ (١٤٨) (٤: ٣٥٨٨) - (٥٥٦) ب) ضمن مجموع. ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» مؤسسة آل البيت، قسم علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه (٢: ٧٢٣).

(٤) توجد نسخة منها في مكتبة شهيد علي باشا ٢٨ [٣٢٣]. ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» مؤسسة آل البيت، قسم علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه (٢: ٧٢٣).

وابتدأت المجموعة برسائل تضمنت تعليقة الشيخ المنقاري على «تفسير البيضاوي»، كما يأتي:

• الرسالة الأولى: في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

• الرسالة الثانية: في قوله تعالى: ﴿وَالْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوْسًا أَن يَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥].

• الرسالة الثالثة: في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرَشُكَ قَالَتْ كَافَّةً هُوَ وَأُونِينَا أَلْعَلُّمَن قَبْلَهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٤٢].

• الرسالة الرابعة: في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢].

• الرسالة الخامسة: في قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦١].

• الرسالة السادسة: تعليقة على معنى الإخراج عند ملا علي القاري في شرحه لحديث: «يخرج من النار من قالها»؛ أي: الكلمة الطيبة، ثم قارنها بمعنى الإخراج في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْثُ وَالْمَرَجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢].

• الرسالة السابعة: تعليقة على صاحب «مختصر الوقاية» في مسألة المحرمات نسباً ومصاهرةً، واستشكاله لقول القهستاني في هذه المسألة لفظاً ومعنى.

## ١٨ - مقالة في التفسير<sup>(١)</sup>.

(١) توجد نسخة منها في طوبقوسراي (١: ٥٨٨) / (٣٧: ٥٨٨) (٧١١-٩٧ب - ١٠٠) ق ١٢هـ. ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» مؤسسة آل البيت، قسم علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه (٢: ٧٢٣).

## ثانياً: مؤلفاته في العقائد:

- ١ - تحريرات التقريرات، وهي حواشٍ على حاشية مير أبي الفتح على شرح ملا حنفي على الرسالة العضدية في آداب البحث<sup>(١)</sup>.
- ٢ - رسالة في لا إله إلا الله<sup>(٢)</sup>.
- ٣ - المقدمة المنيرة في العقائد وطريق أهل السنة والجماعة<sup>(٣)</sup>. ووجدت في الفهارس أيضاً رسالة بعنوان: «الرسالة المنيرة لأهل البصيرة»<sup>(٤)</sup>، ولعلها الرسالة نفسها.
- ٤ - ملخص رسالة ملة إبراهيم<sup>(٥)</sup>.

## ثالثاً: مؤلفاته في الفقه:

- ١ - الخلاف بين الشافعي والحنفي<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٨)، و«معجم المؤلفين» (١٣: ٢١٦). توجد نسخة منه في المكتبة الظاهرية، دمشق، رقم الحفظ: (٧١، ٢١ / ٢)، وجامعة الملك سعود برقم (٦٧٩٧)، وهناك نسخ أخرى ذكرت في خزانة التراث (٤٤: ٣٤) برقم (٤٢٨٥٦).
  - (٢) «الأعلام» (٨: ١٦١). توجد منه نسخة في مكتبة الدولة، ألمانيا - برلين، رقم الحفظ: (٢٤٥٠). ينظر: خزانة التراث (٤٩: ٢٤١) برقم (٤٨٢٤٣).
  - (٣) توجد نسخة منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: (ب ٩٥٤٣)، خزانة التراث (١١٤: ٧٩٣) برقم (١١٥٤٠٥).
  - (٤) «الأعلام» (٨: ١٦١). توجد منه نسخة في مكتبة الدولة، ألمانيا - برلين، رقم الحفظ: (١٨٤٦). ينظر: خزانة التراث (٤٩: ٢٤٠) برقم (٤٨٢٤٢).
  - (٥) توجد نسخة منه في المكتبة المركزية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: (٨٠٨٧). ينظر: خزانة التراث (٦٧: ٤٢٦) برقم (٦٨٠٠٥).
  - (٦) توجد نسخة منه في المكتبة المحمودية، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، رقم الحفظ: (٥ / ٢٧٧٩)، ينظر: خزانة التراث (١٢٤: ٨٢١) برقم (١٢٨٢٤١).

٢ - رسالة في وجوب استماع الخطبة<sup>(١)</sup>.

٣ - فتاوى منقاري زاده<sup>(٢)</sup>.



(١) ورد عنوان هذه الرسالة في بعض النسخ الخطية باسم «رسالة في وجوب استماع القرآن العظيم»، وهو خطأ أو وهم وقع فيه بعض النساخ، وسيأتي الحديث عن هذه المسألة مفصلاً في موضعه. توجد نسخة منها في مكتبة غازي خسرو في البوسنة، برقم (٨٣٨٧،٧)، رقم الحفظ (١١). ونسخة أخرى في المكتبة الظاهرية، دمشق، رقم الحفظ: (٨١٢٥)، (٢). ١٦٢-١٦٣ - (١٧٥-١٧٦) ضمن مجموع قال المفهرس: «وهي بخط المؤلف قبل (١٠٨٨هـ)». والصواب أنها ليست بخط المؤلف، وسيأتي الحديث عنها مفصلاً في القسم الدراسي من تحقيقها في هذا الكتاب. ينظر: «خزانة التراث» (٤٩: ٢٣٩) برقم (٤٨٢٤١)، و(٩٠: ٥٤٢) برقم (٩١٨٠٠)، وينظر: «فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية»، صلاح محمد الخيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، و«الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» مؤسسة آل البيت، قسم علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه (٢: ٧٢٣).

(٢) «الأعلام» (٨: ١٦١)، توجد نسخة منها في مكتبة نور عثمانية، تركيا، إستانبول، رقم الحفظ (٢٠٠١-٢٠٠٣، ٢٠٣٧، ٢٠٥٦) ونسخ أخرى أيضاً متوزعة على أنحاء العالم. ينظر: «خزانة التراث» (٤٩: ٢٤٢) برقم (٤٨٢٤٤).

## المطلب الخامس

### وفاته

حَظِيَ شيخُ الإسلام منقاري زاده بِحُظْوَةٍ لَمْ يحظَها أحدٌ مثله عند السُّلطان محمد الرابع، ثُمَّ أُصِيبَ في آخرِ حياتِهِ بمرضٍ أدَّى إلى عدمِ تمكنه من مُشاركة السُّلطان في العديدِ من الحروب، ومن مشاركتِهِ في رحلات صيده، وبعدَ أن زاد مرضه، وأُصِيبَ طَرَفُهُ الأيمن بالشلل، وَلَمْ يتمكن من الإفتاء لِمُدَّة ثلاثة أشهر تقريباً، عيَّنَ محمد أمين أفندي الأنقروي نائباً له في تحضير الفتوى<sup>(١)</sup>.

وبعدَ عامٍ على مرضِهِ وعدمِ تمكنِهِ من مشاركة السلطان محمد الرابع في حرب لهستان - بولندا - للمرة الثانية تمَّ عزله في ١٥ ذي الحجة من عام (١٠٨٤هـ)، وعيِّنَ بدله أحدُ أفضل طلابه جاتلجي علي أفندي<sup>(٢)</sup>.

وأمر بالإقامة ببستانه المعروف به (بشكطاش)، وأقامَ ثَمَّةً معزولاً إلى أن مات، وكانت وفاته في سنة (١٠٨٨هـ)، وَلَمْ يذكر مترجموه اليوم والشهر الذي تُوفي فيه، ودُفِنَ بأسكدار<sup>(٣)</sup> في مكانٍ عيَّنَه في وصيته، وأوصى أن يُعَمَّرَ عنده مدرسة، فنَفَّذَ

(١) «خلاصة الأثر» (٤: ٣١٤)، و«معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (١: ٥٢٥).

(٢) ينظر: «الموسوعة الإسلامية» (TDV) (٣٠: ١١٤-١١٥).

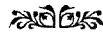
(٣) وهي بلدة عظيمة المقدار، تقع في تركيا، بها الجوامع الجامعة، والمدارس الساطعة، والمباني المشيدة، والأسواق المتعددة، وهي إحدى محلات الآستانة (إستانبول) حالياً وتقع في الجانب الآسيوي من إستانبول. ينظر: «رحلة الشتاء والصيف»، محمد بن عبد الله =



ابنه وصيته بعد موته<sup>(١)</sup>.

وأرخ بعض العلماء وفاته بحساب الجُمَّل بقوله:

فرحمة ربنا أرّخ تؤم الحبر منقاري<sup>(٢)</sup>




---

= ابن محمد، من أحفاد شرف الدين بن يحيى الحمزي الحسيني المولوي المعروف بكبريت  
(ت ١٠٧٠ هـ) (ص ١٨٧)، وينظر: <http://ottoman-state.blogspot.com/>  
(١) «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٨)، و«الأعلام» (٨: ١٦١)، و«معجم المؤلفين» (١٣: ٢١٦)،  
و«عثمانلي مؤلفري» (ص ٥٥).  
(٢) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٨).

## المبحث الثاني

### دراسة عن الكتاب وسبب تأليفه

#### المطلب الأول

#### عنوان الكتاب، وتحقيق نسبته إليه

#### أولاً: عنوان الكتاب:

مما لا شك فيه أن الوقوف على تسمية الكتاب الدقيقة من المسلمات في علم التحقيق؛ ويسهل الأمر على المحقق إذا وجد نصاً للمؤلف يحسم تسمية كتابه، وهذا ما حصل مع شيخ الإسلام منقاري زاده، فقد نصَّ على اسم كتابه في مقدمته، فقال: «أسميه: الاتباع في مسألة الاستماع»<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: تحقيق نسبة الكتاب:

إن لتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه طرقاً متنوعة ومتعددة، لذا سأذكر ما وصلت إليه في تحقيق نسبة هذا الكتاب لشيخ الإسلام منقاري زاده، كما يأتي:

• نصَّ المؤلف على اسمه واسم كتابه في مقدمته، فقال: «فيقول الرّاجي من ربّه الحسنی والزیادة، یحیی بن عمر الشّهير بمنقاري زاده..... ناویاً أن أسمّیه: الاتباع في مسألة الاستماع»<sup>(٢)</sup>.

(١) مخطوط: الاتباع في مسألة الاستماع: و/ ١١.

(٢) مخطوط: الاتباع في مسألة الاستماع: و/ ١١.

• أجمع كلُّ مَنْ تَرَجَمَ للشيخ المنقاري أَنَّ له كتاباً بعنوان: «الاتباع في مسألة الاستماع»<sup>(١)</sup>، تناول فيه المصنف موضوعَ الوجوب العيني لاستماع القرآن الكريم. قال المحبي (ت ١١١١هـ): «وله - أي: للمنقاري - رسالة في الكلام على قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] سَمَاهَا: (الاتباع في مسألة الاستماع)»<sup>(٢)</sup>.

• قال الخادمي (ت ١١٥٦هـ) عند كلامه عن مسألة وجوب استماع القرآن الكريم والإنصات إليه داخل الصلاة وخارجها: «وللمولى المرحوم المنقاري رسالة فيه حاصلها ردُّ الكفاية وتقريرُ العينية»<sup>(٣)</sup>. وهنا وصف الخادمي مضمون كتاب الشيخ المنقاري في هذه المسألة.

• قال ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ): «ونقل الحموي عن أستاذه قاضي القضاة يحيى، الشهير بمنقاري زاده، أَنَّ له رسالة حَقَّقَ فيها أَنَّ استماع القرآن فرض عين»<sup>(٤)</sup>. وفي هذا النصِّ وصفَ ابن عابدين نقلاً عن الحموي محتوى كتاب الشيخ المنقاري.

• قال الكشميري (ت ١٣٥٣هـ): «وصرَّح يحيى بن منقاري زاده أستاذ الشُّرُنْبَلالي في رسالته: الاتباع في مسألة الاستماع»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٨)، و«الأعلام» (٨: ١٦١)، و«معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني» (١: ٥١٨).

(٢) «خلاصة الأثر» (٤: ٤٧٧)، و«الأعلام» (٨: ١٦١).

(٣) «بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية»، لأبي سعيد الخادمي الحنفي (٣: ٢٦٨).

(٤) «رد المحتار»، لابن عابدين (١: ٥٤٦).

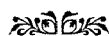
(٥) «فيض الباري على صحيح البخاري»، للكشميري (٣: ٥٢).

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْاسْمَ «الاتباع في مسألة الاستماع» مَثَبْتُ عَلَى طَرَةِ الْمَخْطُوطَةِ الْأَصْلِ، الَّتِي اعْتَمَدْتُهَا فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ.

وَمِمَّا تَجَدُّرُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ: أَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ - كَالْخَادِمِي وَابْنِ عَابِدِينَ - الَّذِينَ نَقَلُوا عَنِ الشَّيْخِ الْمَنْقَارِيِّ - وَصَفُوا كِتَابَهُ بِـ (رِسَالَةٍ)، بَيْنَمَا نَصَّ الْمَنْقَارِيُّ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ بِـ (كِتَابٍ)، وَلَعَلَّ ذَلِكَ يَعُودُ لَصُغَرِ حَجْمِ الْكِتَابِ، فَأُطْلِقُوا عَلَيْهِ هَذَا الْوَصْفَ.

وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى نَسْخَةٍ رَابِعَةٍ مِنَ الْكِتَابِ فِي مَكْتَبَةِ شَهِيدِ عَلِيِّ بَاشَا، ذَكَرَهَا مِفْهَرُ سُوِّ مَوْسُئَةِ آلِ الْبَيْتِ بِعَنْوَانٍ: «رِسَالَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾» [الأعراف: ٢٠٤]، فَطَلَبْتُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ وَتَصَفَّفْتُهَا، فَإِذَا هِيَ عَيْنُ كِتَابِ «الاتباع في مسألة الاستماع»، وَوَجَدْتُ مَكْتُوبًا عَلَى طُرَّتِهَا: «رِسَالَةٌ مَنْقَارِي زَادَهُ فِي اسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا تَجَوُّزٌ فِي وَصْفِ الْكِتَابِ مِنْ صَنْعِ النَّسَاجِ.

وَمِمَّا تَقَدَّمُ تَظْهَرُ لَنَا الْأَدْلَةُ الْقَاطِعَةُ فِي تَحْقِيقِ اسْمِ الْكِتَابِ، وَنَسْبَتِهِ لِلشَّيْخِ الْمَنْقَارِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.



## المطلب الثاني سبب تأليف الكتاب

ذَكَرَ المصنّفُ أنَّ سببَ تأليف الكتاب هو إجابة لطلبِ بعضِ العلماءِ مِن أقرانه وأحبائه، وإلحاحهم عليه في حَلِّ موضوعِ وجوب الاستماع، والإنصات لقراءة القرآن الكريم، وتحريره.

ويبدو أنَّ الشَّيخَ المنقاري تَمَنَّعَ في بادئ الأمر، واعتذر بسببِ أشغاله وعوارضه؛ حيثُ كان قد تولَّى مناصبَ كثيرة في الدَّولة العُثمانيَّة، وتَقَلَّدَ القضاء، وانتهى به المطاف بمنصبِ شيخ الإسلام، ثُمَّ ما لبث أن أجابهم لما طلبوا؛ إذ قال: «إِنَّ بعضاً مِن معاشِر الإخوان، مِن ذوي الفضل والرَّؤية والإذعان، لَمَّا حَسَبُوا أَنِّي صَبَغْتُ مِنَ الفنون أديمياً، وأزلت عَن مَحَبَّاتِها الحجاب مستديماً، ألزموا عليَّ حَلَّ هذا المَحَلِّ، وَلَمْ يَستَمِعُوا الموانع والعِلل، فشرعتُ فيه معتصماً بحبل التوفيق؛ لتحقيقِ كُلِّ جَلِي وَكَشَفِ كُلِّ دَقِيقٍ؛ ناوياً أن أُسمِّيَه: «الاتباع في مسألة الاستماع»<sup>(١)</sup>.



(١) مخطوط: «الاتباع في مسألة الاستماع»: و/ ١١ أ.

## المبحث الثالث

أهمية الكتاب، ومنهج المؤلف، ومصادره

### المطلب الأول أهمية الكتاب ومميزاته

تَكْمُنُ أَهْمِيَّةُ الْكِتَابِ فِي تَحْرِيرِ مَسْأَلَةِ مَهْمَّةٍ كَانَتْ مُحَلًّا جَدَلٍ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، وَمِمَّا انْمَازَ بِهِ الْكِتَابُ عَنْ غَيْرِهِ تَفَرُّدُهُ فِي جَمْعِ أَقْوَالِ الْأَثَمَةِ الْفُقَهَاءِ، وَالسَّادَةِ الْعُلَمَاءِ، الْمَثُورَةِ وَالْمَبْثُوثَةِ فِي بَطُونِ كُتُبِ الْفَقْهِ الْحَنْفِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي تَأْلِيفٍ مُسْتَقِلٍّ، وَتَحْرِيرِهَا، وَتَعَقُّبِهَا، وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَمَا أَفَاضَهُ عَلَيْهِ مِنْ عِلْمٍ وَتَدْقِيقٍ.

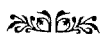
وَتُظْهَرُ أَهْمِيَّتُهُ أَيْضًا فِي مُؤَلَّفِهِ، فَقَدْ حَازَ الشَّيْخُ الْمُنْقَارِيُّ الْعُلُومَ وَالْفُنُونَ، وَتَقَلَّدَ الْمَنَاصِبَ الْعَلِيَّةَ فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِثَاسَةُ مَشِيخَةِ الْإِسْلَامِ.

وَمِمَّا يَزِيدُ مِنْ أَهْمِيَّةِ الْكِتَابِ أَيْضًا: نَقْلُ الْمُصَنَّفِ عَنْ مَوَادِّ أُصِيلَةٍ فِي الْفَقْهِ الْحَنْفِيِّ مَا زَالَ بَعْضُهَا مَخْطُوطًا، وَبَعْضُهَا الْآخِرُ مَفْقُودًا، زِيَادَةُ عَلَى مَا كَانَ مُحَقَّقًا أَوْ مَطْبُوعًا.

وَكَانَ لِلْكِتَابِ أَثَرٌ عَلَى الْفُقَهَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ وَأَفَادَ مِنْهُ الْخَادِمِيُّ، وَابْنُ عَابِدِينَ، وَالْكَشْمِيرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، مِمَّا يُعْطِي دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَهْمِيَّةِ هَذَا الْكِتَابِ

في هذه المسألة، بل يكاد يكون المرجع الوحيد المستقل بهذه المسألة عند الحنفية المتأخرين.

وقد نَوَّه بعضُ الفقهاء المعاصرين بهذا الكتاب؛ كما في الموسوعة الفقهية الكويتية وغيرها<sup>(١)</sup>.



---

(١) ينظر: «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٤: ٨٦).

## المطلب الثاني منهج المؤلف في الكتاب

لقد أفرَدَ المُصنّف رحمه الله تعالى موضوع (وجوب استماع القرآن الكريم) بكتاب، حيثُ ضمَّنه موضوعين رئيسين:

الأول: وجوب استماع القرآن الكريم في داخل الصَّلَاة؛ إذ عرضَ لموضوع القراءة خَلْفَ الإمام، ومسائل الخلاف بين الفقهاء فيه، ثُمَّ صَبَّ جهده ونُقوله نحو تقرير العَيْنِيَّة في وجوب استماع القرآن الكريم.

الثاني: وجوب استماع القرآن خارج الصَّلَاة، وشمل ذلك القراءة في المسجد والبيت والعمل، وغير ذلك.

لقد عرضَ هذا الكتابُ لمسألةٍ مهمّةٍ من مسائل آيات الأحكام، ألا وهي وجوب الاستماع والإنصات للقرآن الكريم في الصَّلَاة وخارجها؛ حيثُ نقلَ المصنّف أقوال الحنفية، وحرَّرها، وناقشها، مُورداً الأدلة النقلية والعقلية، والأقيسة، مُستدرِكاً ومُعقِّباً على بعضها.

وبسط الشَّيخ المنقاري القولَ فيها، مستعرضاً الأدلة في المسألة، مما يدلُّ على علمه الواسع من خلال مصادره التي اعتمد عليها في الفقه الحنفي.

كلُّ ذلك كان بأسلوبٍ سهلٍ مطبوعٍ بالطابع التَّعليمي، الذي شاع في مؤلفات المتأخرين بخاصة، وعلامة ذلك تكرار عبارته: «فإن قُلْتَ.. قُلْتُ».



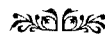
واستهلَّ رسالته بحمدِ الله تعالى والثَّناء عليه بعباراتٍ مسجوعةٍ، أشارَ فيها لموضوع كتابه، ثُمَّ صرَّحَ باسمه ولقبه كعادته في كتبه، فقال: «يقولُ الرَّاجي من ربِّه الحسنَى والزَّيادة، يحيى بن عمر الشَّهير بمنقاري زاده»، وذكرَ سببَ تصنيفِ رسالته، ونصَّ على تسميتها.

واعتمدَ الشَّيخُ المنقاري في مادة كتابه على كتبٍ متنوعةٍ؛ كالتفسير، والفقه، والحديث، إلا أنَّ غالبَ مصادره كانت من كتب الحنفية، وكان يذكرُ اسم المؤلف وحده، أو عنوان المصدر مجرداً عن مؤلفه، أو العنوان مصحوباً بالمؤلف.

وفي بعض المواضع لا يُصرَّحُ بأسماء من ينقل عنهم، فيقول: «فرَّع بعضهم قول أبي حنيفة»، وقال: «ذهب بعضهم»، وكان يردفُ نقله لصاحب القول بقوله: «وقال الزيلعي وغيره، وفي «النهاية» وغيره، وفي «الكشاف» وغيره»، وقد أُشرتُ إلى ذلك في هامش التحقيق في مواضعه.

وقد تنوعت أساليبُ نقله من المصادر؛ بين التَّقليل الحرفيِّ وهو أكثرها، أو التَّقليل بتصرُّف، أو التَّقليل بالمعنى.

وقد أكثرَ المصنِّفُ في رسالته من الاستدلال بالأحاديث والآثار، ولكنَّ هذا الإكثار أبانَ عن ضعفه في هذه الصَّناعة الشَّريفة؛ فقد كَثُرَ فيها الاستدلال بالضعيف، مع غلبة الاعتماد على كُتب الفقه في تخريج هذه الأحاديث والآثار، وقد أُشرتُ إلى ذلك في مواطنه من الكتاب.



## المطلب الثالث

### مصادره في الكتاب

استقى الشَّيْخ يحيى المنقاري مادّة رسالته من كتب متنوعة؛ كالتفسير والفقّه والحديث، إلا أنّ غالب مصادره كانت من كتب الحنفية الفقهيّة التي تكلمت عن هذه المسألة أو جزء منها، وقد اعتمد المنقاري في تصنيفه لهذا الكتاب على كثير من الكتب المخطوطة والمطبوعة، وكانت طريقته في إيراد المصادر: أن يذكر اسم المؤلف وحده، أو عنوان المصدر مجرداً عن مؤلفه، أو العنوان مصحوباً بالمؤلف، وفيما يأتي مسرّداً للمصادر التي نقل عنها المصنّف في كتابه، مرتبة بحسب حروف الهجاء:

١ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ)، وقد طُبِع في دار الكتاب الإسلامي، ط ٢، (د. ت).  
٢ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، وقد طُبِع في دار الكتب العلميّة، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣ - البناية شرح الهداية، لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، وقد طُبِع في دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٠م.

٤ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي بن محجن البارعي،

فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣ هـ)، وقد طُبِعَ في المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، القاهرة، ط ١، ١٣١٣ هـ.

٥ - التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي، لأكمل الدين محمد بن محمود البابر تي (ت ٧٨٦ هـ)، حققه: عبد السلام صبحي حامد، وقد طُبِعَ في الكويت، ١٤٢٤ هـ.

٦ - جامع الفتاوى: للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحنفي السمرقندي (ت ٥٥٦ هـ)، والكتاب ما زال مخطوطاً إلى الآن<sup>(١)</sup>.

٧ - جامع المباني في شرح فقه الكيداني، شمس الدين محمد القهستاني، واختلف في سنة وفاته، فقليل: إنه توفي سنة (٩٥٣ هـ)، وقيل: إنه توفي في حدود سنة (٩٦٢ هـ). والكتاب ما زال مخطوطاً<sup>(٢)</sup>.

٨ - جامع المضمورات والمشكلات في شرح مختصر القدوري، ليوسف بن عمر بن يوسف الصوفي، الكادوري (ت ٨٣٢ هـ)، حققه: د. سمير صبحي خدابخش حجازي وآخرون، وقد طُبِعَ في دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٨ م.

٩ - حاشية على شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية، لصدر الشريعة الهروي سيف الدين أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي، ويعرف بحفيد السعد التفتازاني، واختلف في سنة وفاته، فقليل: توفي

(١) توجد منه نسخ كثيرة في مكتبات العالم، منها: نسخة جامعة الملك سعود، رقم الحفظ (١٨٢٧)، ونسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: (ب ١٢٠٣٣-١٢٠٣٧).

(٢) توجد للكتاب نسخ كثيرة في مكتبات العالم، منها: نسخة المكتبة الأزهرية، رقم الخاص: (٢٦٨٧)، والعام: (٤٢٢٨٣)، ودار الكتب القطرية، برقم: (١١٥٩).

سنة (٩٠٦هـ)، وقيل: سنة (٩١٦هـ). وشرح الوقاية، لعبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة (ت ٧٤٧هـ)، ومتن الوقاية لجده صدر الشريعة (ت ٦٧٣هـ). والكتاب ما زال مخطوطاً<sup>(١)</sup>.

١٠ - الحاوي القدسي في فروع الفقه الحنفي، جمال الدين أحمد بن محمود الغزنوي الحلبي الحنفي (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق: د. صالح العلي، وقد طُبِعَ في دار النوادر، ٢٠١١م.

١١ - خزانة الفتاوى، للشيخ الإمام طاهر بن أحمد البخاري الحنفي السرخسي (ت ٥٤٢هـ) صاحب «الخلاصة»<sup>(٢)</sup>.

١٢ - خلاصة الفتاوى، للشيخ طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (ت ٥٤٢هـ)، حققه مجموعة من الباحثين في الجامعة الإسلامية ببغداد سنة ٢٠٠٩م، وذكرت بعض المصادر أنَّ الخلاصة طبعت في الهند وباكستان، وَلَمْ أَقِفْ عليها. توجد نسخة منه في المكتبة القادرية في بغداد، برقم: (٢٤٦ فقه حنفي).

١٣ - روضة العلماء، لعلي - وقيل: الحسين - بن يحيى بن محمد، أبي الحسن الزندويستي البخاري (ت ٣٨٢هـ)، والكتاب ما زال مخطوطاً<sup>(٣)</sup>.

(١) توجد منه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: (٤٨٨٠).

(٢) ينظر: «كشف الظنون» (١: ٧٠٢)، و«هدية العارفين» (١: ٤٣٠). توجد للكتاب نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: (٠٢٣١٧). وذكر بروكلمان أنَّ الكتاب طُبِعَ بدلهي سنة (١٣١٨هـ)، وبالقاهرة سنة (١٣٢٧-١٣٢٨هـ). ينظر: «تاريخ الأدب العربي» (٦: ٢٩٨).

(٣) توجد للكتاب نسخ كثيرة في مكتبات العالم، منها: نسخة في مكتبة شستريتي، دبلن، أيرلندا، رقم الحفظ: (٣٨٦٨)، ومكتبة الدولة، برلين، ألمانيا، رقم الحفظ: (٨٨٦٠).

١٤ - السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج، لأبي بكر بن علي الحدّاد العبادي (ت ٨٠٠هـ)، والكتاب يعمل على تحقيقه الآن باحثون في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المعهد العالي للقضاء في أطاريح دكتوراه.

١٥ - شرح التحفة المسمى: منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، للبدر العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبي محمد، بدر الدين العيني الحنفي (٨٥٥هـ)، وهي شرح لـ «تحفة الملوك في الفروع» لزين الدين محمد بن أبي بكر حسن الرازي الحنفي. حققه: أحمد عبد الرزاق الكبيسي، وقد طُبِعَ في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط ١، ٢٠٠٧م.

١٦ - شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك ابن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، حققه: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، وقد طُبِعَ في دار عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٧ - صحيح مسلم المسمى: «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، حققه: محمد فؤاد عبد الباقي، وقد طُبِعَ طبعا كثيرة، منها: طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د. ت.).

١٨ - غاية البيان ونادرة الأقران، لقوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي أبي حنيفة الأتقاني الحنفي (ت ٧٥٨هـ)، حققه مجموعة من الباحثين في جامعة الأزهر برسائل ماجستير، وَلَمْ ينشر بعد.

١٩ - غنية المتملي في شرح منية المصلي، للشيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم

الحلبي (ت ٩٥٦هـ)، حققه مجموعة من الباحثين في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ٢٠١٣م.

٢٠ - فتاوى أبي السعود، هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، من علماء الترك، تَقَلَّدَ القضاء والإفتاء سنين طويلة، وهو صاحب التفسير المعروف «إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم»، توفي سنة (٩٨٢هـ)، له كتاب «الفتاوى»، وقد رتبها على أبواب الفقه، وهو مخطوط<sup>(١)</sup>.

٢١ - فتاوى ابن الكمال، ابن الكمال؛ يعني به: شمس الدين أحمد بن سليمان ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، وهو العالم التركي المعروف بكثرة تصانيفه وتنوعها، له كتاب الفتاوى باللغة العربية والتركية، وما زال مخطوطاً لم ينشر بعد<sup>(٢)</sup>.

٢٢ - الفتاوى البزازية، وتسمى: «الجامع الوجيز في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان»، للشيخ العلامة محمد بن محمد بن شهاب الكردي، الشهير بالبزازي (ت ٨٢٧هـ)، حققه: سالم مصطفى البدري، وقد طُبِعَ في دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩م.

٢٣ - الفتاوى التاتارخانية، عالم بن العلاء الأنصاري الأندلسي الدهلوي الهندي الحنفي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق: سجاد حسين، وقد طُبِعَ في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.

(١) توجد للفتاوى نسخ كثيرة في مكتبات العالم، منها نسخة في مكتبة بني جامع، تركيا، رقم الحفظ: (٦٢٤، ٦٢٥)، ونسخة في مكتبة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، رقم الحفظ: (٥٨٢٧).

(٢) توجد لفتاوى ابن كمال باشا نسخ كثيرة في مكتبات العالم، منها: نسخة مكتبة نور عثمانية في تركيا، رقم الحفظ: (١٩٦٧)، و المكتبة المحمودية، المدينة المنورة، رقم الحفظ: (٢٩٠٢).

٢٤ - فتاوى التمرتاشي، للإمام محمد عبد الله الخطيب الغزي الحنفي (ت ١٠٠٧هـ)، حققه: د. عبد الله محمود أبو حسان، وقد طُبِعَ في دار الفتح، عمان، ٢٠١٤م.

٢٥ - الفتاوى الصَّيرْفِيَّة، للشيخ أسعد بن يوسف بن علي، مجد الدين الصيرفي البخاري المعروف: بآهو (ت ١٠٨٨هـ)، والكتاب حققه باحثون في جامعة آل البيت في الأردن، وَلَمْ يَطْبَعْ إِلَى الْآنَ.

٢٦ - فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي الإسكندري المعروف بابن الهمام، وقد طُبِعَ في دار الفكر، بيروت.

٢٧ - الفوائد الظهيرية، لأبي بكر محمد بن أحمد بن عمر القاضي ظهير الدين البُخَارِيِّ (ت ٦١٩هـ)، والكتاب يحقق الآن في جامعة الملك عبد العزيز بأطروحات دكتوراه<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَنْشُرْ بَعْدَ.

٢٨ - فيض الكركي، المسمى: فيض المولى الكريم على عبده إبراهيم، للشيخ إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل الكركي (ت ٩٢٢هـ)، يقوم على تحقيقه بعض الباحثين في جامعة الأزهر، فرع أسبوط، وَلَمْ يَنْشُرْ بَعْدَ.

٢٩ - القنية، قنية المنية لتتيمم الغنية، لمختار بن محمود بن محمد الزاهدي أبي الرجا الغزميني، حققه مجموعة من الباحثين في كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، ٢٠١١م، وَلَمْ يَنْشُرْ بَعْدَ.

٣٠ - الكافي في فروع الحنفية، لأبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد بن

(١) توجد منه نسخ كثيرة في المكتبات، منها: نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية برقم: (٦٩٣٥٢)، ونسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، برقم: (٢٠٥٤ / ١٩١).

عبد الله الحاكم الشهيد المروزي، قتل شهيداً سنة (٣٣٤هـ)، والكتاب حَقَّقَ جزءاً منه في جامعة أم درمان في السودان، الباحث: صلاح الدين محمد سلو، بإشراف: د. مصطفى ديب البغا، سنة ٢٠٠٥م، وهذا الكتاب جمع فيه مؤلفه كتب ظاهر الرواية الستة للإمام محمد بن الحسن في فقه مذهب أبي حنيفة، وهي: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«السير الكبير»، و«السير الصغير»، و«المبسوط» أو «الأصل»، و«الزيادات»، فذكر الحاكم الشهيد معاني الكتب الستة، وحذف المكرر من المسائل<sup>(١)</sup>.

٣١ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٢ - كشف الأسرار، للشيخ عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي الشُبْدُمُونِي الكلاباذي البخاري الفقيه الحنفي (ت ٣٤٠هـ)، وَلَمْ أَقِفْ عليه مخطوطاً ولا مطبوعاً، وقد نقل عنه صاحب «البنية» الرواية نفسها التي أوردها الشَّيْخ المنقاري.

٣٣ - الكفاية شرح الهداية، لجلال الدين الكرلاني (ت ٧٦٧هـ)، وقد طُبِعَ هذا الكتاب في كلكتا وبومبي (الهند) قديماً<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَتيسر لي الحصول عليه.

٣٤ - المحيط البرهاني في الفقه النعماني، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت ٦١٦هـ)، حققه: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣٥ - مختارات النوازل، لأبي الحسن برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد

(١) توجد للكتاب نسخ كثيرة في مكتبات العالم، منها: نسخة في مكتبة شستريتي، أيرلندا، رقم الحفظ: (٥/ ٤٢٦٢)، ومكتبة الدولة، برلين، رقم الحفظ: (Qu ١٦٦٢).

(٢) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة، سركيس (٢: ٨٤٠).



الجليل الفرغاني المرغيناني (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق: أحمد غونش، مكتبة الإرشاد، إستانبول، ٢٠١٤م.

٣٦ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل - وهو تفسير للقرآن الكريم، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٧ - معراج الدراية في شرح الهداية، لقوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الخجندي السنجاري البخاري الكاكي الحنفي (ت: ٧٤٩هـ)، وما زال هذا الشرح مخطوطاً لم يطبع، ويقوم على تحقيقه حالياً مجموعة من الباحثين في جامعة القصيم في أطاريح دكتوراه في الفقه المقارن، وكذلك في كلية الشريعة، جامعة الأزهر، أسبوط.

٣٨ - منية الفقهاء، لفخر الدين بديع بن أبي منصور العراقي الحنفي، أخذ تلميذه صاحب «القنية» كتابه منها، وذكر أنها بحر محيط، فإنه جمع فيها ما لا يوجد في غيرها، فاستقصى لبابها، وسماه: «قنية المنية»<sup>(١)</sup>. ولم أقف على الكتاب مخطوطاً ولا مطبوعاً.

٣٩ - منية المصلي وغنية المبتدي، محمد بن محمد بن علي الكاشغري (ت ٧٠٥هـ)، حققته: أمينة عمر الخراط، ونشر في دار القلم، دمشق ٢٠٠٧م. وحققه أيضاً: أحمد محمود أبو حسوبة أيضاً، ونشرته مكتبة المشارق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧م.

٤٠ - موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط ٢، (د. ت.).

(١) ينظر: «كشف الظنون» (٢: ١٨٨٦).

٤١ - النهاية في شرح الهداية، للشيخ الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السغناقي (٧١١هـ)، والكتاب يحققه الآن مجموعة من الباحثين برسائل ماجستير في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى.

٤٢ - يتيمة الفتاوى، لم أقف على مؤلفها، يأخذ عنها بدر الرشيد في كتابه: «ألفاظ الكفر»، وكذا في «التاتارخانية»، ذكر ذلك سجاد حسين محقق كتاب «التاتارخانية» ولم يذكر اسم مصنفها. أو هو كتاب «يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر»، للترجماني، محمد بن محمود بن محمد بن حسن الخوارزمي علاء الدين الحنفي (ت ٦٤٥هـ). وأرجح «يتيمة الفتاوى»؛ لأنني تتبعت مخطوطة «يتيمة الدهر» فلم أعثر على النص الذي نقله المنقاري، والله أعلم.



## المبحث الرابع

### بين يدي التحقيق

### المطلب الأول وصف النسخ الخطية

اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على أربع نسخٍ خطية، وهي كما يلي:

١ - نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، رقم تصنيفها: (٩، ٢١١ أ م)، والرقم العام: (١٩٦٧)، عدد أوراق المخطوط: (١٩ ق)، وفي كُلِّ ورقة صفحتان، ومسطرتها (٢١) سطراً، بواقع: (٥، ٢٠ × ١٤ سم)، وهي نسخة تامة واضحة، واتخذتها النسخة الأصل في التحقيق، ورمزت لها بالحرف (س)، وخطها نسخ معتاد، اتبع الناسخ نظام التعقيبة للمحافظة على تسلسل صفحاتها، ولم يذكر تاريخ نسخها، ولا اسم ناسخها.

وكتب على طرفها أسفل العنوان نصُّ جاء فيه: «صورة سؤال وجواب، عرض على مولانا وقودتنا السيد علي المعروف بإمام جامع إسكندر، نفعا الله تعالى به: ما قولكم - دام فضلكم - في سماع القرآن؟ هل هو فرض كفاية أم واجب؟ أفيدوا الجواب، ولكم الثواب. أجب، قال: الحمد لله، هو واجب عين مطلقاً في الصلاة وخارجها؛ لأنَّ العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب كما في «النَّهر» وغيره، والله أعلم. كتبه السيد علي بن السيد علي الحسيني الحنفي. عفا الله عنه».

ومما ينبغي التنبه له أنَّ مفهرسي مخطوطات جامعة الملك سعود ذكروا أنَّ ناسخ هذه الرسالة هو الشيخ أحمد الحموي (ت ١٠٩٨ هـ) تلميذ المصنف. وهو خطأ، فعند الرجوع إلى المجموع يتبين لنا أنَّ النَّاسخ الحقَّ كتاب الشيخ منقاري زاده برسالة للشيخ أحمد الحموي فيها سؤال وجواب، وهي منقولة من خط الشيخ أحمد الحموي، فتوهم المفهرس أنَّ هذه الرسالة من ضمن كتاب المنقاري، فنسب نسخ الكتاب للحموي.

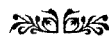
٢ - نسخة المكتبة الوطنية في أنقرة، رقم النسخة: (y2a318)، وعدد أوراقها: (١٨) ورقة، وفي كلِّ ورقة صفحتان، ومسطرتها (١٩) سطراً، وخط نسخها فارسي، وهي نسخة تامة، ولم يذكر تاريخ نسخها، ولا اسم ناسخها، ورمزت لها بالحرف (ق)، وجعلتها نسخة ثانية في التحقيق.

٣ - نسخة مكتبة غازي خسرو في البوسنة، وتقع ضمن مجموع برقم: (٣٢٩٦/٤)، رقم الحفظ: (١٥٧)، وعدد أوراقها (١٦) ورقة، وفي كلِّ ورقة صفحتان، ومسطرتها (١٩) سطراً. وخطها معتاد، واسم النَّاسخ: حسين بن عاشور، وتاريخ نسخها سنة (١١٠٨ هـ)، ورمزت لها بالحرف (خ)، وجعلتها نسخة ثالثة في التحقيق.

٤ - نسخة مكتبة شهيد علي باشا، تقع ضمن مجموع برقم: (٢٨٣٤)، وعدد أوراقها: (١٤) ورقة، وفي كلِّ ورقة صفحتان، ومسطرتها ما بين (١٥ و ١٦) سطراً. وخط نسخها معتاد، وهي نسخة تامة، وتاريخ نسخها سنة ١١٣١ هـ، ولم يذكر اسم ناسخها، ورمزت لها بالحرف (ش)، وجعلتها نسخة رابعة في التحقيق، جاء في آخرها: «تمت الرسالة بعون الله تعالى وقت الضحى، في يوم الخميس من أيام أواخر شهر ربيع الأول، لسنة (١١٣١ هـ) من هجرة نبينا عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات، وعلى آله وأصحابه أجمعين السَّلام».

## المطلب الثاني عملي في التحقيق

- ١ - نسختُ المخطوطَ معتمداً على نسخة الأصل (س)، ثُمَّ قابلته بالنسخ الأخرى مع بيانِ الفروقِ في الحاشية.
- ٢ - ضبطتُ النَّصَّ على وَفْق قواعد الإِملاء المعاصرة.
- ٣ - ضبطتُ ما ورد في النصِّ من الآيات القرآنية بالرَّسم العُثمانيِّ برواية حفص، عن عاصم، وكذا الألفاظ المُشكلة أو المُلبسة، وما يَتَعَيَّن ضبطه.
- ٤ - خرَّجْتُ كُلَّ قولٍ أو حديثٍ ورد في المتن، وأرجعته إلى مظانه الأصيله؛ ولَمَّا كان المؤلف ينقل أقوال الفقهاء، فقد رجعت إلى المطبوع منها والمخطوط ما أمكن، وأحلت القارئ إليه.
- ٥ - علَّقتُ عليه بما يزيده فائدة، ويتمُّ قصد مؤلفها.
- ٦ - ترجمتُ للأعلام المذكورين في النَّص المحقَّق.





نماذج من صور المخطوطات  
المعتمدة في التحقيق





# في سبيل الاستماع تاليف

الفهامة الشيخ

رحمة الله عليه

وكتبه

أمن

عرض على مولانا وقد وثنا السيد علي المعروف بأمام جامع اسلند ربحنا الدنيا بيه  
في سماع القرآن هل موفر كفاية أم واجب ليقدر الجواب ولكم الجواب  
الهدية ملو واجبة عن مطلقنا في الصلاة وخارجها لا في العشرة لعموم النقط لا حضور السادة كافي النهر  
عشره والسادة كتيبة السيد علي بن السيد علي الحلي في الصلاة

جماعة دار الحديث والاولاد

**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 الذي انزل علي عبده الكتاب ليدينوا اياته  
 وليتذكروا الياء فستجانب من اوجب علي عباده الاستماع  
 وياحسن ما يستمعون المنافع واثني علي اهلها بكامل التوفير  
 بان امر النبي البشير بالتبشير صلى الله عليه وسلم في كل  
 حين وعلي اله واصحابه هداة الدين  
 فيقولوا الرباعي من ربه الحشني والزيادة يحيي ابن عمر الشهيد  
 بمقتار زيادة ان بعضا من معاشرا الاخوان من ذوي  
 الفضل والروية والاذعان لما احسبوا اني صبغت من  
 الفنون اديما وازلت عن مخالبها الحجاب تشديدا الزوا  
 علي حل هذا المحل ولم يستمعوا الموانع والعدل في ترجمته  
 فيه بعض ما يحيل التوفيق لتحقيق كل جلي وكشف كل دقيق  
 ناديا ان اتبعه المنافع في سبيل الاستماع فان وجدتم  
 فيه شيئا يشبه الترجيح والاجتهاد فلا تذكروا اذا الابواب  
 مفتوحة للاهل الي التناهد والنوفاة الهية خارجة  
 عن التعداد وحشي كافي العباد ما لهم التعداد قال الله  
 سبحانه وتعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
 لعلكم ترحمون  
 هذه الآية بعمومها او اطلاقا  
 دليل علي وجوب الاستماع داخل الصلاة وخارجها  
 اذ ان شريفي المصنف ان الالهية ترمي الاخطاء والامانة  
 لا خصوص السبب وسبيده وعبه الشهري لصحابه

وس

من انه اذا قرأ في موضع الاستغفار يكون الاثم عليه دون اهل  
الاستغفار دفعا للخرج في الزامهم ترك اسبابهم المحتاج اليها  
بجمل تفصيله بحسب ما يستفاد من قوله دفعا للخرج الخ هو انه اذا  
قرأ وقت احتياجه الى السباب يكون الاثم على القاري حتى اذا  
قرأ وقت عدم احتياجهم يكون الاثم عليهم اذا تركوا الاستماع غير  
اذا قرأ وقت احتياجهم امتددة القراءة بحيث حصلوا في انشاء  
القراءة ما يحتاجون اليه يكون الاثم الى وقت التوصل على القاري  
ثم يكون عليهم اذا تركوا الاستماع وكذا اذا قرأ وقت عدم احتياجه  
وامتددة القراءة بحيث ثبت لهم في انشاء القراءة للاحتياج يكون  
الاثم يترك الاستماع عليهم الى وقت ثبوت الاحتياج ثم يكون على  
القاري فان الضرورة ان تتقدر بقدرها فليكن هذا على ذكره  
منك فانه يتبعك في جميع مسائل هذا الباب فخذ ما صفي من  
علامه ودع ما كدر فلا تتقيد بعلامه فالحق احق بالاتباع  
اخر ما اردنا ان يراد في مسئلة

الاستماع ما يلا من فضله ان يعتمده

الاستماع في جميع الاقطار

والبلدان والبقاع

فسمع الله في مدته عليه ان ما روي عن النبي  
من وجوب استماع القرآن العراء بعد منعه ان يقرأ في  
ما قالوا من وجوب استماع الخطبة بمقتضى آية واراها ري

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ليتدبروا آياته وليتذكر  
 أولوا الألبان فيه. فبيان من أوجب على عباده الاشتماع  
 وباحسن ما يستمعون إليه. هو أني على الهدى بما لا التوفيق  
 بالله. والله الشفيع بالشفاعة. صلى الله وسلم عليه في كل حين  
 وعلى آله وصحبه همة الدين. ونحوه بقول الرازي. من  
 ولا زيادة. بحسبى بما عظم الشكر بمنزلة زيادة. انما يعنى  
 من معاشرة الاخوان من ذوي الفضل والرؤية والادب  
 لما حسبوا اني صبغت من الفنون ادباً. وازلت  
 عن مجيبتها الجواب مستدجاء الزموا على حل هذا المحل  
 ولم يستمعوا الموانع والعلل. فشرعت فيه معصياً  
 بجمل التوفيق لتحقيق كل جلي وكشف كل دفين. وما كان به  
 الاشارة في مسألة الاستماع. فان وجدتم فيه شيئاً  
 يشبه التبرجج والاجتهاد فلا تنكروا اذ الالباب مفتوحة  
 لاهلها الى يوم التباد. والفيوض الالهية خارجة

هذا هو الوجه الذي عليه الاستماع  
 في هذه المسألة. وهو ان الاستماع  
 هو ان يستمعوا الى ما هو عليه  
 من الفضل والرؤية والادب  
 والاشباع في مسائل الاشتماع  
 وهو كذا

عن النقاد

الخ هو انما يقرى وقت احتياجه الى الاسباب يكون الملامح  
 على القارئ حتى اذا قرأ وقت عدم احتياجه يكون الملامح عليهم  
 اذا تركوا الاستماع ثم اذا قرئ وقت احتياجهم واعتقدت  
 القراءة بحيث حصلوا في انشاء القراءة ما يحتاجون اليه  
 الا ثم الى وقت التحصيل على القارئ ثم يكون عليهم ان تركوا  
 الاستماع وكذا اذا قرأ وقت عدم احتياجهم وامتنعت  
 القراءة بحيث ثبت لهم في انشاء القراءة الاحتياج بكونه  
 الا ثم يترك الاستماع عليهم الى وقت نبوت الاحتياج  
 ثم يكون على القارئ فان الضرورة مقدر بقدر الحاجة  
 فليكن هذا على فكر منك فانه ينفعك في جميع مسائل  
 هذا الكتاب فخذ ما صنف من كلامه ودع ما لم يرد ولا تنقيد  
 بلامه فالحق احق بالاتباع وهذا اخذ ما قصدنا ايراد  
 من نسخة الاستماع سلام فضله ان يعلم به  
 الانتفاع في جميع الاقطار والبلدان والبقاع كتب

م

بالنفقات فهذا قلب الموضوع للفرض المفعول والرهوى المنوع  
والرباع المحذور فتمت هذه الاحول ولا توفى الا بالله العلى العظيم  
تمت بعون الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى انزل على عبده الكتاب ليدبروا آياته وليذكروا  
لولا لباب فسيحات من اوجب على عباده الاستماع وباحسن ما يستحق  
الاستماع وانى على اعلمها بكمال العزيم بان امر الله الشير بالشير  
على الله عليه صلح ولا حين وعلى له واصحابه عمة المير وبعد فيقول  
الواهي من ربه الحسى والزيادة يحيى بن محمد المشير بمفادى زاده ان  
بعضنا من معاشرنا لا يخذل من ذوى الفضل والووية والا حسنا  
نعمان لما حسبوا انى صنف من الفنون اعيما وازلت عن تخيلاتنا  
الانجاب مستديما الزوا على حل هذا المحل ولم يستمعوا الما للمواذع و  
العدل فشروعت فيه معتصما بجبل التوفيق لتحقيق كل جلى ركش  
كل دقيق ناويا ان اسميه الاتباع في مشكلة الاستماع فان وجدت في  
شيئا يفسد الترجيح والاجتهاد فلا تنكروا اذا الابواب مفتوحة للاهل  
الى التناد والقبوضات الالهية خارجة عن التعداد وحسبي كمان العباد  
سليم السداد كما قال الله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
وانصتوا لعلكم ترحمون اقول هذه الآية بعومنا او اطلنا دليلا  
على وجوب الاستماع داخل الصلوة وخارجها اذ قد تقرر في الاصول

لحاجة الاربعة عشرة من جهة  
هذه الاربعة عشرة من جهة  
ان وجوب الاستماع هو التذوق  
بما هو المقصود منها وهو التذوق  
والاستماع هو التذوق والالتفات  
الى ما هو المقصود منها وهو التذوق  
تامة وتوقع رغبة بوجوب عموم  
والنقل نزلنا عن ذلك فلا شك  
في الاطلاق وهو بيننا من

يشترع المصلي في الصلوة حال قلة القرآن وإن كان موسعا لا يشترع إلى  
 وقت المضايقة وتما ينبغي أن ما قال الحلبي في الأصل الذي ذكره  
 في شرح المنية من أنه إذا قرأ في موضع الاشتغال يكن الأثم عليه  
 دون أهل الاشتغال دفعا للخروج في الزمان ترك أسبابه المحتاج  
 إليها بمحل تفصيله بحسب ما يستفاد من قوله دفعا للخروج الخ هو أنه  
 إذا قرأ وقت احتياجه إلى الأسباب يكون الأثم على القارئ حتى  
 إذا قرأ وقت عدم احتياجه يكون الأثم عليه إذا تركوا الاستماع  
 ثم قوله وقت احتياجه وأمادت القراءة بحيث حصلوا في أثناء القراءة  
 يحتاجون إليه يكون الأثم إلى وقت التحصيل على القارئ ثم يكون عليه  
 أن تركوا الاستماع وكذا لو قرأ وقت عدم احتياجه وأمادت القراءة  
 بحيث ثبت له في أثناء القراءة الاحتياج يكون الأثم بمن الاستماع  
 عليهم إلى وقت ثبوت الاعتناء ثم يكفه على القارئ فاة الضرورات  
 تتقدم بقدها فليكن هذا على ذكر من ذلك فإنه يتفعل في جميع مسائل  
 هذا الباب فخذ ما صنف من كلامه وديع ما كدر ولا تنقيد ببلده فالحق  
 أخذ بالفتح وهذا أخيرا قصدا إلى هذه في مسألة الاستماع سأذكر من فضله  
 أن يقع به الانتفاع في جميع الاقطار والبلدان والبقاع تحت

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد بن الذي أنزل على عبده الكتاب ليبدتروا آياته وليتذكر أولوا الألباب  
 فسبحوا من أوجب على عبده الاستماع وباحسن ما يستمعون الانبعاث  
 واشتد على أهلها بكل التوقير بآثار النبي البشير بالنبير صلى الله تعالى  
 عليه في كل حين وعلى له واصحابه هداة الدين وبعد فيقول الرازي  
 من رتبة كسني وزبارة يحيى بن عمر الشهد بقفا وزاوه انه بعضا من بعض  
 الاخوان من ذوي الفضل والروية والادب لما حشد الى صديق من الصديقين  
 ادبهم وازلت من عجبنا العجايب سجد جاء الرسول على حل هذا المحل ولم يستد  
 الموانع والعلل فشرعت فيه معتقما بحمل التوفيق وتحقيق كل حجة وكشف  
 كل وظيف ما وبان اسمع الانبعاث من سالة الاستماع فانه وجدتم فيه شأنا  
 بسعة الترجيح والاحكام فلا شكوا ان الابواب مفتوحة للاهل الى الله والى  
 والقبول من الآيات حارجه عن التعادله وحسن كافي العباد والمسلمين  
 قال الله سبحانه وتعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون  
 اقول هذه الآية الكريمة بعدد ما او اطلاقها ولعل على وجوب الاستماع الى ان  
 داخل الصلوة وحاجتها او قد تقرر في الاصول انه العبرة بعموم اللفظ لا بالان  
 لاخص من السبب وتفسيره وقد اشتهر من الصحابة ومنه بعدهم التمسك بالعموم  
 والاطلاقات الواردة في حوارث والسباب حادثة من غير قصر لها على

هذا الحديث في الاستماع الى القرآن في الصلاة  
 وهو من جملة ما يجب من الاستماع الى القرآن  
 في الصلاة وهو من جملة ما يجب من الاستماع  
 الى القرآن في الصلاة وهو من جملة ما يجب  
 من الاستماع الى القرآن في الصلاة وهو من  
 جملة ما يجب من الاستماع الى القرآن في الصلاة



والثناء الفخامة الاحتمال بجنى الامم بذكر الانعام عليهم الى وقت نبوت الانبياء  
 ثم يكتفى على الغار من ثمة الصدقات تنقذ بقدرها فليكن هذا على ذكر منك فانك  
 من جميع ما يدعى الباب فخذ ما صنف كلامه ووع ما كدر ولا تنقذ كلامه فاكتم  
 احق بالانباء وهذا آخر ما قد ابراه من هذا الباب من ان الانعام  
 سلكه فوصله بجمع به الانعام من جميع الاقطار والبلدان والبطاع  
 تمت الرسالة بعد ثمانية عشر وقت الضحى يوم الخميس  
 منه اجم او اخر شهر ربيع الاول سنة ١١٢١  
 منه هجرة نبينا عليه افضل الصلوات  
 والحمد لله  
 ويا صديقه  
 السلام



## النَّصُّ الْمُحَقَّقُ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب؛ ليذَّبَّروا آياته، وليتذكر أولو الألباب،  
فُسُبْحان مَنْ أَوْجَبَ على عباده الاستماع، وبأحسن ما يستمعون الاتِّباع<sup>(١)</sup>، وأثنى  
على أهلها بكمالِ التَّوقير، بأنَّ أمرَ النَّبيِّ البشير بالتَّبَشير<sup>(٢)</sup> ﷺ في كُلِّ حين،  
وعلى آله وأصحابه هُداة الدِّين.

وبعدُ:

فيقول الرَّاجي من ربِّه الحسنَى والزَّيادة<sup>(٣)</sup>، يحيى بن عمر الشَّهير بمقاري  
زاده:

إِنَّ بَعْضاً مِنْ مَعاشِرِ الإِخوان، مِنْ ذَوِي الفضلِ والرُّؤية والإِذعان، لَمَّا  
حَسِبُوا أَنِّي صَبَغْتُ مِنَ الفُنون أديماً، وَأَزَلْتُ عَنْ مَخَبَّاتِها<sup>(٤)</sup> الحجابَ مُستديماً،

(١) هنا براءة استهلال؛ حيث ذكر المصنف الاتِّباع والاستماع في إشارة إلى موضوع كتابه:  
«الاتِّباع في مسألة الاستماع»، وفيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ  
أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٨].

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ [الزمر: ١٧].

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ومعنى الحسنَى: الجنة،  
وزيادة: رؤية الله تعالى يوم القيامة كما نص عليها أكثر المفسرين. ينظر: «جامع البيان عن  
تأويل آي القرآن»، للطبري (١٥: ١٧)، و«الجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي (٨: ٣٣٠).

(٤) في (ق): (مجيباتها)، وهو تصحيف. ومَخَبَّاتُها؛ أي: مستوراتها، وهي مأخوذة من الخبء: =

أَلْزَمُوا عَلَيَّ حَلَّ هَذَا الْمَحَلِّ، وَلَمْ يَسْتَمِعُوا الْمَوَانِعَ وَالْعِلَلِ، فَشَرَعْتُ فِيهِ مَعْتَصِماً بِحَبْلِ التَّوْفِيقِ؛ لِتَحْقِيقِ كُلِّ جَلِّيِّ وَكَشْفِ كُلِّ دَقِيقٍ؛ نَاوِيًا<sup>(١)</sup> أَنْ أُسَمِّيَهُ: «الْإِتْبَاعُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِمَاعِ»، فَإِنْ وَجَدْتُمْ فِيهِ شَيْئاً يُشْبِهُ التَّرْجِيحَ وَالِاجْتِهَادَ، فَلَا تُنْكِرُوا إِذَا الْأَبْوَابُ مَفْتُوحَةٌ لِلْأَهْلِ<sup>(٢)</sup> إِلَى التَّنَادِ<sup>(٣)</sup>، وَالْفَيُوضَاتِ الْإِلَهِيَّةِ خَارِجَةً عَنِ التَّعْدَادِ، وَحَسْبِي كَافِي الْعِبَادِ، مُلْهِمُ السَّدَادِ.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

أقول: هذه الآية بعمومها أو إطلاقها دليلٌ على وجوب الاستماع داخل الصلاة وخارجها؛ إذ قد تقرر في الأصول: أنَّ العبرة لعموم اللفظ وإطلاقه، لا لخصوص السبب وتقييده<sup>(٤)</sup>.

وقد اشتهر من الصحابة ومن بعدهم التمسك بالعمومات والإطلاقات الواردة في حوادث وأسباب خاصة<sup>(٥)</sup>، من غير قصر لها على تلك

= وهو ما حُجِبَ وغاب، واخْتَبَأَتْ: استترت، وجارية مخبأة؛ أي: مستترة. وقال ابن منظور: «الخبء: كل شيء غائب مستور». «الصحاح»، للجوهري (١: ٤٦)، و«لسان العرب» (١: ٦٢)، مادة (خبأ). ومعنى العبارة هنا: أنَّ المصنف سيكشف ستار هذه المسألة وما كان خافياً منها، فيحرره ويُجَلِّيه.

(١) في (س): (تأدياً)، والصواب ما أثبتته؛ لاتفاق النسخ الثلاث عليه، ولمناسبته للسياق.

(٢) في (ق): (لأهلها).

(٣) يُبْنَى المصنف إلى أنَّ باب الاجتهاد مفتوح لأهله من العلماء والفقهاء والمحققين إلى يوم القيامة.

(٤) ينظر: «أصول السرخسي» (١: ١٦٤).

(٥) قال أبو إسحاق الشيرازي: «روي أن عمر رضي الله عنه قال لأبي بكر الصديق رضي الله عنه في مانعي الزكاة: كيف تقاتلهم وقد قال النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: =

الأسباب<sup>(١)</sup>، فيكون إجماعاً على أن العبرة للعموم والإطلاق، لا للخصوص والتقييد؛ ولذا قال النسفي<sup>(٢)</sup> في تفسيره «المدارك»: «ظاهر الآية وجوب الاستماع والإنصات وقت قراءة القرآن في الصلاة وغيرها»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيخ أكمل الدين<sup>(٤)</sup> في «شرح البزدوي»<sup>(٥)</sup>: «هذه الآية حجة

= لا إله إلا الله؟! فاحتج بعموم اللفظ، ولم ينكر عليه أبو بكر ولا أحد من الصحابة، بل عدل أبو بكر في الجواب إلى الاستثناء المذكور في الخبر وهو قوله: «إلا بحقها»، وإن الزكاة من حقها. وروى ابن عمر وعلي - عليهما السلام - قالاً في الجمع بين الأختين بملك اليمين: أحلتهمما آية، وحرمتهمما آية، والتحريم أولى. فحملاً للفظين على العموم، ثم رجحاً لفظ التحريم. «التبصرة في أصول الفقه» (ص ١٠٧).

(١) ومثال ذلك: نزول آيات كثيرة في القرآن الكريم على أسباب مخصوصة، واتفق العلماء على تعديتها إلى غير أسبابها؛ كنزول آيات الظهار واللعان وحد القذف.

(٢) أبو البركات، حافظ الدين، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، فقيه حنفي، مفسر، له مصنفات جليلة، منها: «مدارك التنزيل وحقائق التأويل»، و«كنز الدقائق في الفقه»، و«الكافي في شرح الوافي»، توفي سنة (٧١٠هـ). ينظر: «الجواهر المضية في تراجم الحنفية» (١: ٢٧٠)، و«تاج التراجم»: (ص ١٧٤-١٧٥).

(٣) «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (١: ٦٨٩).

(٤) أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود، أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابرّي الحنفي (ت ٧٨٦هـ)، من أشهر مصنفاته: «العناية شرح الهداية»، و«التقرير في شرح أصول البزدوي». ينظر: «تاج التراجم في طبقات الحنفية»، ابن قطلوبغا (١: ٢٢)، و«هدية العارفين» (٣: ١٩٣).

(٥) البزدوي: هو أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، المعروف بفخر الإسلام البزدوي، فقيه أصولي من أكابر الحنفية، من تصانيفه في أصول الفقه، كتاب مشهور اسمه: «كنز الوصول»، يعرف بـ«أصول البزدوي»، توفي سنة (٨٢٢هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (١: ٣٧٢)، و«تاج التراجم» (ص ٢٠٥).

باعتبار أن الأمر لم يدل على وقتٍ مُعين، فيجب استماعه في أي وقتٍ كان»<sup>(١)</sup> انتهى.

قلت: وإذا دلت الآية على وجوب الاستماع مُطلقاً ففي الصلوة بالطريق الأولى؛ لأنها مقام الاستماع، وسيجيء لهذا زيادة تنوير.

ولعلك بعد هذا تقول: قد اقتفيت أثرهما<sup>(٢)</sup> في التعبير بالواجب، والأكثرون عبّروا بالفرض، وقد يُطلق أحدهما موضع الآخر، لكن العمل ههنا بموجب أيهما؟ وعلى كل تقدير هل هو على طريق الكفاية، أم على طريق العين؟ فارفع الإشكال لنا من اليقين<sup>(٣)</sup>.

فنقول: أمّا الجواب عن الأول: فيما قاله<sup>(٤)</sup> العلامة أبو السعود<sup>(٥)</sup> - أسعده الله تعالى في دار الخلود - لَمَّا استُفتي منه في هذه المادّة: إنَّ المؤمن إذا أراد العمل بموجب أيّهما فَحَسَنٌ. وسيجيء - إن شاء الله تعالى - فائدة تنفعك في هذا المحلّ.

(١) «التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي» (٢: ٢٥٢).

(٢) أي: النسفي في «المدارك»، وأكمل الدين في «شرح أصول البزدوي».

(٣) الإشكال هنا على نوعين:

الأول: العمل بموجب الفرض أو الواجب؟

والثاني: وعلى كل منهما، هل هو على العين، أم على الكفاية؟

(٤) في (ق) و(خ): (قال).

(٥) هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، من علماء الترك، تَقَلَّدَ القضاء والإفتاء سنين طويلة، وهو صاحب التفسير المعروف «إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم»، توفي سنة (٩٨٢هـ). ينظر: «شذرات الذهب» (١٠: ٥٨٤)، «الأعلام»، للزركلي (٧: ٥٩)، و«هدية العارفين» (٢: ٢٥٣). له كتاب في الفتاوى، وَلَمْ أَعثر عليه مطبوعاً. ينظر: «أسماء الكتب»، رياض زاده (ص ٣٣).



وأما عن الثاني<sup>(١)</sup> فيحتاج إلى بسط مقدّمة، وهي أنّ معنى الواجب والفرض على طريق الكفاية: حصول المقصود من شرعيته بمجرد حصوله، وحكمه: اللزوم على الكلّ، والسقوط بفعل البعض.

ومعناه على طريق العين: عدم حصول المقصود من شرعيته<sup>(٢)</sup> لكلّ أحد إلا بضدّوره عنه، وحكمه اللزوم على من وجب أو فرض عليه حتماً وقطعاً؛ حتى لا تبرأ ذمته بفعل الغير.

إذا تمهّد هذا فأقول: المقصود من شرعية استماع القرآن: التدبّر، والتّفكّر، وحيّة القلب، والعمل به، لا مجرد الالتفات إليه والاحترام كما ظنّ في «الكافي»<sup>(٣)</sup>، و«الكفاية»<sup>(٤)</sup>، و«معراج الدراية»<sup>(٥)</sup>.

المطلوب من القراءة<sup>(٦)</sup> التدبّر، والتّفكّر، وحيّة القلب، والعمل به، قال الله

(١) أي: الفرض والواجب.

(٢) في (س): (مشروعيته)، وما أثبتته من (ق)، و(خ)، و(ش)؛ لأنه نص عليه في الحالة الأولى. (٣) المراد به: كتاب «الكافي في فروع الحنفية»، لأبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الحاكم الشهيد المروزي، إمام الحنفية في وقته، جمع فيه كتب محمد بن الحسن المبسوطة، وما في جوامعه المؤلفة، قتل شهيداً سنة (٣٣٤هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ٢٧٢-٢٧٣)، و«الجواهر المضية» (٢: ١١٣)، و«الأعلام» (٧: ١٩-٢٠).

(٤) وهو كتاب «الكفاية شرح الهداية» لجلال الدين الكرلاني (ت ٧٦٧هـ)، وقد طبع هذا الكتاب في كلكتا وبومبي (الهند) قديماً، ولم يتيسر لي الحصول عليه.

(٥) وهو شرح لكتاب «الهداية» للمرغنياني، واسم الكتاب: «معراج الدراية في شرح الهداية»، لقوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الخجندي السنجاري البخاري الكاكي الحنفي (ت: ٧٤٩هـ). ينظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٢: ٣٤٠)، و«الأعلام» (٧: ٣٦). وما زال هذا الشرح مخطوطاً لم يطبع، ويقوم على تحقيقه حالياً مجموعة من الباحثين في جامعة القصيم في أطروحات دكتوراه في الفقه المقارن.

(٦) في (ق)، و(خ): (القرآن).

تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

وقال الحسن<sup>(١)</sup>: «أُنزل القرآن لِيُعمل به، فاتخذ الناس تلاوته عملاً، وهذا إنما يكون بالاستماع إذا قرأ الإمام»<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وفي «النهاية»<sup>(٣)</sup>: «القراءة غير مقصودة لعينها، بل للتدبر، والتفكير، والعمل به، وحصول هذا المقصود عند قراءة الإمام وسماع القوم»<sup>(٤)</sup>. انتهى.

فإن قلت: التعليل بمعنى التدبر والتفكير إنما يصح في صلاة يُجهر فيها، والخلاف ثابت في صلاة يخافت فيها، فكيف توجد هذه الفائدة؟

قلت: أجاب عنه صاحب «النهاية» و«معراج الدراية»: «بأن أصل القراءة في الصلاة الجهر غير عالٍ على ما قال<sup>(٥)</sup> تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتَ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]، فالاستماع واجب على ذلك، ثم أمر بالمخافتة في صلاة النهار قطعاً لمحاكاة المنافقين، فبقي الحكم على الأصل»<sup>(٦)</sup>. انتهى.

(١) هو الحسن البصري.

(٢) ينظر: «تأويل مشكل القرآن»، لابن قتيبة (ص ١٤٨)، و«تفسير السمعاني» (٤: ١١٩). وأورد هذا الخبر السرخسي عن ابن مسعود رضي الله عنه. ينظر: «المبسوط» (١: ٢٠٠).

(٣) هو أول شرح لـ«الهداية»، للعلامة الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين السغناقي، فقيه حنفي نسبته إلى سغناق (بلدة في تركستان)، له: «النهاية في شرح الهداية»، و«شرح التمهيد في قواعد التوحيد»، و«الكافي» شرح أصول الفقه لليزدوي، وتوفي سنة (٧١١هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (١: ٢١٣)، و«الأعلام» (٢: ٢٤٧). ولَمْ يتيسر لي العثور على الكتاب مطبوعاً.

(٤) ينظر: «المبسوط» (١: ٢٠٠).

(٥) في (ق) زيادة: (الله).

(٦) ينظر: «المبسوط» (١: ١٧)، و«البحر الرائق» (١: ٣٥٥). وأقول: المخافتة في صلاة =

ولا يخفى دلالة كلامهم على كون المقصود من مطلق القراءة والاستماع ما ذكرنا، وإن كانوا في صدد بيان حال القراءة والاستماع داخل الصَّلَاة.

وأيضاً يدل على أنَّ المقصود من الاستماع ما ذكرنا: ذهاب<sup>(١)</sup> بعضهم إلى جواز قراءة المقتدي فيما يخافت، فإنهم إنَّما ذهبوا إليه من جهة أنَّ المقصود من الاستماع - وهو التدبر، والتفكير، وحياة القلب، والعمل به - يفوت في حال المخافته، ولو كان المقصود منه<sup>(٢)</sup> مجرد الالتفات والاحترام لما<sup>(٣)</sup> فات فيها، فلم يكن حينئذٍ للذهاب المذكور وجه عن أصله، ولا للجواب عنه بأنَّ الحكم فيها باقٍ على الأصل.

وأيضاً يدل عليه كون الداعي إلى وجوب جهر الإمام فيما يجهر، استماع المقتدي على ما قال صاحب «النهاية» وغيره: من أنَّ الجهر على الإمام فيما يجهر بالقراءة واجب؛ ليستمع القوم قراءته؛ فإنه لو لم يكن المقصود من الاستماع ما ذكرنا<sup>(٤)</sup>، بل مجرد الالتفات والاحترام لم يكن الاستماع داعياً

= النهار ليست لقطع المحاكاة للمنافقين كما نقل المصنف؛ لأن النفاق كان بالمدينة أولاً، وهذه الآية نزلت في مكة، وسبب نزولها وضح ذلك كما في رواية ابن عباس - رضي الله عنهما - إذ قال: «أنزلت ورسول الله ﷺ متوار بمكة، فكان إذا رفع صوته سمع المشركون، فسبوا القرآن، ومن أنزله، ومن جاء به، فقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ لا تجهر بصلاتك حتى يسمع المشركون، ﴿وَلَا تُخَافُتْ بِهَا﴾ عن أصحابك فلا تسمعهم، ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ أسمعهم ولا تجهر، حتى يأخذوا عنك القرآن». أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩: ١٤٣) برقم (٧٤٩٠)، ومسلم في «صحيحه» (١: ٣٢٩) برقم (٤٤٦).

(١) في (ش): (ما ذهب).

(٢) في (س): (من)، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

(٣) سقط من (ش).

(٤) في (ق): (ذكر).

إلى الجهر؛ إذ يحصل ذلك في حالة المخافة أيضاً، بل حصوله فيها أقوى من حصوله في حالة الجهر كما لا يخفى، وأيضاً: يدل عليه سياق<sup>(١)</sup> هذه الآية الكريمة.

وسياقها<sup>(٢)</sup>: قال الله تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ \* وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿[الاعراف: ٢٠٣-٢٠٤]، فإنه تعالى لما ذكر أن هذا القرآن بصائر للقلوب تبصر [به]<sup>(٣)</sup> الحق<sup>(٤)</sup> وتذكر الصواب، وهدى يحصل بالعمل بموجبه الاهتداء في المطالب الدنيوية والأخروية، ورحمة يحصل بالاعتداء<sup>(٥)</sup> به صلاح المعاش والمعاد، أمر باستماعه وبالإنصات إذا شرع في قراءته؛ ترتيباً للحكم على تلك الأوصاف؛ للدلالة على أن القرآن العظيم<sup>(٦)</sup> الذي جمع هذه الصفات يجب أن يُصغى إليه بالتدبر والتفكير إذا قرئ؛ حتى تحصل هذه المنافع والنتائج.

إذا تقرر ما ذكرنا، فنقول: لا يخفى أن هذا المقصود لا يحصل من شرعية الاستماع لكل أحد إلا<sup>(٧)</sup> بصدوره عنه، فتعين طريق العين داخل الصلاة وخارجها.

ومن هذا التقرير يُعلم أنه يَأْثَمُ من لم يستمع القرآن وَلَمْ يتدبَّر فيه إذا

(١) في (ق) و(خ) و(ش): (سباق).

(٢) في (ق) و(خ) و(ش): (وسباقها).

(٣) زائدة من (ق) و(خ) و(ش)، وهي الأنسب للسياق.

(٤) في (س): (بالحق)، وما أثبتته من (ق) و(خ).

(٥) قوله: (في المطالب الدنيوية والأخروية، ورحمة يحصل بالاعتداء) سقط من (ق) و(خ).

(٦) سقط من (ش).

(٧) في (س): (لا)، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

قري<sup>(١)</sup>؛ ولذا قال الحفيد شيخ الإسلام الهروي<sup>(٢)</sup> في حاشية صدر الشريعة<sup>(٣)</sup>:  
 «وبالجملة، يلزم إثم المصلين من العجم، الغافلين عن استماع القرآن والتدبر  
 في معانيه، إلا أن يراد بالاستماع: مجرد التوجه إلى اللفظ، وحينئذ يبقى  
 صعوبة الأمر في الجملة؛ لأن كثيراً غافلون أصلاً فيأثمون، بل يفسد صلاتهم  
 على قياس رواية<sup>(٤)</sup> شمس الأئمة السرخسي<sup>(٥)</sup> انتهى.

وأنا أقول: إذا ظهر كون الاستماع واجباً، والتدبر مقصوداً، ومعلوم أن  
 ما يكون مقصوداً من الواجب وداعياً إليه أولى بأن يكون واجباً، فحينئذ لا<sup>(٦)</sup>  
 إشكال في صعوبة الأمر على من لم<sup>(٧)</sup> يستمع القرآن ولا يتدبر فيه، فتدبر.

(١) إن قول المصنف بتأثيم من لم يتدبر القرآن الكريم عند سماعه فيه نظر، فلا شك أن التدبر  
 واجب شرعي على كل مسلم، ولكنه يتفاوت بحسب علمه وقدرته، وطاقته الإدراكية،  
 وبذل الوسع.

(٢) هو سيف الدين أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي،  
 شيخ الإسلام، ويعرف بحفيد السعد (التفتازاني)، كان قاضي هراة مدة ثلاثين عاماً، من مصنفاته:  
 «الدر النضيد في مجموعة الحفيد»، و«حاشية على شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية» لصدر  
 الشريعة، واختلف في سنة وفاته، فقيل: توفي سنة (٩٠٦هـ)، وقيل: سنة (٩١٦هـ). ينظر:  
 «كشف الظنون» (٢: ٢٠٢)، و«الأعلام» (١: ٢٧٠)، و«معجم المؤلفين» (٢: ٢٠٦).

(٣) أي: «حاشية على شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية»، و«شرح الوقاية»، لعبيد الله بن مسعود  
 ابن تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة (ت ٧٤٧هـ)، ومتن «الوقاية» لجده صدر الشريعة  
 (ت ٦٧٣هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ٢٩١)، و(ص ٢٠٣)، و«كشف الظنون» (٢: ٢٠٢)،  
 و«هدية العارفين» (٢: ٤٠٦). ولَمْ يتيسر لي الوقوف على الكتاب مطبوعاً.

(٤) سقط من (ش).

(٥) ينظر: «المبسوط» (١: ٩٩-٢٠٠).

(٦) في (س): (فلا)، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

(٧) في (ق) و(خ) و(ش): (لا).

ثُمَّ بيان كيفية التدبر هو: أن ما يتعلق من القرآن بالعمل يتدبر فيه العمل، وما يتعلق منه بغيره يتدبر فيه لما هو المقصود منه وما يناسبه. في «الروضة»<sup>(١)</sup>: «قال حاتم الأصم<sup>(٢)</sup>: تفسير القراءة بالتفكر: أنه إذا بلغ آية فيها ذكر الجنة اشتاق إليها وتمناها، وإذا بلغ آية فيها<sup>(٣)</sup> ذكر عظمة الله تعالى [ينظر]<sup>(٤)</sup> هل في قلبه متعلق دون الله<sup>(٥)</sup> من عَرَض الدنيا فيتحوّل عنه، ويعلق قلبه مع الله؟ وإذا بلغ آية فيها ذكر جهنم والعذاب خاف من الله تعالى، وتعوذ بقلبه من النار، فيَحْكَم الفريضة، ويتبرأ من المنهي»<sup>(٦)</sup> انتهى.

ويتدبّر في الكلّ ليحصل حضور القلب وما يترتب<sup>(٧)</sup> عليه من ملكة الخضوع لا سيّما في الصّلاة؛ ولهذا قال في «الكفاية»، و«السراج الوهاج»<sup>(٨)</sup>:

(١) وهو كتاب «روضة العلماء»، لعلي بن يحيى بن محمد، أبي الحسن الزندويستي البخاري، فقيه حنفي، له: «روضة العلماء ونزهة الفضلاء»، و«نظم في فقه الحنفية»، توفي سنة (٣٨٢هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ١٦٥)، وقال ابن قطلوبغا: «ولعل لفظه (أبو) قبل علي سقطت. والله أعلم». ينظر: «كشف الظنون» (١: ٩٢٨)، و«الأعلام» (٥: ٣١).

(٢) هو حاتم بن عنوان، أبو عبد الرحمن، المعروف بالأصم: زاهد، اشتهر بالورع والتشف، له كلام مدوّن في الزهد والحكم، من أهل بلخ، زار بغداد واجتمع بأحمد بن حنبل، وكان يقال: حاتم الأصم لقمان هذه الأمة. توفي سنة (٢٣٧هـ). ينظر: «تاريخ بغداد»، للخطيب (٩: ١٤٩).

(٣) سقط من (ش).

(٤) زائدة من (ق) و(خ) و(ش).

(٥) سقط من (ق).

(٦) لم أعر على هذا النص مع كثرة بحثي عنه.

(٧) في (ق): (يترايب).

(٨) وهو كتاب «السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج» في شرح «مُختصر القدوري»، لأبي بكر بن علي الحدّاد، العبّادي، الحنفي، من مصنفاته: «الجوهرة النيرة»، و«تفسير =

«إِنَّمَا يَجْهَرُ الْإِمَامُ بِإِسْمَاعٍ»<sup>(١)</sup> القوم؛ لِيَتَدَبَّرُوا فِي قِرَاءَتِهِ، فَيَحْصُلَ<sup>(٢)</sup> لَهُمْ إِحْضَارُ الْقَلْبِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، وَهُوَ لَمَّا كَانَ إِمَامًا نَفْسُهُ احْتَاجَ إِلَى إِسْمَاعٍ نَفْسُهُ؛ لِيَكُونَ أَقْوَى فِي التَّدْبِيرِ وَالتَّفَكُّرِ، وَإِحْضَارِ الْقَلْبِ»<sup>(٣)</sup> انتهى.

وَمِنْ<sup>(٤)</sup> فُرُوعِ كَوْنِ التَّدْبِيرِ مَقْصُودًا مَا ذَكَرَ فِي الْمَضْمُرَاتِ<sup>(٥)</sup>: «أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْقَوْمِ أَنْ يَقْدُمُوا الْخَوْشُخَوَانَ»<sup>(٦)</sup>، وَلَكِنْ يَقْدُمُونَ<sup>(٧)</sup> الدَّرَسْتَخَوَانَ<sup>(٨)</sup>؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ يَقْرَأُ بِصَوْتٍ حَسَنٍ يَشْغَلُ ذَلِكَ عَنِ التَّدْبِيرِ»<sup>(٩)</sup> انتهى.

هَذَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ بِإِطْلَاقِهَا - مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِسْتِمَاعِ - تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْإِسْتِمَاعِ مُطْلَقًا فَرَضَ عَيْنٍ؛ كَمَا قَالُوا: إِنَّ<sup>(١٠)</sup> آيَةَ:

= الحداد». تُوْفِي فِي حُدُودِ (٨٠٠هـ)، يَنْظُرُ: «تَاجُ التَّرَاجِمِ» (ص ١٤١)، وَ«كَشْفُ الظُّنُونِ» (٢: ١٦٣١)، وَ«الْأَعْلَامُ» (٢: ٦٧).

(١) فِي (ق) وَ(خ) وَ(ش): (لِإِسْمَاعِ).

(٢) فِي (ق): (لِيَحْصُلَ).

(٣) لَمْ يَتَسَّرْ لِي الْعَثُورُ عَلَى الْكِتَابِ مَطْبُوعًا.

(٤) فِي (ش): (ثُمَّ مِنْ).

(٥) وَهُوَ كِتَابُ «جَامِعِ الْمَضْمُرَاتِ وَالْمَشْكَلَاتِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»، لِيُوسُفَ بْنِ عَمْرِ بْنِ يُوسُفَ الصُّوفِيِّ، الْكَادُورِيِّ، الْمَعْرُوفُ: بِنَبِيرَةِ شَيْخِ عَمْرِ، فَفِيهِ حَنْفِي، تُوْفِي سَنَةَ (٨٣٢هـ). يَنْظُرُ: «كَشْفُ الظُّنُونِ» (٢: ١٦٣١)، وَ«الْأَعْلَامُ» (٨: ٢٤٤).

(٦) كَلِمَةٌ فَارْسِيَّةٌ؛ تَعْنِي: قَارِئٌ بِلَحْنٍ طَيِّبٍ، وَصَوْتٍ شَجِي.

(٧) فِي جَمِيعِ النُّسَخِ (يَقْدُمُوا) وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ؛ مُوَافَقَةً لِقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ، وَكَذَا نَصٌّ عَلَيْهِ قَاضِيخَانَ فِي فِتَاوَاهِ (١١٧).

(٨) كَلِمَةٌ فَارْسِيَّةٌ؛ تَعْنِي: قَارِئٌ قِرَاءَةً صَحِيحَةً وَسَلِيمَةً.

(٩) يَنْظُرُ: «فِتَاوَى قَاضِيخَانَ» (١: ٢٠٩)، وَ«الْفِتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ» (١: ١١٦).

(١٠) سَقَطَ مِنْ (ق).

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾<sup>(١)</sup> بإطلاقها تدل على كون الجهاد من فروض الأعيان في جميع الأحوال، فإنها غير مختصة بالتفكير العام؛ بناء على أن العبرة لعموم اللفظ، وإنما عُرف كون الجهاد من فروض الكفاية فيما إذا لم يكن التفكير عاماً بآية أخرى، والسنة، والمعقول. والتفصيل في «النهاية» وغيره<sup>(٢)</sup>.

ولا يخفى أنه ليس في حق كون الاستماع فرض كفاية - من الآية والسنة والمعقول وغيرها - دليل، فيعمل بما يدل عليه إطلاق هذه الآية الكريمة، لكن على كل حال مواضع الحرج والعذر مستثناة وإن لم يُصرَّح؛ إذ الحرج منفي بنص الكتاب، والواجب يُترك بعذر بلا ارتياب، وعدم الحرج في استماع القراءة خلف الإمام ظاهرٌ، وكذا عدم العذر في تركه بالقراءة.

وأما استماع القراءة خارج الصلاة، فإنَّ في بعض المواضع فيه حرجاً، وفي تركه عذراً، وفي بعضها لا، وسنفصل ذلك الطرف<sup>(٣)</sup> إن شاء الله تعالى.

والآن نزيد تقوية كون الاستماع خلف الإمام فرض عين بسطاً، لمن يريد من الفوائد والزوائد قسطاً، فله عند الفقير مواهبٌ، وللناس فيما يعشقون مذاهبٌ، فلبعض مقنَّعٌ، وللبعض مطمئن.

فأقول في «النهاية» وغيره في باب سجدة السهو: «والجهر<sup>(٤)</sup> على الإمام فيما يجهر بالقراءة واجب؛ ليستمع القوم؛ لأنَّ قراءة الإمام أقيمت مقام قراءة المقتدي؛ لوجود المقصود وهو الاستماع، ولَمَّا قام مقام القراءة، وجب أن

(١) وهي جزء من آية، قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُم﴾ [التوبة: ٥].

(٢) ينظر: «الهداية» (٢: ٣٨٧)، و«العناية» (٥: ٤٤٠).

(٣) في (س) و(ق): (الطرق)، وما أثبتته من (خ) و(ش) مناسبة للسياق.

(٤) في (ق) و(خ): (الجهر) من غير واو.



يكون فرضاً، فلا يتقاعد عن أن يكون واجباً<sup>(١)</sup> انتهى.

قلت: لا يخفى أن قيام قراءة الإمام مقام قراءة المقتدي ليس نظراً إلى بعض من المقتدين، بل إلى كل واحد منهم، وإذا كان ذلك القيام لوجود المقصود من القراءة وهو الاستماع، فلا بُدَّ من استماع كل واحد منهم؛ حتى تقوم قراءته<sup>(٢)</sup> مقام<sup>(٣)</sup> قراءة كل واحد منهم.

وقد حصلت ههنا فائدة تنفعك في جواب السؤال الأول عند قولنا: ولعلك بعد هذا تقول: على ما وعدنا، وهي أنه لما وجب أن يكون الجهر فيما يجهر فرضاً، ولم يتقاعد عن أن يكون واجباً، وجب أن يكون الاستماع فرضاً، ولا<sup>(٤)</sup> يتقاعد عن أن يكون واجباً؛ لأن ذلك في الجهر إنما جاء من قبل الاستماع بطريق كون قيام قراءة الإمام مقام قراءة المقتدي؛ لوجود المقصود من القراءة وهو الاستماع.

وتوضيحه: أن القراءة في الصلاة فرض على المقتدي أيضاً، وإنما عدم قراءته لقيام قراءة الإمام مقام قراءة المقتدي وسدّها مسدّها، ولما كان ذلك القيام والسدُّ لوجود المقصود من القراءة - وهو الاستماع - فقد توقف ذلك القيام والسدُّ على الاستماع، فيجب أن يكون الاستماع [فرضاً]<sup>(٥)</sup> ولا يتقاعد عن<sup>(٦)</sup> أن يكون واجباً؛ لأن ما يتوقف عليه قيام شيء مقام فرض وسدّ مسدّه

(١) «العناية» (١: ٥٠٤).

(٢) في (ق) و(ش): (قراءة الإمام).

(٣) سقط من (خ).

(٤) في (ش): (ولم).

(٥) زائدة من (ق) و(خ) و(ش).

(٦) في (ق): (من).

يجب أن يكون فرضاً، ولا يتقاعد عن أن يكون واجباً، ويتوقف ذلك الاستماع على الجهر، فيجب أن يكون أيضاً<sup>(١)</sup> فرضاً، ولا يتقاعد عن أن يكون واجباً؛ ليحصل ذلك الاستماع.

هذا، وفي «مختارات النوازل»<sup>(٢)</sup>: «القراءة ركن مشترك<sup>(٣)</sup> بين الإمام والمقتدي، فحظ الإمام القراءة، وحظ المقتدي الإنصات والاستماع»<sup>(٤)</sup> انتهى. قلت: تفريع كون حظ الإمام القراءة، وحظ المقتدي الإنصات والاستماع، على كون القراءة ركناً مشتركاً بينهما، أو تفصيل هذا بذاك، يدل على كون الإنصات والاستماع - اللذين<sup>(٥)</sup> هما حظ المقتدي - قائمين مقام القراءة في الركنية، وإذا كانا كذلك فهما فرض عين.

وفي جميع<sup>(٦)</sup> الكتب: لو تلا رجل خلف الإمام آية السجدة لا يسجد الإمام والمؤتم، لا في الصلاة ولا بعدها؛ لأن المؤتم محجور عن القراءة، بدليل نفاذ

(١) سقط من (ق) و(ش).

(٢) وهو كتاب «مختارات النوازل»، لأبي الحسن برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني (ت ٥٩٣ هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ٢٠٧)، و«الأعلام» (٤: ٢٦٦).

(٣) قال المالكية: القراءة خلف الإمام مندوبة في السرية، ومكروهة في الجهرية، إلا إذا قصد مراعاة الخلاف فيندب، والشافعية قالوا: يفترض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام. والحنابلة قالوا: القراءة خلف الإمام مستحبة في الصلاة السرية، وفي سكتات الإمام في الصلاة الجهرية، وتكره حال قراءة الإمام في الصلاة الجهرية. ينظر: «الفقه على المذاهب الأربعة»، عبد الرحمن الجزيري (١: ٢٠٨).

(٤) «فتاوى النوازل»، لأبي الليث السمرقندي (ص ٧٥).

(٥) في (س): (الذي)، وما أثبتته من (ق) و(خ).

(٦) سقط من (ق) و(خ) و(ش).

تصُرُف الإمام عليه، وتصُرُف المَحْجُور لا حكم له<sup>(١)</sup>.

قلت: وأنت خبيرٌ بأنَّه لو جازت قراءة بعض من المؤتمين عند استماع البعض الآخر وعدم قراءته لوجب السجدة، والتالي متنفٍ فالمقدم مثله، وكذا خبير بأن نفاذ تصرف الإمام عليه، إذا<sup>(٢)</sup> كان دليلاً على الحجر، ومعلومٌ أنَّ النفاذ مشترك بين جميع المؤتمين بكون الحجر أيضاً مشتركاً بينهم؛ لأن الاشتراك في الدليل يُوجب الاشتراك في المدلول، فيلزم ألا يجوز قراءة البعض في الجهر والإخفاء ولو عند استماع البعض الآخر وإنصاته، وسيجيء لهذا زيادة تنوير.

في «فتح القدير»<sup>(٣)</sup>: «قراءة الإمام قراءة للمقتدي، فلو قرأ لكان [له]<sup>(٤)</sup> قراءتان في صلاة واحدة، وهو غير مشروع»<sup>(٥)</sup> انتهى.

قلت: وإذا كان كذلك فبأيّ طريق يجوز قراءة البعض فيهما<sup>(٦)</sup>، ولو عند استماع الآخر وإنصاته؟

(١) ينظر: «الهداية» (١: ٧٨)، و«بدائع الصنائع» (١: ١٨٨)، و«درر الحكام شرح غرر الأحكام» (١٥٦: ١).

(٢) في (س): (إن)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش)، وهو الأنسب للسياق.

(٣) وهو شرح لكتاب «الهداية» في الفقه الحنفي، لمحمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، ثم الإسكندري كمال الدين المعروف بابن الهمام، إمام من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات، والتفسير، والفرائض، والفقه. من أشهر مصنفاته: «فتح القدير» شرح به «الهداية»، توفي سنة (٨٦١هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (٨: ١٢٧-١٢٨)، و«شذرات الذهب» (٧: ٢٩٨)، و«الأعلام» (٦: ٢٥٥).

(٤) زائدة من (ق) و(خ) و(ش)، وهو الصحيح كما نص عليه في «فتح القدير» (١: ٣٣٨).

(٥) «فتح القدير» (١: ٣٣٨).

(٦) في (ش): (فيها)، والصواب ما أثبتته، وضمير المثني هنا يعود على الصلوات الجهرية والسرية. والله أعلم.

وفي بعض شروح «الهداية»: «قراءة الإمام تنوب عن قراءة المقتدي، فيكون الاشتغال بالقراءة ربوبية<sup>(١)</sup> في موضع العبودية<sup>(٢)</sup>» انتهى.

قلت: وهذا أيضاً يدلُّ على عدم جواز القراءة فيهما، ولو عند وجود الاستماع والإنصات.

وفي «شرح رسالة<sup>(٣)</sup> الكيداني» للقهستاني<sup>(٤)</sup>: «أنَّ القراءة إذا كانت فرضاً على القارئ فقد فرض الاستماع على السامع منه، ألا ترى أنَّ القراءة لما كانت فرضاً على جبريل عليه السلام فرض الاستماع على النبي ﷺ، ولَمَّا لم يُفرض على القارئ<sup>(٥)</sup> لم يفرض على السامع منه كما في «تفسير الكشاف»<sup>(٦)</sup> وغيره»<sup>(٧)</sup> انتهى.

(١) في (س): (دنيوية)، وما أثبتته من (ق) و(خ) مناسبة للسياق.

(٢) ينظر: «البنية شرح الهداية» (٢: ٥٣٠).

(٣) في (ق) و(خ) و(ش): (الفقه).

(٤) وهو «جامع المباني في شرح فقه الكيداني»، شمس الدين محمد القهستاني، فقيه حنفي، كان مفتياً ببخارى، له كتب، منها «جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية»، واختلف في سنة وفاته، فقيل: إنه توفي سنة (٩٥٣هـ)، وقيل: إنه توفي في حدود (٩٦٢هـ). ينظر: «شذرات الذهب» (٨: ٣٠٠)، و«كشف الظنون» (٢: ١٩٧٢)، و«معجم المؤلفين» (٩: ٢٧٨)، و«هدية العارفين» (٢: ٢٤٤).

(٥) في (ق) و(خ) و(ش): (السُّوقي)، وهو موجود في نصِّ «شرح رسالة الكيداني»: و/ ٢٤أ، ولعل المراد بالسُّوقي: من يقرأ بالسُّوق، والله أعلم.

(٦) وهو «تفسير الزمخشري» المسمى: «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل»، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٣٨هـ).

(٧) «شرح رسالة الكيداني في الفقه»، للقهستاني، مخطوطة: و/ ٢٤أ. وينظر: «الكشاف» (٤: ٦٦١).

قلت: لَمَّا كانت فرضية الاستماع على السامع لفرضية القراءة على القارئ، ولا شك أنَّ نسبة هذا المعنى إلى<sup>(١)</sup> جميع السامعين على السواء، فقد فرض الاستماع على كل واحد منهم.

ولنا ههنا شبهة يمكن الجواب عنها، تقرير الشبهة: أنَّ قياس ما نحن فيه<sup>(٢)</sup> على قراءة جبريل عليه السَّلام، واستماع النبي ﷺ قياس مع الفارق؛ إذ لقائل أن يقول: فرضية استماع النبي ﷺ ليست من مجرد فرضية قراءة جبريل عليه السَّلام، بل من فرضية قراءته<sup>(٣)</sup> لاستماع النبي ﷺ، وفيما نحن فيه فرضية القراءة ليست لاستماع المقتدي، بل لكونها ركناً من أركان الصَّلَاة.

وبالجملة: إنَّ الاستماع معتبر في فرضية قراءة [جبريل، فجاء من قبله فرضية الاستماع، وغير معتبر في فرضية قراءة]<sup>(٤)</sup> الإمام حتى يجيء من قبله فرضية الاستماع.

وتقرير الجواب: أنَّ القراءة كما أنَّها فرض للركنية، كذلك فرض للاستماع؛ لِمَا ذكرنا من أنَّ القراءة في الصَّلَاة فرض على المقتدي أيضاً، وعدم قراءته لقيام قراءة الإمام مقام قراءة المقتدي التي فرضت عليه، وسدّها مسدّها، ولَمَّا كان ذلك القيام والسدُّ لوجود المقصود من القراءة وهو الاستماع، فيفرض أنَّ يقرأ للاستماع حتى يحصل هو ويحصل بسببه ذلك، وهذا ظاهر من التوضيح السابق؛ فالقياس في محله، فليتأمل<sup>(٥)</sup>.

(١) في (س): (في)، وما أثبتته من (ق) و(خ).

(٢) قوله: (فيه) سقط من (ق).

(٣) سقط من (ش).

(٤) سقط من (ق) و(ش).

(٥) تعقب الإمام البخاري هذا الاستدلال القياسي، فقال: «اتفق أهل العلم وأنتم أنه لا يحتمل =

ومن هذا التقرير يظهر أن نظير الدليل المسوق لبيان كون الاستماع فرض عين، المستنبط من كلام صاحب «النهاية» وغيره في باب سجدة السهو جارٍ<sup>(١)</sup> ههنا؛ لأن ثبوت فرضية الاستماع لما كان بالوجه المذكور، يفرض أن يستمع كل واحد من المقتدين حتى يحصل قيام قراءة الإمام مقام قراءة<sup>(٢)</sup> كل واحد منهم؛ لوجود المقصود وهو الاستماع.

وفي جميع الكتب: «لا يقرأ المؤتمر خلف الإمام، بل يستمع وينصت»<sup>(٣)</sup>. وفي «الحاوي القدسي»<sup>(٤)</sup>: «لا يقرأ المؤتمر خلف الإمام إلا قدر ما أرتج»<sup>(٥)</sup>؛ أي: وقع في رجّة وهي الاختلاط والاضطراب<sup>(٦)</sup>.

وفي «الفوائد الظهيرية»<sup>(٧)</sup>، قال شمس الأئمة السرخسي: «من أصحابنا من

= لإمام فرضاً عن القوم، ثم قلتم: القراءة فريضة، ويحتمل الإمام هذا الفرض عن القوم فيما جهر الإمام أو لم يجهر، ولا يحتمل الإمام شيئاً من السنن نحو الثناء والتسبيح والتحميد، فجعلتم الفرض أهون من التطوع، والقياس عندك ألا يقاس الفرض بالتطوع، وألا يجعل الفرض أهون من التطوع...». ينظر: «القراءة خلف الإمام» (ص ٩).

(١) في (س): (جاز)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

(٢) قوله: (قراءة) سقط من (ق).

(٣) «المبسوط» (١: ١٩٩)، و«بداية المبتدي» (١: ١٦)، و«درر الحكام شرح غرر الأحكام» (١: ٨٣).

(٤) وهو «الحاوي القدسي» في الفروع، لجمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القابسي، الغزنوي، الحنفي. وإنما قيل فيه: القدسي؛ لأنه صنفه في القدس، توفي في حدود (٥٩٣ هـ). ينظر: «كشف الظنون» (١: ٦٢٧)، و«هدية العارفين» (١: ٨٩).

(٥) «الحاوي القدسي»، للغزنوي (١: ١٧٣).

(٦) قال الأزهري: وأرتج عليه: إذا استغلق عليه الكلام، والرتج: استغلاق القراءة على القارئ. ينظر: «تهذيب اللغة» (١: ٦).

(٧) وهو كتاب لأبي بكر محمد بن أحمد بن عمر القاضي ظهير الدين البخاري، فقيه حنفي، =

يقول في موطن يصح الفتح والاستفتاح: ينبغي للفتاح أن ينوي قراءة القرآن حتى يتذكر الإمام. إلا أنه ليس بشيء؛ لأن المقتدي مأمور بالفتح، منهي عن قراءة القرآن<sup>(١)</sup>، فيصح أن يؤمر بما هو منهي عنه، وينهي<sup>(٢)</sup> عما هو مأمور به<sup>(٣)</sup>.

وفي «الفتاوى الصّيرفيّة»<sup>(٤)</sup>: «لو قرأ خلف الإمام، قال شمس الأئمة السرخسي: روي عن ثمانين من الصّحابة أنه تفسد صلاته»<sup>(٥)</sup>.

= كان المُختَسَب في بخارى. من تصانيفه: «الفتاوى الظهيرية»، و«الفوائد الظهيرية في الفتاوى» التي تقطعها من «شرح الجامع الصغير» للحسام الشهيد (ت ٦١٩هـ). ينظر «الجواهر المضية» (٢: ٢٠)، و«تاج التراجم» (ص ٢٣٣).

و«الفتاوى الظهيرية» حققت في جامعة الملك عبد العزيز في السعودية.

(١) في (ش): (الإمام) وهو تصحيف.

(٢) قوله: (عنه وينهي) سقط من (ق).

(٣) ينظر: «المبسوط» (١: ١٩٣)، و«تبين الحقائق» (١: ١٥٧).

(٤) وهو كتاب في الفقه الحنفي، للشيخ أسعد بن يوسف بن علي، مجد الدين الصيرفي البخاري، المعروف بأهو، فقيه حنفي (ت ١٠٨٨هـ). ينظر: «كشف الظنون» (٢: ١٢٢٥)، و«الأعلام» (١: ٣٠٢).

(٥) ينظر: «المبسوط»، للسرخسي (١: ١٩٩). قال الحافظ ابن حجر: «إنما يثبت ذلك - أي:

المنع - عن ابن عمر، وجابر، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وجاء عن سعد، وعمر، وابن عباس، وعلي، وقد أثبت البخاري عن عمر، وأبي بن كعب، وحذيفة، وأبي هريرة، وعائشة، وعبادة، وأبي سعيد في آخرين؛ أنهم كانوا يرون القراءة خلف الإمام». ينظر: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (١: ١٦٤). وقال ابن عبد البر: «ولا أعلم في هذا الباب صاحباً صح عنه بلا اختلاف، أنه قال مثل ما قال الكوفيون إلا جابر بن عبد الله وحده». وفند الأسانيد التي رويت عن منع الصحابة رضي الله عنهم للقراءة خلف الإمام، وحملها على صلاة الجهر. ينظر: «التمهيد» (١١: ٥١). قال المباركفوري: «وذكر العيني نحو قول السرخسي فقال: روي منع القراءة خلف الإمام عن ثمانين من الصحابة الكبار، منهم: المرتضى، والعبادة =

[وفي «الفوائد الظهيرية»: ومن المشايخ من قال: بفساد صلاته<sup>(١)</sup>.

وفي «المنية»: «اقتدى وإمامه سبق بالثناء، يثني ما لم يقرأ إمامه، وقيل: يثني فيما يخافت لا فيما يجهر، وقيل: يثني في سكتاته»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قلت: ما في جميع الكتب من التوافق على<sup>(٣)</sup> ألا يقرأ المؤتم على العموم والإطلاق، بل يستمع وينصت، وما في «الحاوي»: من حصر القراءة بصورة فتح الإمام، وما في «الفوائد الظهيرية» من نهى المقتدي على العموم والإطلاق عن نية [قراءة]<sup>(٤)</sup> القرآن ولو لأجل الفتح، وتقبيح الأمر بها مع أن الفتح إنما يتصور من الواحد، وما في «الفتاوى الصيرفية» و«الفوائد الظهيرية»: من الحكم

= الثالثة». وقال الفقيه السرخسي: «إن فساد الصلاة مروي عن عدة من الصحابة بالقراءة». وقال في تحقيق الكلام: «والجواب عنه: أن قوليهما لا أصل لهما، أما السرخسي فهو فقيه محض، لا علم له بفن الحديث، فلا عَجَب أن يصدر منه هذا القول، ولكن العجب من العيني، كيف اجترأ على ذكر هذا القول الباطل؟ فهل يقدر أن يثبت بأسانيد صحيحة عن علي، والعبادة الثلاثة، فضلاً عن عشرة من الذين ذُكروا في هذا الأثر؟ كلا، لا يقدر عليه أبداً». ينظر تحقيق الكلام في القراءة خلف الإمام (ص ٥٠٢). وقال الشيخ عبد الحي اللكنوي رحمه الله: «وما ذكره السرخسي ومن تبعه أن فساد الصلاة مذهب عدة من الصحابة، يقال له: أي صحابي قال بهذا؟ وأي مخرَج خرَج هذا؟ وأي راوٍ روى هذا؟ ومجرد نسبته إليهم - حاشاهم عنه - من دون سند مسلسل محتج برواته مما لا يعتد به. ينظر: «شرح سنن النسائي» المسمى: «ذخيرة العقبي في شرح المجتبى»، للإثيوبي (١١: ٦١٢).

(١) زائدة من (ق) و(خ) و(ش)، وهو الصحيح، فقد أشار المصنف إلى قول «الظهيرية» في الفقرة اللاحقة.

(٢) «منية المصلي وغنية المبتدي»، للكاشغري (ت ٧٠٥هـ): و/ ٦٧ ب، و«جامع الفتاوى»، للسمرقندي: و/ ١٥ أ.

(٣) سقط من (ش).

(٤) زائدة من (ق) و(خ) و(ش).



بفساد الصلاة على الإطلاق، وما في «المنية» من أنه يشني ما لم يقرأ إمامه، مع أن الثناء سنة، والقراءة خلف الإمام ليست كذلك، بل أقوى حالها على فرض الثبوت الإباحة، فإذا تركت السنة بعد شروع الإمام في القراءة لإقامة فرض الاستماع والإنصات، فلأن يترك المباح أولى، وترك الثناء في حق الكل، فكذا ترك القراءة تدل على عدم جواز القراءة خلف الإمام، ويكون الاستماع والإنصات فرض عين.

ومن الأحاديث والأخبار في هذا الباب زيادة زين:

فأقول: في «فتح القدير»: «عن مجاهد: كان النبي ﷺ يقرأ في الصلاة، فسمع قراءة فتى من الأنصار، فنزل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]»<sup>(١)</sup> انتهى.

قلت: لما كان سبب نزولها قراءة فتى من الأنصار، والغير سامعون، دل على وجوب الاستماع على طريق العين، [بل هو<sup>(٢)</sup> على وجوب الإنصات على طريق العين]<sup>(٣)</sup> أيضاً، فإنه إذا قرن الأمر بالإنصات بالأمر بالاستماع، فالظاهر وجوب الإنصات على طريق العين كقرينة، وإذا لم يخص الإنصات

(١) «فتح القدير» (١: ٣٤٢)، والحديث رواه عبد بن حميد، وابن أبي حاتم، والبيهقي في «سننه» وهو ضعيف لإرساله. ينظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٥: ١٦٤٦) برقم (٨٧٣١)، و«السنن الكبرى»، للبيهقي (٢: ٢٢١) برقم (٢٨٨٦). وحكم البيهقي على هذه الرواية بالانقطاع. ينظر: «القراءة خلف الإمام» (ص ١٠٧) برقم (٢٤٨)، وذكر الطبري هذا الأثر بسنده عن الزهري وليس عن مجاهد. ينظر: «جامع البيان» (١٣: ٣٤٦)، و«أسباب النزول»، للواحدي (ص ٢٢٩)، و«الباب النقول في أسباب النزول»، للسيوطي (ص ٩٣).

(٢) سقط من (خ) و(ش).

(٣) سقط من (ق).

بالجهرية على ما هو التحقيق، فيدلُّ على أنَّه واجب العين في الجهر والإخفاء.  
وفي «معراج الدراية»: «عن أبي بن كعب لَمَّا نزلت هذه الآيات تركوا  
القراءة خلف الإمام»<sup>(١)</sup> انتهى.

قلت: المستفاد منه ترك الكل في الكل، لا ترك البعض في البعض، وهم  
إنَّما تركوا كذلك عن العلم بمقتضى الآية، فيكون إجماعاً فعلياً أيضاً على  
كون الاستماع والإنصات فرض عين في الجهر والإخفاء، وفي «غاية البيان»<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»، للكاساني: (١: ١١١)، و«تبيين الحقائق شرح  
كتر الدقائق» (١: ١٣١). وَلَمْ أَعثر على هذا الأثر في كتب الحديث مع كثرة بحثي عنه.  
ويؤيد ذلك ما رواه ابن أكيمة الليثي عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة  
جهر فيها بالقراءة، فقال: هل قرأ؟ يعني أحداً منا آنفاً، قال رجل: نعم يا رسول الله، قال: إني  
أقول: ما لي أنزع القرآن؟». قال معمر عن الزهري: «فانتهى الناس عن القراءة معه ﷺ فيما  
جهر فيه النبي ﷺ بالقراءة من الصلاة حين سمعوا ذلك منه ﷺ». قال البخاري في «القراءة  
خلف الإمام» (ص ٢٨): «وقوله: «فانتهى الناس...» من كلام الزهري». وكذا قال أبو داود:  
(١: ٢١٩) برقم (٨٢٧). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الزهري أعلم التابعين في زمنه  
بسنة رسول الله ﷺ. وهذه المسألة مما تتوفر الدواعي والهمم على نقل ما كان يفعل فيها  
خلف النبي ﷺ، ليس ذلك مما ينفرد به الواحد والاثنان. فجزم الزهري بهذا، من أحسن  
الأدلة على أنهم تركوا القراءة خلفه حال الجهر بعدما كانوا يفعلونه. وهذا يؤيد ما تقدم  
ذكره، ويوافق قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا» وَلَمْ يستثن فاتحة ولا غيرها». «مجموع الفتاوى»  
(٢٣: ٣١٨-٣١٩).

(٢) غاية البيان، ونادرة الأقران، لقوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي أبي حنيفة  
الأتقاني، الحنفي، كان رأساً في مذهب أبي حنيفة، بارعاً في اللغة والعربية، من تصانيفه:  
«شرح الهداية» في عشرين مجلداً سماه: «غاية البيان ونادرة الأقران في آخر الأوان»،  
توفي في القاهرة سنة (٧٥٨هـ). ينظر: ابن حجر، «الدرر الكامنة» (١: ٤٩٣)، و«الجواهر  
المضية» (٢: ٢٧٩)، و«شذرات الذهب» (٦: ١٨٥).

عن كشف الأسرار<sup>(١)</sup>: «كان عشرة<sup>(٢)</sup> من أصحاب رسول الله ﷺ يnehون عن القراءة خلف الإمام أشد النهي<sup>(٣)</sup>».

وفي «الكافي»: «منع المقتدي عن القراءة مأثور عن ثمانين نفرأ من كبار الصحابة<sup>(٤)</sup> انتهى».

(١) أشار صاحب «البنية» (٢: ٣١٧)، إلى هذا النص ونقله من «كشف الأسرار»، وهو كتاب للشيخ عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي السبذموني الكلاباذي البخاري الفقيه الحنفي، من تصانيفه: «كشف الآثار الشريفة في مناقب الإمام أبي حنيفة» (ت ٣٤٠هـ)، ولم أقف على الكتاب مخطوطاً أو مطبوعاً. ينظر: «كشف الظنون» (٢: ١٤٨٥)، و«الأعلام» (٤: ١٢٠)، و«هدية العارفين» (١: ٤٤٥).

(٢) في جميع النسخ: (عشر)، والصواب ما أثبتته من «العناية»، و«البنية»، و«عمدة القاري».

(٣) «العناية شرح البداية»، للبارتي (١: ٣٤٠)، و«البنية شرح الهداية»، بدر الدين العيني (٢: ٣١٧). وقال العيني: «والصحابه هم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم». ينظر: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٦: ١٣). والجواب عنه: أن هذا الأثر لا يصح؛ لأنه من صنع عبد الله ابن يعقوب، وهو متهم بوضع الحديث. ينظر: «ميزان الاعتدال» (٢: ٩٦)، وروى عبد الرزاق في مصنفه قائلاً: «وأخبرني موسى بن عقبة أن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يnehون عن «القراءة خلف الإمام». «مصنف عبد الرزاق» (٢: ١٣٩-١٤٠) برقم (٢٨١٠). وهناك آثار عن الصحابة رضي الله عنهم تشدد على من يقرأ خلف الإمام، وجلها لم تسلم من علة قادحة. ينظر: «الدرية في تخريج أحاديث الهداية» (١: ١٦٣) وما بعدها.

(٤) «المبسوط» (١: ١٩٩)، و«درر الحكام شرح غرر الأحكام» (١: ٨٣). ونقل الترمذي في «سننه» يرد عليه؛ إذ قال: «والعمل على هذا الحديث - لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب - في «القراءة خلف الإمام» عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وهو قول مالك بن أنس، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق: يرون القراءة خلف الإمام». ينظر: «سنن الترمذي» (١: ٤٠٧) بعد حديث رقم (٣١١).

قلت: وكان نهيههم ومنعهم - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - على العموم والإطلاق، وَلَمْ يثبت إنكار أحد عليهم في ذلك، فكان إجماعاً سكوتياً<sup>(١)</sup> أيضاً عليه.

وفي الزيلعي: «عن عبادة بن الصامت أنه - عليه السلام - قال: لا يقرآن أحد منكم شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup> انتهى.

(١) قال القاضي أبو يعلى: «إذا قال بعض الصحابة قولاً، وظهر للباقيين وسكتوا عن مخالفته والإنكار عليه حتى انقضى العصر، كان إجماعاً». «العدة في أصول الفقه» (٤: ١١٧٠)، ويتحقق الإجماع السكوتي إذا أفتى بعض المجتهدين في مسألة اجتهادية، أو قضى، واشتهر ذلك بين أهل عصره، وعرفه جميع من سواه من المجتهدين وَلَمْ يخالفوه، واستمرت الحال على هذا إلى مضي مدة التأمل. ينظر: «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٢: ٤٩). قال العيني: «سُمي إجماعاً باعتبار اتفاق الأكثر؛ فإنه يسمى إجماعاً عندنا. ولما ثبت نهى العشرة المذكورين، وَلَمْ يثبت رد واحد عليهم عند توفر الصحابة، كان إجماعاً سكوتياً». ينظر: «البنية شرح الهداية» (٢: ٣١٨). قلت: ادعاؤه الإجماع السكوتي وعدم رده أو مخالفته من صحابي آخر فيه نظر؛ فقد ثبت عن جملة من الصحابة رضي الله عنهم القراءة خلف الإمام، وذكر ذلك الإمام البخاري في كتابه «القراءة خلف الإمام» (ص ١٠) وما بعدها.

(٢) في (خ) و(ش): (بالقرآن).

(٣) «تبين الحقائق شرح كنز الدقائق»، للزيلعي (١: ١٣١). وَلَمْ يذكر في هذه الرواية الاستثناء من ذلك بقوله: «إلا بأمر القرآن». والحديث أخرجه النسائي في «سننه» بلفظ: «عن عبادة ابن الصامت، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة، قال: لا يقرآن أحد منكم إذا جهرت بالقراءة إلا بأمر القرآن». «سنن النسائي الكبرى» (١: ٤٧٥) برقم (٩٩٤)، وصححه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٢٣٦) برقم (٢٩٢١). ورواه البخاري عن عبادة بن الصامت، ولفظه: قال صلى النبي ﷺ صلاة جهر فيها، فقرأ خلفه رجل، فقال: «لا يقرآن أحدكم والإمام يقرأ إلا بأمر القرآن». ينظر: «القراءة خلف الإمام»: (ص ١٨) برقم (٣٤). وأخرجه الدارقطني في «سننه»، وقال: «هذا إسناد حسن، ورجاله ثقات كلهم». «سنن الدارقطني» (٢: ١٠١) برقم (١٢٢٠).

قلت: انظر أنَّ عموم نهْي القراءة على هذا الشكل في صورة الجهر: هل يرتاب أحد في دلالته على عدم جواز قراءة أحد في تلك الصورة؟ لا أظنك في مرية.

وفي «غاية البيان»: «عن أبي هريرة<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ: «إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به، فإذا قرأ فأَنْصتوا»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قلت: المستفاد من هذا التفريع: هو أنَّ الائتِمام بالإنصات عند قراءة الإمام، فإذا فات الإنصات فات الائتِمام، ولا يخفى أنَّ الائتِمام لازم [على]<sup>(٣)</sup> كل واحد من المؤتمين في الجهر والإخفاء، [فكذا الإنصات؛ لئلا يلزم فوات الائتِمام بفواته]<sup>(٤)</sup>، فيكون<sup>(٥)</sup> الإنصات فرض عين في الجهر والإخفاء، بل

(١) سقط من (ش).

(٢) (حديث صحيح)، أخرجه أبو داود، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» بهذا الخبر زاد: «وإذا قرأ فَأَنْصتوا»، قال أبو داود: «وهذه الزيادة - «وإذا قرأ فَأَنْصتوا» - ليست بمحفوظة الوهم عندنا من أبي خالد». ينظر: «سنن أبي داود» (١: ٤٥٣) برقم (٦٠٤)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «فجعل الوهم من أبي خالد، مع أنه تابعه عليها محمد بن سعد الأنصاري عند النسائي في «الكبرى»». وقال النسائي: «ولا نعلم أحداً تابع ابن عجلان على قوله: «وإذا قرأ فَأَنْصتوا». فجعل التفرد من ابن عجلان لا من أبي خالد، وهو الصحيح». ينظر: «سنن النسائي الكبرى» (١: ٤٧٦) برقم (٩٩٦)، و«سنن الدارقطني» (٢: ١١٥) برقم (١٢٤٣). وقد صحح هذه الزيادة الإمام مسلم في «صحيحه» وإن لم يخرجها فيه بإثر حديث أبي موسى (١: ٣٠٤) برقم (٤٠٤)، فقال له أبو بكر ابن أخت أبي النضر: «فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح؛ يعني: «وإذا قرأ فَأَنْصتوا»، فقال: هو عندي صحيح، فقال: فلم لم تضعه ههنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه».

(٣) زائدة من (ق) و(خ) و(ش).

(٤) سقط من الأصل، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

(٥) في (س): (فكذا).

يستفاد منه أيضاً كون الإنصات قائماً مقام القراءة من جهة انفهام كون الإنصات عند قراءة الإمام ائتماً وموافقة، وهل هذا إلا بقيام الإنصات مقام القراءة؟ [ولا يخفى أن على تقدير قراءة المقتدي قراءة البعض لا يغني عن قراءة<sup>(١)</sup>] الآخر<sup>(٢)</sup> في الجهر والإخفاء، فكذا إنصات القائم مقامها، ومن هذه الجهة أيضاً يكون فرض عين فيهما.

وفي «البدائع»: روى أبو موسى الأشعري وأبو هريرة - رضي الله عنهما - وفي «غاية البيان»: روى أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «إنما جعل الإمام إماماً<sup>(٣)</sup> ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا، وإذا قال: ولا الضالين، فقولوا: آمين، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد»<sup>(٤)</sup> انتهى.

قلت: في هذا الحديث - مع ما ذكرنا في الحديث الأول - زيادة بيان لكيفية الائتتمام في البعض بالمشاركة، وفي البعض بالسكوت، وفي البعض بالمجاوبة، فثبت أن الائتتمام وعدم الاختلاف على ما فصل، ففي القراءة خلف الإمام لا يوجد الائتتمام، بل الاختلاف، ولا يخفى عليك حكمه مما أسلفنا، وأنه قد قسم القراءة والإنصات بين الإمام والمؤتم، والقسمة تقتضي قطع الشركة؛ كما قالوا في قوله عليه السلام: «البينة للمدعي، واليمين على

(١) سقط من الأصل، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

(٢) في الأصل: (الأخرى).

(٣) سقط من الأصل، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

(٤) «بدائع الصنائع» في ترتيب الشرائع، للكاساني (١: ٣٠٣-٣٠٤) برقم (٤٠٤)، وأخرجه البخاري في «صحيحه» عن أبي موسى الأشعري (١: ٣٠٣-٣٠٤) برقم (٤٠٤)، وأخرجه البخاري في «صحيحه»، عن أنس بن مالك من غير زيادة: «وإذا قرأ فأنصتوا» (٢: ٤٧) برقم (١١١٤).

من أنكر»<sup>(١)</sup>، فلو قرأ واحد من المؤتمين في الجهر والإخفاء، لا شترك هو<sup>(٢)</sup> والإمام في القراءة، وهو خلاف مقتضى القسمة، فلا يجوز، فكذا ملزومه<sup>(٣)</sup> وهو القراءة.

وفي مسلم: «عن عطاء بن يسار، أنه سأل زيد بن ثابت عن القراءة خلف الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء»<sup>(٤)</sup> انتهى.

قلت: المقام مقام البيان بمقتضى السؤال، فلو جازت قراءة البعض مع الإمام في شيء على تقدير استماع [الآخر]<sup>(٥)</sup> وإنصاته لبيّنه وَلَمْ ينف القراءة معه على سبيل العموم، مع أن سؤال السائل لَمَّا كان عن القراءة خلف الإمام، وهو<sup>(٦)</sup> أعم من القراءة معه، بأن يقرأ عند قراءته، ومن القراءة لا معه بأن يقرأ عند<sup>(٧)</sup> عدم

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «البيئة على من ادعى، واليمين على من أنكر إلا في القسامة»، «سنن الدارقطني» (٣٨٩: ٥) برقم (٤٥٠٧)، وقال: «في إسناده مجاهيل»، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١٠: ٤٢٧) برقم (٢١٢٠١)، وأعله الذهبي بالنكارة: «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» (٣٢٦: ٢) برقم (٧٨٩).  
(٢) سقط من (ق).

(٣) في (س): (لزومه)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش)، وهو الأنسب للسياق.  
(٤) «صحيح مسلم» (٤٠٦: ١) برقم (٥٧٧)، و«سنن النسائي الكبرى» (٦: ٢) برقم (١٠٣٤). أقول: وحديث مسلم هذا موقوف على زيد بن ثابت، بينما قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» مرفوع، وقوله ﷺ مقدم على قول أصحابه جميعاً وليس زيد بن ثابت فقط. ثُمَّ إن الأمر الآخر والمهم وهو سبب ورود الحديث، كان في قراءة سورة النجم، والخلاف ليس منصباً على السورة التي بعد الفاتحة، إنما على الفاتحة نفسها. والله أعلم.

(٥) زائدة من (ق) و(خ) و(ش)، ولا يستقيم الكلام إلا بها.

(٦) في (ق) و(خ): (وهي).

(٧) قوله: «قراءته، ومن القراءة لا معه بأن يقرأ عند» سقط من (ق).

قراءته، عدل المجيب عن طرز<sup>(١)</sup> السؤال وهو العموم، إلى طرز آخر وهو الخصوص؛ حيث لم يقل: لا قراءة خلف الإمام، بل قال: لا قراءة مع الإمام، قاصداً بذلك إشعار جواز القراءة خلف الإمام لا معه كما قال به البعض وإن لم يجز خلفه معه؛ إذ نفي الأخص لا يُوجب نفي الأعم، فلو جازت القراءة مع الإمام في شيء عند استماع الآخر وإنصاته لأشعر بذلك أيضاً؛ حيث إنَّ للسؤال عموماً من هذه الجهة أيضاً.

وفي «شرح الآثار» لأبي جعفر الطحاوي: «صلى رسول الله ﷺ، ثُمَّ أقبل بوجهه، فقال: أتقرؤون والإمام يقرأ؟ فسكتوا، فسألهم ثلاثاً، فقالوا: إنا لنفعل، قال: فلا تفعلوا»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وأنت خير بدلالة «فلا تفعلوا» على عموم النهي<sup>(٣)</sup> لجميع الأحاد، لا

(١) معنى الطرز: الشكل والنمط، تقول: ومن الطراز الأول؛ أي: شكله، ومن النمط الأول. ينظر: «المصباح المنير» (٢: ٣٧١). ومعنى العبارة: عدل المجيب عن نمط السؤال الأول وهو العموم، إلى نمط آخر وهو الخصوص.

(٢) (حديث صحيح) بزيادة الاستثناء: «إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب». وانفرد الطحاوي بحذف الزيادة. ينظر: «شرح معاني الآثار»، لأبي جعفر الطحاوي (١: ٢١٨) برقم (١٣٠٢). وأورده المحدثون بلفظه مع الزيادة المذكورة. ينظر: «سنن الدارقطني» (٢: ١٤٠) برقم (١٢٨٨)، وكتاب «القراءة خلف الإمام»، للبيهقي (ص ١٧٥) برقم (٣٨٥)، و«مسند أبي يعلى الموصلي» (٥: ١٨٧) برقم (٢٨٠٥)، وأخرجه أحمد وغيره في «مسنده» عن رجل من الصحابة وَلَمْ يُسَمِّه، وفيه: «فلا تفعلوا إلا أن يقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب». «مسند أحمد» (٣٨: ٤٦٥) برقم (٢٣٤٨١)، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده صحيح». وأورده البخاري وصرح براوي الحديث، فقال: «عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ صلى بأصحابه، فلما قضى صلاته أقبل عليهم بوجهه، فقال: «أتقرؤون في صلاتكم والإمام يقرأ؟» فسكتوا، فقالها ثلاث مرات، فقال قائل أو قائلون: إنا لنفعل، قال: «فلا تفعلوا، وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه». ينظر: «القراءة خلف الإمام» (١: ٦١) برقم (١٥٦).

(٣) في (س): (النص) تصحيف.



سيما في مقابلة قولهم: «إِنَّا لنفعل»، فإنَّ المراد بهذا القول إنَّ كان وقوع القراءة فيما بينهم، فالمراد بقوله عليه السلام: «لا تفعلوا»: عدم وقوعها فيما بينهم، وإنَّ كان المراد الصدور عن الجميع، فالمراد بقوله عليه السلام: «لا تفعلوا» عدم الصدور عنهم، ولو جازت عن البعض عند استماع البعض الآخر لقال به في تلك المقابلة.

وكذا خبير بدلالة جعل قراءة الإمام<sup>(١)</sup> مانعة عن قراءتهم؛ إذ نسبة قراءة الإمام إلى جميع الأحاد على السواء، ولَمَّا كان المانع قراءة الإمام<sup>(٢)</sup>، وهي في صورة الإخفاء أيضاً موجودة، فيستفاد العموم للجهر والإخفاء؛ كما يستفاد العموم الأول.

وفي «غاية البيان عن كشف الأسرار»: «قرأ رجل خلف رسول الله ﷺ، فغمزه أبو بكر رضي الله عنه، فلم ينته، فغمزه ثانياً، فلَمَّا انصرف، قال لأبي بكر: لقد آذيتني، قال: لأنك قرأت خلف رسول الله ﷺ، فقال عليه السلام: صدق أبو بكر، قراءة الإمام لمن خلفه قراءة»<sup>(٣)</sup> انتهى.

(١) في (خ) زيادة: (مانعة المتفهم من قوله عليه السلام: «اتقروا والإمام يقرأ؟» فعلم).

(٢) سقط من (ق).

(٣) (حديث ضعيف)؛ لأن فيه راوياً مجهولاً لم يسم، وَلَمْ أعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ، وما وجدته مروى عن جابر بن عبد الله، وليس فيه أبو بكر. فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن رجلاً قرأ خلف النبي ﷺ في الظهر والعصر، فأومأ إليه رجل فنهاه، فلَمَّا انصرف، قال: أتتهاني أن أقرأ خلف النبي ﷺ؟ فتذاكر ذلك حتى سمع النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «من صلى خلف الإمام فإن قراءته له قراءة». «سنن الدارقطني» (٢: ١١١) برقم (١٢٣٦)، قال أبو الحسن الدارقطني عن راوي الحديث: «أبو الوليد هذا مجهول، ولا تقوم به حجة». و«الآثار»، لأبي يوسف (١: ٢٣) برقم (١١٣)، و«القراءة خلف الإمام»، للبيهقي (١: ١٤٩) برقم (٣٣٩)، وذكر البيهقي طرق الحديث، وأعله براوٍ مجهول تارة، وبالإرسال تارة أخرى. =

قلت: تبصّر بما في فعل أبي بكر وقوله لذلك الرَّجل، وتصديق رسول الله ﷺ لأبي بكر، من الدلالة على عدم جواز قراءة البعض ولو عند استماع الآخر وعدم قراءته؛ لأن الظاهر من غمز أبي بكر أنه مستمع غير قارئ؛ إذ لو قرأ نفسه لما غمز غيره، وكذا بما في تعليقه عليه السلام بكون قراءة الإمام لمن خلفه قراءة؛ فإنه - عليه السلام - لما جعل كون قراءة الإمام لمن خلفه قراءة علة لصدق أبي بكر، وقد منع رضي الله عنه ذلك الرجل عن القراءة خلف الإمام، ومعلوم أنّ هذه العلة مشتركة بين جميع المؤمنين، والاشتراك في العلة يوجب الاشتراك في المعلول، فيمنع كل واحد منهم ولو عند استماع<sup>(١)</sup> بعضهم وإنصاته في الجهر والإخفاء معاً<sup>(٢)</sup>، ومنه يعلم أنّ حديث: «من كان له إمام، فقراءة الإمام قراءة له»<sup>(٣)</sup> يدلّ بمفرده على منع القراءة خلف الإمام على

= وفي «الموطأ» من حديث عبد الله بن شداد، قال: أمّ رسول الله ﷺ في العصر، قال: فقرأ رجل خلفه، فغمزه الذي يليه، فلما أن صلى قال: لم غمزتني؟ قال: كان رسول الله ﷺ قدامك، فكرهت أن تقرأ خلفه، فسمعه النبي ﷺ فقال: «من كان له إمام فإن قراءته له قراءة». «موطأ مالك» برواية محمد بن الحسن الشيباني (ص ٦٢) برقم (١٢٤).

(١) في (ق): (سماع).

(٢) سقط من (ش).

(٣) (حديث ضعيف)، ينظر: «سنن ابن ماجه» (١: ٢٧٧) برقم (٨٥٠)، و«مسند أحمد» (٢٣: ١٢) برقم (١٤٦٤٣)، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «حسن بطرقه وشواهده، وهذا إسناد ضعيف لانقطاعه، وفيه جابر بن يزيد الجعفي؛ وهو ضعيف». و«مصنف عبد الرزاق» (٢: ١٣٥) برقم (٢٧٩٧)، وضعفه الدارقطني في «سننه» (٢: ١٠٧) برقم (١٢٣٣). قال الإمام البخاري: «هذا خبر لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز وأهل العراق وغيرهم؛ لإرساله وانقطاعه». ينظر: «القراءة خلف الإمام» (ص ٨). وقال الحافظ ابن عبد البر في راوي الحديث: «وجابر الجعفي ضعيف الحديث، مذموم المذهب، لا يحتج بمثله». ينظر: «التمهيد» (١١: ٤٨). وقد قال فيه الإمام أبو حنيفة: «ما لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتته بشيء من رأي قط إلا جاءني بحديث». «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» (١١: ٦٠٦).

طريق العموم والإطلاق، فلا وجه لجعله مصحح ترك القراءة؛ إذ قد صار مقتضى الترك.

وفي «معراج الدراية»: «عن علي رضي الله عنه: آخر ما أمر به رسول الله ﷺ النهي عن القراءة خلف الإمام ورأسه في حجري»<sup>(١)</sup> انتهى.

قلت: انظر إلى هذا الاعتناء بهذا النهي حيث كان [آخر]<sup>(٢)</sup> ما<sup>(٣)</sup> أمر به النبي ﷺ، ولو كان لها جواز في الجملة لبيّنه في تلك الحال، ولم يأمر بالنهي عنها خلف الإمام على الإطلاق.

وفي «النهاية»: «قال النبي ﷺ: من قرأ خلف الإمام ففيه<sup>(٤)</sup> جمرة»<sup>(٥)</sup>،

(١) الحديث بهذا اللفظ لا يصح، ولم أعثر عليه في كتب الحديث مع كثرة بحثي عنه.

(٢) زائدة من (خ) و(ش).

(٣) سقط من (ق).

(٤) سقط من (ق).

(٥) (حديث ضعيف)، روى هذا الحديث محمد بن الحسن - وهو من زياداته في «الموطأ» - وابن أبي شيبة في «المصنف» موقوفاً على سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ولفظه: «وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة»، وقال البخاري: «وهذا مرسل، وابن نجاد لم يعرف، ولا سمي، ولا يجوز لأحد أن يقول في القارئ خلف الإمام: جمرة من عذاب الله. وقال النبي ﷺ: «لا تعذبوا بعذاب الله»، ولا ينبغي لأحد أن يتوهم ذلك على سعد مع إرساله وضعفه». ينظر في تخريج الحديث: «موطأ مالك» برواية محمد بن الحسن الشيباني (١: ٦٣) برقم (١٢٥)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١: ٣٣٠) برقم (٣٧٨٢)، و«القراءة خلف الإمام»، للبخاري (١: ١٣). ورواه عبد الرزاق بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في «مصنفه» (٢: ١٣٨) برقم (٢٨٠٦)، إلا أنه قال: «في فيه حجر». وينظر: «البنية شرح الهداية»، للعيني (٢: ٣٢٠). قال ابن عبد البر: «وأما ما روي عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: «وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه حجر» فمنقطع لا يصح، ولا نقله ثقة». «الاستذكار» (١: ٤٧٠).

وقال: «من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة»<sup>(١)</sup>، وعن عبد الله البلخي<sup>(٢)</sup> أنه قال: «أحب أن يملأ فاه تراباً، وقيل: يُستحب أن يُكسر أسنانه»<sup>(٣)</sup> انتهى.

(١) (حديث ضعيف)، روى هذا الحديث عبد الرزاق في «مصنفه» موقوفاً على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، «مصنف عبد الرزاق» (٢: ١٣٦) برقم (٢٨٠١)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (١: ٣٣٠) برقم (٣٧٨١)، و«سنن الدارقطني» (٢: ١٢٣) برقم (١٢٥٥)، وجزء «القراءة خلف الإمام»، للبخاري (١: ١٣)، وقال: «وهذا الحديث بسنده لا يصح؛ لأنه لا يعرف (المختار) - من رواة الحديث - ولا يدري أنه سمعه من أبيه أم لا؟ وأبوه هل سمعه من علي أو لا؟ ولا يحتج أهل الحديث بمثله». قال ابن عبد البر: «وهو خبر غير صحيح؛ لأن المختار وأباه مجهولان، وقد عارض هذا الخبر عن علي ما هو أثبت منه وهو خبر الزهري عن عبد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب، قال: يقرأ الإمام ومن خلفه في الأولين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب... الحديث». «التمهيد» (١١: ٥٠). قال العلامة ابن الهمام: «أخرجه الدارقطني من طريق، وقال: لا يصح إسناده». وقال ابن حبان في كتاب «المجروحين» (٢: ٥) برقم (٥٢٥): «هذا يرويه عبد الله بن أبي ليلى الأنصاري عن علي، وهو باطل، وكفي في بطلانه إجماع المسلمين على خلافه، وأهل الكوفة إنما اختاروا ترك «القراءة خلف الإمام» فقط؛ لأنهم لم يجيزوا ذلك، وابن أبي ليلى هذا رجل مجهول». «فتح القدير» (١: ٣٤٠).

(٢) لعل فيه تصحيحاً، فالمقصود: أبو عبد الله البلخي، وهو محمد بن شجاع الثلجي، ويقال: البلخي، وكان فقيه أهل العراق في وقته، والمقدم في الفقه والحديث وقراءة القرآن، له كتاب «المناسك»، و«تصحيح الآثار»، و«النوادر في فروع الفقه»، توفي سنة (٢٦٦هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (٢: ٦١)، وقال: «وصحفه بعضهم بالباء والخاء (البلخي) وهو غلط»، و«معجم المؤلفين» (١٠: ٦٤).

(٣) لم أعتز على هذا القول إلا في: «البنية شرح الهداية» (٢: ٣٢٠)، و«التاتارخانية» (١: ٤٥٤). وذكر الجصاص رواية (التراب) وَلَمْ يذكر رواية (تكسير الأسنان)، فقال: عن علقمه، عن عبد الله، عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم، قال: «من قرأ خلف الإمام ملئ فوه تراباً». «أحكام القرآن»، للجصاص (٤: ٢١٩).

وفي <sup>(١)</sup> «الفوائد الظهيرية»: «روى عن عدة من أصحاب رسول الله ﷺ: [أن] <sup>(٢)</sup> من قرأ خلف الإمام كُسرت أسنانه» <sup>(٣)</sup>.

وفي «معراج الدراية» عن ابن عباس رضي الله عنه: «لو وُلِّيت أمر الناس لقطعت لسان من يقرأ خلف الإمام» <sup>(٤)</sup>.

وفي «موطأ محمد بن الحسن»، عن علقمة بن قيس، قال: «لأن أعض على جمرة أحب إلي من أن أقرأ خلف الإمام» <sup>(٥)</sup>، وفيه أيضاً: «أن سعداً قال: وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرة» <sup>(٦)</sup>، وفيه أيضاً: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: «ليت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجراً»» <sup>(٧)</sup>.

(١) في (س) و(ق): (في) من غير ذكر حرف العطف، والأولى ما أثبتته من (خ) و(ش) مناسبة للسياق.

(٢) زائدة من (ق) و(ش).

(٣) لا تصح هذه الرواية، وَلَمْ تَثْبُت لا سنداً ولا متناً، وَلَمْ أَعثر عليها مع كثرة بحثي عنها. وما نقله المصنف هنا من روايات ضعيفة ولا أصل لها، تشدد على منع القراءة خلف الإمام تعد مأخذاً علمياً على المصنف، كيف يأتي بروايات غير ثابتة وَلَمْ تصح حتى في أمات كتب الحنفية من دون تحقيقها وتمحيصها!

(٤) لا تصح هذه الرواية، وَلَمْ تَثْبُت لا سنداً ولا متناً، وَلَمْ أَعثر عليها مع كثرة بحثي عنها.

(٥) «موطأ مالك» برواية محمد بن الحسن الشيباني (١: ٦٢) برقم (١٢١). قال اللكنوي: «اختلف في توثيق راوي الحديث بكير بن عامر، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه». وقال: «يحمل هذا التشديد على القراءة المشوشة لقراءة الإمام، والمفوتة لاستماعها». «التعليق الممجّد» (١: ٤٢٤).

(٦) «موطأ مالك» برواية محمد بن الحسن الشيباني (١: ٦٣) برقم (١٢٥). وينظر تخريجه مفصلاً في الحديث السابق الذي نقله المصنف عن كتاب «النهاية» (ص ٤١).

(٧) «موطأ مالك» برواية محمد بن الحسن الشيباني (١: ٦٣) برقم (١٢٦). قال المباركفوري: «إن هذا الأثر لا يصح؛ فإنه ضعيف لانقطاعه، ومحمد بن عجلان لم يثبت له سماع من =

وفي «شرح الآثار» بإسناد متصل إلى ابن مسعود، أنه قال: «ليت الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه تراباً»<sup>(١)</sup> انتهى.

= عمر رضي الله عنه، وزد عليه أنه مدلس». ينظر: «طبقات المدلسين» (ص ٤٤)، و«تحقيق الكلام» (ص ٥١١). ويدل على بطلانه فتوى عمر رضي الله عنه التي رواها الدارقطني بإسناد صحيح، وهي: «عن يزيد بن شريك، أنه سأل عمر عن القراءة خلف الإمام، فقال: «اقرأ بفاتحة الكتاب»، قلت: وإن كنت أنت؟ قال: «وإن كنت أنا»، قلت: وإن جهرت؟ قال: «وإن جهرت»». قال الدارقطني: «رواته كلهم ثقات». ورواه بسند آخر، وقال: «هذا إسناد صحيح». «سنن الدارقطني» (٢: ٩٥) برقم (١٢١٠).

(١) في الأصل، و(خ)، و(ش): (ملئ فاه)، وفي (ق): (على فاه)، وهو خطأ أو تصحيف، والصواب ما أثبتته: موافقة لقواعد العربية، وكذا نص عليه الطحاوي في شرحه. والحديث ضعيف، ينظر: «شرح معاني الآثار» (١: ٢١٩) برقم (١٣١٠)، ولفظه: «ليت الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه تراباً». والحديث لا يصح؛ لأن فيه أبا إسحاق السبيعي مشهور بالتدليس، وقد اختلط بآخر حياته. ينظر: «طبقات المدلسين» (ص ٤٢) برقم (٩٢)، و«تقريب التهذيب» (١: ٤٢٣) برقم (٥٠٦٥). قال العيني: «وقد ثبت عنده - أي: الطحاوي - عدم سماع أبي إسحاق عن علقمة». ينظر: «عمدة القاري» (٢: ٣٠٤). وروى هذا الأثر عبد الرزاق في «مصنفه»، عن علقمة بن قيس، قال: «وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه - قال: أحسبه قال: تراباً أو رصفاً». «مصنف عبد الرزاق» (٢: ١٣٨) برقم (٢٨٠٨)، ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن الأسود بن يزيد. «مصنف ابن أبي شيبة» (١: ٣٣١) برقم (٣٧٨٩). قال البخاري: «حديث مرسل لا يحتج به، وليس هذا من كلام أهل العلم بوجوه؛ أمّا أحدها: قال النبي ﷺ: «لا تلاعنوا بلعنة الله، ولا بالنار، ولا تعذبوا بعذاب الله». والوجه الآخر: لا ينبغي لأحد أن يتمنى أن يملاً أفواه أصحاب النبي ﷺ مثل عمر ابن الخطاب، وأبي بن كعب، وحذيفة، وغيرهم رصفاً، ولا نتناً، ولا تراباً». «القراءة خلف الإمام» (ص ١٤). قال في «التعليق الممجّد»: «ولا بد أن يُحمل - أثر علقمة - على القراءة المشوّشة لقراءة الإمام، والقراءة المفوّتة لاستماعها، وإلا فهو مردود، مخالف لأقوال جمع من الصحابة، والأخبار المرفوعة من تجويز الفاتحة خلف الإمام». «التعليق الممجّد على موطأ محمد» (١: ٤٢٥).

قلت: تدبر أن هذه التشديدات والتأكيدات على طريق العموم والإطلاق، وهل تساعد جواز قراءة البعض خلف الإمام عند استماع البعض الآخر وإنصاته في الجهر والإخفاء؟

إخال<sup>(١)</sup> أنك لا تشكك في عدم المساعدة.

### [وجوب الاستماع خارج الصلاة]<sup>(٢)</sup>

وإذا<sup>(٣)</sup> خرجنا عن عهدة تفصيل وجوب الاستماع داخل الصلاة على طريق العين<sup>(٤)</sup>، فهذا أوان الشروع في تفصيل الاستماع خارجها؛ لأنه دين. فنقول: قد سبق منا<sup>(٥)</sup> من دلائل وجوبه على طريق العين جانب الصلاة<sup>(٦)</sup>، والآن نبين منها جوانب أخرى تأكيداً وتشديداً، ونذكر من المسائل المتعلقة به

(١) في (ق): (قال).

(٢) ما بين المعقوفتين أضفته للزومه.

(٣) في (ق) و(خ): (هذا وإذا).

(٤) قال اللكنوي: «وذكر أكثر أصحابنا أن «القراءة خلف الإمام» عند أبي حنيفة وأصحابه مكروه تحريماً، بل بالغ بعضهم، فقالوا بفساد الصلاة به، وهو مبالغة شنيعة يكرهها من له خبرة بالحديث، وعلّلوا الكراهية بورود التشدد عن الصحابة، وفيه: أنه إذا حقق آثار الصحابة بأسانيدها، فبعد ثبوتها إنما تدل على إجزاء قراءة الإمام عن قراءة المأموم، لا على الكراهة، والآثار التي فيها التشدد لا تثبت سنداً على الطريق المحقق. فإذا القول بالإجزاء فقط من دون كراهة أو منع أسلم، وأرجو أن يكون هو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه؛ كما قال ابن حبان: وإنما اختار أهل الكوفة ترك القراءة خلف الإمام فقط، لا أنهم لم يجيزوه». «التعليق الممجد على موطأ محمد» شرح لـ «موطأ مالك» برواية محمد بن الحسن (١: ٤١٣).

وينظر: «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (٢: ٥) برقم (٥٢٤).

(٥) سقط من (ش).

(٦) سقط من (ق) و(خ) و(ش).

طرفاً عديداً، نبرز فيها ممّا لم يقرع<sup>(١)</sup> الأسماع شيئاً جديداً، لعلك تكون<sup>(٢)</sup> بما منّا عليك على الخصامين شديداً.

فأقول: في «البحر الرائق»: «لَمَّا كَانَ الْعَبْرَةُ إِنَّمَا هُوَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِخُصُوصِ السَّبَبِ، وَجِبَاسِ اسْتِمَاعِ لِقَاءِ الْقُرْآنِ خَارِجِ الصَّلَاةِ أَيْضاً؛ وَلِهَذَا قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ: رَجُلٌ يَكْتُبُ الْفَقْهَ، وَبِجَنَبِهِ رَجُلٌ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَلَا يُمْكِنُهُ اسْتِمَاعُ الْقُرْآنِ، فَالْإِثْمُ عَلَى الْقَارِئِ<sup>(٣)</sup>، وَعَلَى هَذَا لَوْ قُرَأَ عَلَى السَّطْحِ فِي اللَّيْلِ جَهْراً وَالنَّاسُ نِيَامٌ يَأْتُمُ<sup>(٤)</sup>، وَفِي «الْقُنْيَةِ»<sup>(٥)</sup> وَغَيْرِهَا: وَالصَّبِي إِذَا كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَأَهْلُهُ يَشْتَغِلُونَ بِالْأَعْمَالِ وَلَا<sup>(٦)</sup> يَسْتَمْعُونَ إِنْ كَانُوا شَرَعُوا فِي الْعَمَلِ قَبْلَ قِرَاءَتِهِ لَا يَأْتُمُونَ وَإِلَّا أَثْمُوا»<sup>(٧)</sup> انتهى.

قلت: في قوله: «وإلا أثموا» دلالة على أنهم إن شرعوا في العمل بعد قراءته

(١) في (ش): (يقرأ) وهو تصحيف.

(٢) سقط من (ق).

(٣) ينظر: «التجنيس والمزيد»، للمرغيناني (١: ٤٧٥).

(٤) «خلاصة الفتاوى»، للشيخ طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (ت ٥٤٢هـ): و/ ٣٠ ب. وينظر: «التاتارخانية» (١: ٥٠٤).

(٥) في (ق): (المنية) وهو تصحيف. ينظر: «قنية المنية»: و/ ٩٢، و«قنية المنية لتتميم الغنية»، لمختار بن محمود بن محمد الزاهدي أبي الرجا الغزميني، من أكابر فقهاء الحنفية استصفاهها من «منية الفقهاء» وهو تلميذ لصاحبها، من كتبه: «الحاوي في الفتاوى»، و«المجتبى» شرح به «مختصر القدوري» في الفقه، توفي سنة (ت ٦٥٨هـ). ينظر: «كشف الظنون» (٢: ١٣٥٧)، و«الأعلام» (٧: ١٩٣)، و«غنية المتملي»، للحلي: و/ ٢١٦ ب.

(٦) في (س): (فلا)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش)، وهو نص الموجود في «البحر الرائق» (١: ٣٦٤).

(٧) «البحر الرائق» (١: ٣٦٤).



يأثمون سواء شرعوا معاً كما هو النادر، أو شرعوا واحداً بعد واحد كما هو الأكثر، ولا يخفى أن كونهم آثمين على تقدير الشروع واحداً بعد واحد يكون الاستماع فرض عين؛ إذ لو كان فرض كفاية لما تحقق الإثم في حقهم، بل في حق الأخير منهم.

فإن قلت: على تقدير كون الاستماع فرض كفاية أيضاً يتحقق الإثم في حقهم ولو تركوا واحداً بعد واحد.

قلت: المذكور فيما بينهم كون المجموع آثمين إذا تركوا الواجب عن أصله، أما إذا ترك البعض المباشرة بالواجب مع كفاية البعض الباقي، [ثم ترك الباقي] <sup>(١)</sup>، فالظاهر أن الإثم عليه دون غيره لتعيينه لأداء <sup>(٢)</sup> الواجب، ألا ترى أنه إذا قام رجل وترك كتابه في مجلس فإن حفظه واجب على أهل المجلس بطريق الكفاية، ثم إذا قاموا واحداً بعد واحد، فالضمان على الأخير لتعيينه للحفظ والمسألة مذكورة في الكتب <sup>(٣)</sup>، ولئن تنزلنا عن ذلك فالمستفاد من كونهم آثمين إذا شرعوا في العمل بعد قراءته كون كل واحد منهم آثماً وقت شروعه في العمل، وهذا مقتضى كون الاستماع فرض عين؛ إذ لو كان فرض كفاية لكان إثمهم وقت شروع الأخير، والمقام <sup>(٤)</sup> يتحمل كلاماً فوق هذا <sup>(٥)</sup>.

(١) سقط من الأصل، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش)، مناسبة للسياق.

(٢) في (ق): (عند أداء).

(٣) ينظر: «المحيط البرهاني» (٥: ٥٢٨)، و«الاختيار لتعليل المختار»، لأبي الفضل الموصلي الحنفي (٣: ٢٩).

(٤) في (ق): (والكلام).

(٥) في الأصل: (فوقه)، والصواب ما أثبتته من (ق)، و(خ) و(ش)، وهو الأنسب للسياق.

وفي «المحيط»: «يكره رفع الصوت بها - أي: قراءة القرآن - لأن فيه منع غيره عن شغله، فإنه يلزمه الاستماع»<sup>(١)</sup> انتهى.

قلت: إن منع القارئ غيره على طريق العموم، بل منع الواحد المبهم<sup>(٢)</sup> عن شغله بسبب لزوم الاستماع يدل على كون الاستماع فرض عين؛ إذ لو كان فرض كفاية لما لزم منع الغير على طريق<sup>(٣)</sup> العموم، بل منع الواحد المبهم في الاشتغال معاً، أو الأخير في الاشتغال واحداً بعد واحد.

وفي «شرح التحفة»<sup>(٤)</sup> نقلاً عن الإمام ظهير الدين التمرتاشي<sup>(٥)</sup>: «لا يقرأ القرآن جهراً»<sup>(٦)</sup> عند المشتغلين بالأعمال<sup>(٧)</sup>؛ لما فيه من قطعهم عن الأعمال، أو ترك الاستماع»<sup>(٨)</sup> انتهى.

(١) «المحيط البرهاني» (٥: ٣١٤).

(٢) قوله: (بل منع الواحد المبهم) سقط من (ق) و(خ) و(ش).

(٣) سقط من الأصل، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش) مناسبة للسياق.

(٤) وهو كتاب «منحة السلوك في شرح تحفة الملوك»، للبدر العيني: محمود بن أحمد بن موسى ابن أحمد، أبي محمد، بدر الدين العيني الحنفي، مؤرخ ومحدث وفقه، من كتبه: «عمدة القاري في شرح البخاري»، «مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار»، و«منحة السلوك في شرح تحفة الملوك»، وهي شرح لـ«تحفة الملوك» في الفروع لزين الدين محمد بن أبي بكر حسن الرازي الحنفي. وتوفي البدر العيني سنة (٨٥٥هـ). ينظر: «الضوء اللامع» (١٠: ١٣١)، و«كشف الظنون» (١: ٣٧٤)، و«الأعلام» (٧: ١٦٣).

(٥) هو أحمد بن أبي ثابت إسماعيل بن محمد التمرتاشي ظهير الدين أبو العباس الخوارزمي، الحنفي، من مصنفاته: «شرح الجامع الصغير»، و«فتاوى التمرتاشي»، و«فرائض التمرتاشي»، توفي سنة (٦٠١هـ). ينظر: «تاج التراجم» (ص ٣٤)، و«هدية العارفين» (١: ٤٦).

(٦) سقط من (ش).

(٧) قية المنية: و/ ٩٣أ.

(٨) ينظر: «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» (١: ٥٨).

قلت: لزوم أحد الأمرين يدل على فرضية<sup>(١)</sup> العين؛ إذ لو كان فرض كفاية لما لزم قطعهم عن الأعمال، ولا ترك الاستماع، بل قطع واحد منهم ليستمع. وفي «المنية بعلامة نج»<sup>(٢)</sup>: «امرأة تغزل في البيت ليس لأحد أن يقرأ معها جهراً»<sup>(٣)</sup> انتهى.

قلت: لا يخفى دلالته على كون الاستماع فرض عين؛ إذ لو لم يكن كذلك لم يلزم استماع المرأة<sup>(٤)</sup>، بل كفى استماع الغير، فلزم حينئذٍ ألا يكون لقوله: «ليس لأحد أن يقرأ معها» وجه.

وفي «التاتارخانية»<sup>(٥)</sup> نقلاً عن «اليتيمة»<sup>(٦)</sup>: «سألت أبا حامد<sup>(٧)</sup> عن المدرس

(١) في الأصل: (فرض)، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش)، وهو الأنسب للسياق.

(٢) يقصد به: نجم الدين البخاري، أو نجم الأئمة الحكيمي. «قنية المنية»: و/ ٦.

(٣) سقط من الأصل، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش)، وهو الأنسب للسياق.

(٤) في الأصل: (القراءة)، وهو تصحيف، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش)، وهو الأنسب للسياق.

(٥) وهو كتاب «تاتارخانية في الفتاوى»، للإمام الفقيه عالم بن علاء الدين الحنفي، و«التاتارخانية»

قيل: إن مؤلفها سماها: «زاد المسافر» أيضاً، توفي سنة ٧٨٦هـ. «كشف الظنون» (١: ٢٦٨)،

و«هدية العارفين» (١: ٤٣٥).

(٦) وهو كتاب «يتيمة الفتاوى»، يأخذ عنه بدر الرشيد في كتابه «ألفاظ الكفر» و«التاتارخانية». قاله

سجاد حسين محقق كتاب «التاتارخانية» وَلَمْ يذكر اسم مصنفها (١: ٥٠). أو «يتيمة الدهر

في فتاوى أهل العصر»، للترجماني، محمد بن محمود بن محمد بن حسن الخوارزمي علاء

الدين الحنفي (ت ٦٤٥هـ). ينظر «كشف الظنون» (٢: ٢٠٤٩). وأرجح «يتيمة الفتاوى»؛

لأنني تبعت مخطوطة «يتيمة الدهر» وَلَمْ أعثر على النص.

(٧) هو أبو حامد فضل بن محمد بن علي الفقيه، تتلمذ على الشيخ عبد الرحيم العتابي المروزي،

وكان مناظراً صاحب عبارة (ت ٥٣٥هـ). ينظر: مخطوط «يتيمة الدهر»، و ٢٥٦ / ب.

إذا سبق في المسجد، وفي موضع آخر بقربه مُقرئ يُقرئ الناس القرآن، وهو بحال لو سكت عن قراءة السَّبِق لسمعه، هل هو <sup>(١)</sup> يكون معذوراً في اشتغاله بالأشباق <sup>(٢)</sup>؟ فقال: نعم <sup>(٣)</sup> انتهى.

قلت: فيه دلالة على كون الاستماع فرض عين؛ لأن حال إقراء المقرئ الناس لا يخلو الناس من وجود مستمع بينهم؛ إذ الظاهر أنهم لا يقرؤون معه دفعة واحدة، بل بعضهم يقرأ وبعضهم يستمع إلى أن تجيء النوبة إليه، فإن <sup>(٤)</sup> كان عدم استماع المدرس من جهة كونه معذوراً [بالأشباق، حتى لو لم يكن معذوراً] <sup>(٥)</sup> به لما أمكنه ترك الاستماع مع وجود المستمع من الناس، فقد دلَّ على كون الاستماع فرض عين.

وفي «فيض الكركي» <sup>(٦)</sup> نقلاً عن «الروضة»: «لا يسلم في خمسة مواضع <sup>(٧)</sup>: عند القراءة جهراً، وعند مذاكرة العلم، وعند الأذان والإقامة، والخطبة يوم

(١) سقط من (ق) و(خ) و(ش).

(٢) الأشباق: جمع سَبَق؛ بمعنى: الدرس، وهي كلمة شائعة في بلاد الهند والعجم بهذا المعنى.

(٣) ينظر: «قنية المنية»: و/ ٩٢، و«بريقة محمودية» (٣: ٢٦٨). وَلَمْ أعثر على النص في

«التاتارخانية» مع كثرة بحثي.

(٤) في (ق) و(خ): (فإذا).

(٥) سقط من (ش).

(٦) إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل الكركي، أبو الوفاء، برهان الدين، قاض من

فقهاء الحنفية، من كتبه: «فيض المولى الكريم على عبده إبراهيم»، ويسمى: «الفتاوى»،

توفي سنة (٩٢٢هـ). ينظر: «كشف الظنون» (٢: ١٣٠٤)، و«شذرات الذهب» (١٠: ١٤٧)،

و«الأعلام» (١: ٤٦)، و«معجم المؤلفين» (١: ٤٦).

(٧) في (ق): (مواضع خمسة).

الجمعة، وعند الاشتغال بالصلاة، وليس أحد<sup>(١)</sup> إلا يصلي»<sup>(٢)</sup> انتهى.

قلت: في<sup>(٣)</sup> عدم ذكره في مادة القراءة<sup>(٤)</sup>: «وليس أحد إلا يقرأ»، كما قال في مادة الصلاة: «وليس أحد إلا يصلي» [دلالة على]<sup>(٥)</sup> أنه لا يُسَلَّم، سواء قرأ الجميع أو قرأ واحد منهم واستمع الباقيون، وقد صرح به في «الروضة» في موضع آخر؛ حيث قال: «ويكره السَّلام عند قراءة القرآن، حتى<sup>(٦)</sup> إذا دخل رجل على قوم وهم يقرؤون القرآن<sup>(٧)</sup>، أو أحدهم يقرأ: يُكره السَّلام، ولو سلَّم يأثم المسلم»<sup>(٨)</sup> انتهى.

وفي<sup>(٩)</sup> «الظهيرية»: «لو كان<sup>(١٠)</sup> أحدهم يقرأ والباقيون ساكتون لا يُسَلَّم عليهم؛ لأنه يشغلهم عن الاستماع»<sup>(١١)</sup> انتهى.

قلت: وأنت خير بأنَّ تَقَرَّرَ الإثم على المسلم عند قراءة أحدهم واستماع

(١) في (س): (واحد)، وفي (خ): (لأحد)، والأولى ما أثبتته من (ق)، ولقوله بعد ذلك: «وليس أحد إلا يقرأ»، فهو أعاد اللفظ الأول بإنابة لفظ القراءة عن الصلاة، ثُمَّ كررها بعد ذلك بلفظ (أحد).

(٢) ينظر: «رد المحتار على الدر المختار»، لابن عابدين (١: ٦١٨).

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في (ق) و(خ) و(ش) زيادة: (قوله).

(٥) زائدة من (ق) و(خ) و(ش)، مناسبة للسياق.

(٦) سقط من (ق).

(٧) سقط من (ق) و(خ).

(٨) ينظر: «البحر الرائق» (٢: ١٠)، و«رد المحتار على الدر المختار» (١: ٦١٧).

(٩) في (ش) زيادة: (الفتاوى).

(١٠) سقط من الأصل، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

(١١) ينظر: «المبسوط» (٢: ٢٨-٢٩).

الباقيين يدلُّ على كون الاستماع فرض عينٍ يجب على جميع الباقيين والمُسلَّم؛ إذ لو لم يكن كذلك، بل فرض كفاية، فليستمع البعض القراءة، وليجب البعض السَّلام، فمن أين الإثم؟!

وفي «جامع الفتاوى»<sup>(١)</sup> نقلًا عن «جوامع»<sup>(٢)</sup> الأحكام<sup>(٣)</sup>: «المصلي إذا ذهب المسجد يوم الجمعة، لا يصلي تحية المسجد إذا كانوا يقرؤون القرآن في المحفل؛ لأن استماع القرآن فرض، وتحية المسجد سنة»<sup>(٤)</sup>.

وفي «البزازية»<sup>(٥)</sup>: «لا يأتي بالتحية حال ما يُقرأ القرآن في المسجد إذا سمع؛ لأنه لا سنة»<sup>(٦)</sup> في حق من دخل بنية الفرض، فلم تكن التحية سنة<sup>(٧)</sup>. والاستماع فرض، فلا يترك الفرض بما ليس بسنة»<sup>(٨)</sup>.

والعلامتان ابن الكمال<sup>(٩)</sup> وأبو السعود - رحمهما الله الملك الودود -

(١) «جامع الفتاوى»، للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحنفي السمرقندي (ت ٥٥٦هـ). ينظر: «كشف الظنون» (١: ٥٦٥).

(٢) في (س): (جامع)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(خ)، وهو ما نص عليه السمرقندي في «جامع الفتاوى».

(٣) لم يتبين لي معرفة هذا الكتاب أو مصنفه مع كثرة بحثي عنه.

(٤) «جامع الفتاوى»، محمد بن يوسف السمرقندي (ت ٥٥٦هـ)، مخطوطة جامعة الملك سعود: و/ ٢١ ب.

(٥) «الفتاوى البزازية»، للشيخ العلامة محمد بن محمد بن شهاب الكردي الشهير بالبزازي (ت ٨٢٧هـ). ينظر: «كشف الظنون» (١: ٢٤٢)، و«الأعلام» (٧: ٤٥).

(٦) في «الفتاوى البزازية»: (تحية) (١: ٢٨).

(٧) أي لا تُعدُّ التحية سنة عند دخول الفرض وهو الاستماع.

(٨) «الفتاوى البزازية» (١: ٢٨).

(٩) ابن الكمال؛ يعني به: شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، وهو =

لما استفتي منهما بأنَّ رجلاً إذا دخل المسجد يوم الجمعة، هل يصلي تحية المسجد أم يستمع القرآن؟ أجابا بأنه يستمع القرآن.

وأجاب العلامة أبو السعود أيضاً: «بأنه<sup>(١)</sup> يصلي في مكان بعيد ويستمع<sup>(٢)</sup>». وأجاب أيضاً: «بأنه يجوز أن يصلي إن شرع وقت وقفهم في رأس الآية» انتهى. قلت: ولا يخفى دلالة ما ذكر أيضاً على كون الاستماع فرض عين؛ إذ لو كان فرض كفاية لكفى استماع غيره ممن سبقه.

[وفي «جامع الفتاوى»: «يُكره قراءة القرآن عند الدفن، بل يقرأ قبله أو بعده؛ لفوات الاستماع بالاشتغال إلى الدفن عن أكثر الجماعة»<sup>(٣)</sup> انتهى.

قلت: وهذا أيضاً يدلُّ على كون الاستماع فرض عين؛ إذ لو كان فرض كفاية لَمَا كره قراءة القرآن لفوات الاستماع عن أكثر الجماعة.

فإن قلت: دلالته عليه موقوفة على كون كراهة القراءة تحريمية، فمن أين لك هذا؟

قلتُ: من أن المراد بالاستماع المذكور: الاستماع المأمور به وهو واجب، وما يكره لفوات الواجب<sup>(٤)</sup> فكراهته تحريمية، ومن أن المكروه إذا أطلق في كلامهم فالمراد منه: التحريم؛ إلا أن ينص على كراهة التنزيه، صرح به صاحب

= العالم التركي المعروف بكثرة تصانيفه وتنوعها، له كتاب الفتاوى باللغة العربية والتركية، توزعت نسخ منه في مكتابات العالم، ذكرت بعضها في القسم الدراسي.

(١) سقط من (ق).

(٢) سقط من (ش).

(٣) «جامع الفتاوى»، للسمرقندي: و/ ٢٣ أ.

(٤) سقط من (ق).

«البحر» عند شرح قول صاحب «الكنز»: «والهرة، والدَّجاجة المَخْلَلة»<sup>(١)</sup>، وسباع الطير، وسواكن مكروهة»<sup>(٢)</sup> [٣].

ومن هذا التحقيق، الذي بالقبول حقيق<sup>(٤)</sup>، ظهر أنَّ الشَّيخ إبراهيم الحلبي<sup>(٥)</sup> لم يُصَبِّ في جعل استماع القرآن إذا قرئ فرض كفاية كما يفصح عنه «شرحه الكبير للمنية»<sup>(٦)</sup>، فهذه المرتبة لك غنية، وعليك الإحاطة بالأطراف، والإماطة بالاعتساف، وملاحظة نفع السابق في اللاحق، واللاحق في السابق، فإنَّ سعينا هذا إن شاء تعالى للواقع مطابق، وعلى أقرانه فائق.

وإذا علمت أنَّ مواضع الحرج والعذر مستثناة وإنَّ لم يصرِّح، فقد حصلت لك ضابطة كلية، تسهل عندها معرفة أحكام المسائل، لكنَّ الوعد يقتضي بعض البيان.

(١) في جميع النسخ: (المخلات)، والصواب ما أثبتته من «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» (١: ١٣٧). والدجاجة المخللة (بتشديد اللام): هي المرسلّة التي تخالط النجاسات، وليست محبوسة في حظيرة أو بيت لتعلف علفاً، كما في «رد المحتار» (١: ٣٢٢).  
(٢) ينظر: «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» (١: ١٣٧)، و«تبيين الحقائق» (١: ٣٣). ويقصد بسواكن البيوت: الفأرة والحية والعقرب وغيرها. ينظر: «الاختيار لتعليل المختار» (١: ١٩).

(٣) سقط من (ش).

(٤) سقط من (ق).

(٥) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي: فقيه حنفي، من أهل حلب، تفقه بها وبمصر، أشهر كتبه: ملتقى الأبحر، وغنية المتملي في شرح منية المصلي (ت ٩٥٦هـ). ينظر: «شذرات الذهب» (١٠: ٤٤٤)، و«الأعلام» (١: ٦٦-٦٧).

(٦) مخطوطة غنية المتملي في شرح منية المصلي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ)، وقد طُبِعَ الكتاب طبعة قديمة سنة (١٣٢٥هـ) ولم أقف عليها.



فأقول: في «القنية» بعلامة حم<sup>(١)</sup>، عن أبي نصر الدبوسي<sup>(٢)</sup>: «يكتب<sup>(٣)</sup> الفقه وبجنبه رجل<sup>(٤)</sup> يقرأ القرآن ولا يمكنه الاستماع مع الكتابة، ولا البراح منها، فالإثم على القارئ»<sup>(٥)</sup> انتهى.

[قلت: الذي يستفاد منه: هو أنه لو لم يمكنه الاستماع مع الكتابة ولا البراح منها، فالإثم على القارئ]<sup>(٦)</sup>، ولو أمكنه الاستماع مع الكتابة أو البراح منها، فلم يستمع مع الكتابة أو لم يبرح منها ليستمع، فالإثم على الكاتب لا على القارئ؛ لعدم تحقق العذر حينئذٍ. وهذا صريح في أنه إن تحقق العذر في ترك الاستماع يترك، ويكون الإثم على القارئ، وإن لم يتحقق فلا يترك، ويكون الإثم على التارك<sup>(٧)</sup>، وهو مقتضى الضابط الذي ذكرنا.

ومنه يعلم أن معنى قول صاحب «الخلاصة»<sup>(٨)</sup>: ولا يمكنه استماع القرآن

(١) اختصر صاحب القنية أسماء أعلام الحنفية برموز تتكون من حروف والمقصود به هنا: أبو حامد السرخسي وهو أحمد بن محمد السرخسي الشجاعى البلخي (ت ٤٨٢ هـ). ينظر: مخطوطة «قنية المنية»: و/ ٦.

(٢) أبو نصر الدبوسي إمام كبير من أئمة الشروط، من مصنفاته: الشروط الأوسط، ينظر: «الجواهر المضية» (٢: ٢٦٨). و«كشف الظنون» (٢: ١٠٤٦). وَلَمْ أعثر له على ترجمة وافية.

(٣) في الخلاصة، وتبيين الحقائق زيادة (رجل) ينظر: «تبيين الحقائق» (١: ١٣٢)، و«فتح القدير» (١: ٣٤٢).

(٤) سقط من (ش).

(٥) «قنية المنية»: و/ ٩٣ أ.

(٦) زائدة في (ق) و(خ) و(ش).

(٧) في (ق): (القارئ).

(٨) «خلاصة الفتاوى»: و/ ٣٠ ب.

مع الكتابة، أو البراح منها، وأنَّ عدم كون أهل<sup>(١)</sup> الصبي آثمين على<sup>(٢)</sup> تقدير الشروع في العمل قبل قراءته مقيد<sup>(٣)</sup> بعدم كونهم قادرين على الاستماع مع العمل، ولا على البراح منه للاستماع، فإنَّهم<sup>(٤)</sup> حينئذٍ لا يأثمون لتحقيق العذر. أمَّا إذا قدرُوا على الاستماع مع العمل، ففعلوا العمل بلا استماع، أو على البراح من العمل، فلم يبرحوا ليستمعوا، فيأثمون؛ لانتفاء العذر، وكذا كونهم آثمين على تقدير الشروع في العمل بعد قراءته<sup>(٥)</sup> مقيد بأحد الأمرين:

أحدهما: ترك الاستماع مع القدرة عليه<sup>(٦)</sup> مع<sup>(٧)</sup> العمل.

[وثانيهما: ترك الاستماع مع القدرة عليه بالبراح من العمل]<sup>(٨)</sup>.

وما في «المحيط»: من كراهة رفع الصَّوت بقراءة القرآن؛ بناءً على أنَّ فيه منع غيره عن شغله للزوم الاستماع<sup>(٩)</sup>، وما في «شرح التحفة»: من أنَّه لا يقرأ القرآن جهراً عند المشتغلين بالأعمال؛ لما فيه من قطعهم عن الأعمال، أو ترك الاستماع، وما في «المنية»<sup>(١٠)</sup> بعلامة نج» من عدم جواز قراءة أحد جهراً

(١) سقط من (ش).

(٢) في (ق): (مع).

(٣) سقط من (ش).

(٤) في (ش): (منهم)، وهو تصحيف.

(٥) في (س): (قراءة)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(خ).

(٦) في (س) زيادة: (البراح)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش) مناسبة للسياق.

(٧) في (س): (من)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(ش) مناسبة للسياق.

(٨) زائدة من (ق) و(خ) وهو الصحيح، فلا يستقيم المعنى إلا بها.

(٩) ينظر: «المحيط البرهاني» (٥: ٣١٣-٣١٤).

(١٠) «منية الفقهاء»، لفخر الدين بدیع بن أبي منصور العراقي الحنفي، و«الجواهر المضية» (٢: ٣٦٣)،

و«كشف الظنون» (٢: ١٨٨٦).

عند غزل المرأة في البيت، مقيدة أيضاً بعدم إمكان الاستماع مع العمل، وعدم إمكان البراح منه.

وما في «المحيط» يحتاج إلى نوع توضيح: وهو أنه إن شرع القارئ في القراءة قبل الشغل أو بعده، فإمّا أن يمكن الاستماع مع الشغل أو البراح منه أو لا، فإن كان الأول لا كراهة في رفع الصوت؛ بناء على أن فيه منع غيره عن شغله؛ لأن في صورة إمكان الاستماع مع الشغل لا منع<sup>(١)</sup> عن الشغل، وفي صورة إمكان البراح منه لا ضرر في المنع، وإن كان الثاني ففي رفع الصوت كراهة؛ بناء على أن فيه منع غيره عن شغله للزوم الاستماع، وإن لم يكن ممنوعاً عنه، وكان مريضاً في ترك الاستماع بسبب العذر.

فإن قلت: الذي يفهم من كلامك جواز الاستماع مع العمل، فمن أين لك هذا؟

قلت: من قوله: «ولا يمكنه الاستماع مع العمل»، وقد ذكر في «القنية»: يجوز للمحترف كالحائك<sup>(٢)</sup> والإسكاف قراءة القرآن إذا لم يشغل عمله قلبه عنها<sup>(٣)</sup>. وفي «فتح القدير»: «لو قرأ عند النسيج ونحوه من الأعمال، أو هي عند الغزل ونحوه، إن كان القلب حاضراً غير مشغول لا يكره»<sup>(٤)</sup> انتهى.

فإذا جازت القراءة مع العمل عند عدم الاشتغال، فجواز الاستماع مع

(١) هكذا في جميع النسخ، ولعل الصواب (يمنع) فيكون المعنى على هذه الصورة: إمكان الاستماع مع الشغل لا يمنع المرأة عن الشغل، فهو مباح، لا كراهة فيه.

(٢) في (ش): (والحائك).

(٣) «قنية المنية»: و/ ٩٢، و«الفتاوى الهندية» (٥: ٣١٧).

(٤) «فتح القدير» (١: ٣٤٢).

العمل عنده أولى، وهذا<sup>(١)</sup> الظاهر من إطلاق المسألة وسوقها، لا سيما في ذيل مسألة المدرس؛ إذ مسألة المدرس مذكورة في «القنية أيضاً بعلامة حم» مذيلة بهذه المسألة عدم اختلاف الحكم بالكتابة قبل القراءة وبعدها، أمّا كون الحكم ما ذكر على الأوّل فلا يحتاج إلى البيان، وأمّا كونه كذلك على الثاني، فلائنه إذا شرع القارئ في القراءة، ثمّ شرع الكاتب في الكتابة، والحال أنّ الكاتب لا يقدر على الاستماع مع الكتابة، ولا على البراح منها، فلا يَأْثُم؛ لكونه معذوراً، بل يكون الإثم على القارئ؛ من جهة أنّ اللازم عليه حينئذ ترك الجهر من وقت شروع الكاتب في الكتابة.

وأما ما في «القنية بعلامة ظم»<sup>(٢)</sup>: «يكتب»<sup>(٣)</sup> الفقه أو يكرر منه، وغيره يقرأ القرآن، لا يلزمه الاستماع<sup>(٤)</sup>؛ لأن النبي ﷺ دخل على أصحابه وهم في المسجد حلقتان: حلقة في مذاكرة الفقه، وحلقة قراءة القرآن، فجلس في حلقة مذاكرة الفقه، ولو لزم الاستماع لما فعل ذلك»<sup>(٥)</sup> انتهى.

(١) في (ق) و(خ) و(ش): (ثم).

(٢) يقصد به: ظهير الدين المرغيناني أبو الحسن علي بن عبد العزيز، فقيه حنفي، صنف في علم الشروط والسجلات، وله فتاوى. اختلف في سنة ووفاته، فقيل: توفي سنة (٥٠٦هـ)، وقيل: قرابة سنة (٦٠٠هـ). ينظر: «كشف الظنون» (٢: ١٢٩٨)، و«معجم المؤلفين» (٣: ٢٦٣).

(٣) في (ق) و(خ) و(ش) زيادة: (من).

(٤) ينظر: «الفتاوى الهندية» (٥: ٣٢٨).

(٥) «قنية المنية»: و/ ٩٢أ. وَلَمْ أَعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ، إلا أنني وقفت على حديث عن عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ مر بمجلسين في مسجده، فقال: «كلاهما على خير، وأحدهما أفضل من صاحبه. أمّا هؤلاء فيدعون الله ويرغبون إليه، فإن شاء أعطاهم، وإن شاء منعهم، وأمّا هؤلاء فيتعلمون الفقه =

ففي دلالة دليله على المدعي بحث؛ إذ يجوز أن يكون جلوسه - عليه السلام - في مذاكرة الفقه؛ لعدم كونه مانعاً عن<sup>(١)</sup> استماعه - عليه السلام - لقراءة القرآن؛ لكمال قوته - عليه السلام - فإنهم قالوا: يتيسر التوجه التام إلى شيئين دفعة للمتجردين عن العوائق البشرية ولذوي النفوس القوية، ويجوز أن يكون جلوسه - عليه السلام - فيها لعلمه بسبقها، فإنه إذا سبقت مذاكرة الفقه، يكون قارئ القرآن جهراً آثماً، فلا يكون الاستماع حينئذٍ فرضاً، ولو تعين<sup>(٢)</sup> جلوسه في حال عدم علمه بسبق المذاكرة يجوز أن يكون عدم استماعه لعدم تعيين كونه فرضاً بسبب عدم تعيين سبق القراءة.

على أنه لو دلَّ على لزوم الاستماع، فإنما يدل على عدم لزومه فيما إذا اجتمع قراءة الفقه وقراءة القرآن، وأما دلالته على عدم لزومه فيما إذا اجتمع كتابة الفقه وقراءة القرآن فكلاً<sup>(٣)</sup>؛ إذ ليست<sup>(٤)</sup> كتابة الفقه في معنى قراءته حتى تلحق بها، نعم إن<sup>(٥)</sup> كانت كتابة ذلك الكاتب موقوفاً عليها لقراءة الفقه، فيدلُّ

= والعلم، ويعلمون الجاهل، فهم أفضل، وإنما بعثت معلماً». قال: ثُمَّ جلس فيهم. «سنن الدارمي» (١: ٣٦٥) برقم (٣٦١)، قال حسين سليم أسد محقق الكتاب: «في إسناده ضعيفان: عبد الرحمن بن زياد، وعبد الرحمن بن رافع». وينظر: «مسند البزار» (٦: ٤٢٨) برقم (٢٤٥٨)، و«الزهد لابن المبارك» (ص ٤٨٨) برقم (١٣٨٨)، و«المعجم الكبير» (١٣: ٥١) برقم (١٢٥). والحديث ضعيف؛ لأن فيه ثلاثة رواة ضعفاء، ومداره عليهم. ينظر: «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (١: ٧٧-٧٨).

(١) سقط من (ق).

(٢) في (ش): (تبين).

(٣) في (ق): (فلا).

(٤) في (ش): (وليست).

(٥) في (ق) و(خ) و(ش): (إذا).

على عدم لزومه، لكنَّ الظاهر من وضع المسألة الإطلاق، والتقييد<sup>(١)</sup> بكونها موقوفاً عليها بعيد، وعلى كل تقدير البحث باقٍ، فتأمل<sup>(٢)</sup>.

نعم إنَّ المدَّعى ثابت لكن بطريق آخر، أمّا في الكتابة فبطريق عدم إمكان الاستماع مع الكتابة ولا البراح منها<sup>(٣)</sup>، على ما قال الدبوسي.

وأما في التكرار فبطريق أنَّ العلم فرض لا سيَّما الفقه. في «البزازية»: «ما لا بد منه من الفقه فرض عين<sup>(٤)</sup>. قال في «الخزانة»<sup>(٥)</sup>: «وجميع الفقه لا بُدَّ منه»<sup>(٦)</sup> انتهى. مع أنَّ المقصود من الاستماع يحصل منه، بل حصوله منه أكثر من حصوله من الاستماع لتوقفه على شرائط، ولهذا ذكر في «القنية» بعلامة بو<sup>(٧)</sup>: «في المسجد عِظَةٌ وقراءة القرآن، فالاستماع إلى<sup>(٨)</sup> العِظَةِ أولى<sup>(٩)</sup>».

وما ذكر في «التاتارخانية» و«القنية» من مسألة المدرس أيضاً مبني عليه.

(١) في (خ): (التقيد).

(٢) سقط من الأصل، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

(٣) سقط من الأصل، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

(٤) ينظر: «الفتاوى البزازية» (١: ٢٠)، و«التاتارخانية» (١: ٥٠٠).

(٥) «خزانة الفتاوى»، للشيخ الإمام طاهر بن أحمد البخاري، الحنفي (ت ٥٤٢هـ) صاحب «الخلاصة». ينظر: «كشف الظنون» (١: ٧٠٢).

(٦) «الفتاوى البزازية» (١: ٢٠).

(٧) يقصده به: الشيخ الوبري عبد الخالق بن عبد الحميد بن عبد الله أبو الفضائل الوبري الخوارزمي الضرير الفقيه. قال أبو بكر بن الشعار في «عقود الجمان»: «كان من رؤساء أصحاب أبي حنيفة وأئمتهم عالماً مناظراً متكلماً أصولياً فصيحاً، وإليه كانت الفتوى والتدريس بخوارزم حافظاً للفقه والأشعار، وأستاذاً يشار إليه في الفنون الأدبية. توفي سنة (٦٠٨هـ). «الجواهر المضية» (١: ٢٩٨)، و«كشف الظنون» (٢: ١٢٣٠).

(٨) في (س): (في)، وما أثبتته من (ق) و(خ) مناسبة للسياق.

(٩) «قنية المنية»: و/ ٩٢أ، و«التاتارخانية» (١: ٥٠٤).

ومما ذكرنا<sup>(١)</sup> يظهر أن ما في «القنية بعلامة شم»<sup>(٢)</sup> شر<sup>(٣)</sup> من قياس قراءة الفقه عند قراءة القرآن على اشتغال أهل الصبي بالأعمال عند قراءته<sup>(٤)</sup> ليس بسديد<sup>(٥)</sup>، بل الظاهر في مسألة قراءة الفقه عدم الإثم مطلقاً، سواء شرع في قراءة الفقه قبل قراءة القرآن أو بعدها؛ كما لا يخفى على من يلاحظ الطريق المذكور في مسألة التكرار، ويلاحظ مسألة العِظة<sup>(٦)</sup> والدَّرس<sup>(٧)</sup>، والقيد الذي ذكره الدبوسي.

أما انفهام الإطلاق من الطريق المذكور، ومسألة العظة، فلا يحتاج إلى البيان، وأما انفهامه من مسألة الدرس؛ فلأن المنفهم من سوقها ومن الاستشكال<sup>(٨)</sup> والسؤال والجواب بأنه يكون معذوراً؛ [حيث إن كونه معذوراً]<sup>(٩)</sup> فرع لزوم الاستماع، وهو في الاشتغال بالأسباق بعد شروع المقرئ في الإقراء؛ لأن<sup>(١٠)</sup> في صورة إقراء المقرئ بعد شروع المدرِّس في الأسباق يكون القارئ آثماً، فلا يلزم حينئذٍ على المدرِّس الاستماع حتى يحتاج إلى القول بأنه يكون معذوراً بالدَّرس كون المدرس معذوراً في الاشتغال بالأسباق بعد شروع المقرئ، [وإذا جاز الاشتغال بالأسباق بعد شروع المقرئ]<sup>(١١)</sup>، ففي العكس أولى.

(١) في الأصل: (ذكر)، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش).

(٢) يقصد به: شرف الأئمة المكي. ينظر: «القنية»: و/ ٧، وَلَمْ أَعثر له على ترجمة.

(٣) «شرح أبي در» كما في «القنية»: و/ ١٠، وَلَمْ يتبين لي مصنف الكتاب.

(٤) ينظر: «قنية المنية»: و/ ٩٢، و«غنية المتملي»، للحلي: و/ ٢١٦ ب.

(٥) هنا يرد المنقاري على صاحب «القنية» قوله بقياس قراءة الصبي على قراءة الفقه.

(٦) في (ش): (الفقه).

(٧) في (ق): (والمدرس).

(٨) في (خ): (الاشتغال).

(٩) سقط من (ش).

(١٠) في الأصل: (لا)، وسقط من (ق)، وما أثبتته من (خ) و(ش)، وهو الأنسب للسياق.

(١١) زيادة في (ق) و(خ) و(ش).

وأما انفهامه من القيد الذي ذكره الدبوسي، فلأن كون القارئ آثماً، لما ترتب على عدم إمكان الاستماع مع الكتابة ولا البراح منها، ففي هذا المعنى لا فرق بين القبلية والبعدية.

لا يقال: يمكن تدارك صحة القياس بأن يقال: إن في مسألة الدرس إنما كان<sup>(١)</sup> المدرس معذوراً مطلقاً؛ بناء على أن الغالب امتداد إقراء المقرئ بخلاف الفقيه، فإنه إنما يكون معذوراً لو افتتح القراءة بالفقه قبل القراءة بالقرآن<sup>(٢)</sup> لا بعدها؛ لأن الغالب عدم امتداد قراءة القارئ؛ لأننا نقول على فرض صحة الفرق بالغلبة وعدم الغلبة: لا مجال للقول المذكور بعدما عرفت من طريق العذر الذي ذكرنا، ومسألة العظة، ومقتضى القيد الذي ذكره الدبوسي.

وأما<sup>(٣)</sup> كون القارئ على السطح جهراً والناس نيام آثماً، فقد قال الحلبي في «شرح المنية»: «إنه لا يخلو عن نظر»<sup>(٤)</sup> انتهى.

قلت: لعل وجهه أن النائم لا يُتصوّر منه الاستماع حتى يكون الإثم بترك الاستماع بعذر على القارئ، لكن يمكن الجواب عنه بأن وضع المسألة في القراءة على السطح في الليل جهراً، والقارئ إذا قرأ على السطح جهراً، فالظاهر أنه يوقظ النائم، فيتصوّر منه الاستماع، لكنه معذور في تركه؛ إذ النوم في الليل ضروري، فيكون الإثم على القارئ، [وبأن النائم]<sup>(٥)</sup> وإن لم يكن مستمعاً

(١) في (ش): (يكون).

(٢) سقط من (ق).

(٣) في (ق) و(خ) و(ش): (هذا وأما).

(٤) «غنية المتملي شرح منية المصلي»، لإبراهيم الحلبي: و/ ٢١٦ ب.

(٥) سقط من (ش).



بالفعل، لكن من شأنه الاستماع، فيكون الإثم بعدم الاستماع بهذا الاعتبار على القارئ، ألا ترى أنه لا يجوز قراءة القرآن عند المجنون بناء على عدم الاستماع، باعتبار أن من شأنه الاستماع، وإن لم يكن مستمعاً بالفعل.

وقد خطر ببالنا أولاً جواب آخر: وهو أن المراد بالنائم: مشارف النوم، لكن الظاهر من جعل الفقهاء حكم النائم كحكم المجنون كون المراد من النائم: النائم بالفعل، فتأمل.

وقد ذكر الحلبي نقلاً عن «القنية» مسألتين أخريين:

إحدهما: «لو كان القارئ في المكتب واحداً يجب على المارئين الاستماع، وإن كان أكثر ويقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم»<sup>(١)</sup>.

وثانيهما: «أنه يكره للقوم أن يقرأوا القرآن جملة»<sup>(٢)</sup>؛ لتضمنها ترك الاستماع»<sup>(٣)</sup>.

والمسألة الأولى تحتاج إلى نوع تفصيل: وهو أن وجوب الاستماع على المارئين حيث لا عذر لهم، فإنه حينئذ يجب الاستماع على كل واحد [منهم]<sup>(٤)</sup> إلى أن يُتِمَّ القراءة، أو إلى وقت وقف القارئ في رأس الآية وإن كان لهم عذر، فإن تحقق ذلك وقت التلاقي فلا يلزم عليهم الاستماع، فلينصرفوا، وإلا فليستمعوا إلى وقت تحقق<sup>(٥)</sup> العذر، ثم لينصرفوا، ويُعلم من هذا أن الوقت إذا

(١) «قنية المنية»: و/ ٩٢أ، و«غنية المتملي»، للحلبي: و/ ٢١٦ب.

(٢) سقط من (ق).

(٣) «قنية المنية»: و/ ٩١ب، و«غنية المتملي»، للحلبي: و/ ٢١٦ب.

(٤) زائدة من (ق) و(خ) و(ش).

(٥) في (ش): (يحتاج)، وهو تصحيف.

كان مضيقاً<sup>(١)</sup> يشرع المصلي في الصلاة حال قراءة القرآن، وإن كان متسعاً لا يشرع إلى وقت المضايقة.

ومما ينبغي [ألا يُغفل عنه]<sup>(٢)</sup>: أن ما قال الحلبي في آخر الفصل<sup>(٣)</sup> الذي ذكره في «شرح المنية» من أنه: «إذا قرأ في مواضع الاشتغال [يكون الإثم عليه دون أهل الاشتغال]<sup>(٤)</sup>؛ دفعاً للخرج في إلزامهم ترك أسبابهم المحتاج إليها»<sup>(٥)</sup> مجمل، تفصيله بحسب ما يستفاد من قوله: دفعاً للخرج... إلخ: هو أنه إذا قرأ وقت احتياجهم إلى الأسباب يكون الإثم على القارئ، حتى إذا قرأ وقت عدم احتياجهم يكون الإثم عليهم إذا تركوا الاستماع، ثم إذا قرأ وقت احتياجهم، وامتدت القراءة بحيث حصلوا في أثناء القراءة ما يحتاجون إليه<sup>(٦)</sup>، يكون الإثم إلى وقت التحصيل على القارئ، ثم يكون عليهم إذا<sup>(٧)</sup> تركوا الاستماع، وكذا إذا قرأ وقت عدم احتياجهم، وامتدت القراءة بحيث ثبت لهم في أثناء القراءة الاحتياج<sup>(٨)</sup>، يكون الإثم بترك الاستماع عليهم إلى وقت ثبوت الاحتياج، ثم يكون على القارئ، فإنَّ الصُّرورات تتقدر بقدرها،

(١) في الأصل: (ضيقاً)، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش)، وهو الأنسب للسياق.

(٢) سقط من (خ).

(٣) في (ق) و(خ) و(ش): (الأصل).

(٤) سقط من (ش).

(٥) ينظر: «غنية المتملي»: و/ ٢١٦ ب، و«حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح»

(١: ٢٢٨)، و«رد المحتار على الدر المختار»، لابن عابدين (١: ٥٤٦).

(٦) سقط من (ش).

(٧) في (ق) و(خ) و(ش): (إن).

(٨) في الأصل: (للاحتياج)، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ش)، وهو الأنسب للسياق.

فليكن هذا على ذُكْرٍ منك؛ فَإِنَّهُ يَنْفَعُكَ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ، فَخُذْ مَا صَفَا مِنْ كَلَامِهِ، وَدَعْ مَا كَدَرَ، فَلَا تَتَّقِدْ بِمَلَامِهِ، فَالْحَقُّ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ. وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَا<sup>(١)</sup> إِيْرَادَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْاسْتِمَاعِ، سَائِلًا مِنْ فَضْلِهِ أَنْ يَعْْمَ بِهِ الْإِنْتِفَاعَ، فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ وَالْبُلْدَانِ وَالْبَقَاعِ.




---

(١) فِي (ق) وَ(خ) وَ(ش): (قَصَدْنَا).



# رسالة الترفي وجوب لستماع الخطبة

تأليف  
شيخ الإسلام في الدولة العثمانية  
العلامة يحيى بن عمر الشهير بمنقاري زاده  
(١٠١٨ - ١٠٨٨ هـ)

دراسة وتحقيق  
د. أسامة عبد الوهاب حمد الحياتي  
استاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك في الجامعة العراقية



## المقدمة

لا شك أنَّ موضوع وجوب استماع الخطبة من المواضيع الفقهية الهامة؛ إذ تتعلق بعبادة المرء لربه سبحانه وتعالى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى: إنَّ هذه المسألة كانت محل نقاش بين الفقهاء في مختلف العصور والأزمان، وتظهر أهميتها في كل عصر ومصر، ولا سيما في هذه الأوقات التي تطور فيها العالم وازدهر بالتكنولوجيا الحديثة، واتخذ الناس مكبرات للصوت في الخطبة وقراءة القرآن في محفل يوم الجمعة، زيادة على كثرة الشواغل من هواتف نقالة وغيرها. وقد وردت أحاديث النبي ﷺ، وآثار الصحابة رضوان الله عليهم، وأقوال الأئمة الفقهاء بتقرير العينية في وجوب استماع الخطبة.

وبعد البحث والاطلاع على مؤلفات الفقهاء في هذه المسألة، لم أقف - مع كثرة بحثي - على مؤلف مستقل بهذه المسألة، وإنما وردت بعض الأحاديث والآثار والأقوال منشورة ومبثوثة في بطون الكتب.

وبعدَ تقليب النَّظَر، وزيادة البحث في المخطوطات، وقفتُ على هذه الرسالة القيِّمة، التي تناول فيها شيخ الإسلام منقاري زاده (ت ١٠٨٨هـ) هذه المسألة بالتفصيل، فاستعنتُ بالله تعالى وعزمتُ على إخراجها محققةً ومصححةً على أتم وجه؛ لئيفيدَ منها الدارسون والمُتخصِّصون.





## المبحث الأول

### الرسالة ومنهج المؤلف فيها

#### المطلب الأول

#### عنوان الرسالة، وتحقيق نسبتها إليه

#### أولاً: اسم الرسالة:

لم يسمَّ الشَّيخ المنقاري رسالته باسم معيَّن، وَلَمْ ينص عليه كما فعل في كتابه «الاتباع في مسألة الاستماع»، بل جاءت رسالته بلا عنوان ولا مقدمة.

وقد وقفت على نسخ من هذه الرسالة وجدتها في معظمها مقفوة بكتاب «الاتباع في مسألة الاستماع»، وبينهما فاصل أو صفحة فارغة، ولعل ذلك يعود إلى أنَّ المؤلف لما أنجز كتابه سُئِلَ عن هذه المسألة، فأجاب بهذه الرسالة القيِّمة، وأتبعها بكتاب «الاتباع»؛ لأن موضوعهما مشترك، وأصلهما آية الاستماع؛ إذ جعلها منطلقاً له في هذه الرسالة أيضاً كما فعل في كتاب «الاتباع»، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

ومع ما تقدم فقد وقفت على تسمية لهذه الرسالة، وجدتها مثبتة على طرة بعض النسخ باسم: «رسالة في وجوب استماع القرآن الكريم»، وكذلك وجدتها في بعض فهرس المخطوطات؛ لذلك سنحرر تسميتها ونسبتها في هذا المبحث بالتفصيل، كما يأتي:

• وقفت على نسخة نفسية في المكتبة الظاهرية بدمشق مكتوب في أولها: «رسالة في وجوب استماع القرآن العظيم، لعلامة الزمان شيخ الإسلام يحيى أفندي الشهير بمنقاري زاده رحمه الله تعالى»<sup>(١)</sup>.

• وكذلك عثرت على نسخة مخطوطة في مكتبة غازي خسرو في البوسنة باسم: «رسالة في وجوب استماع القرآن العظيم، لعلامة الزمان شيخ الإسلام يحيى أفندي الشهير بمنقاري زاده رحمه الله تعالى»<sup>(٢)</sup>.

وقد تحدث المصنف في كلتا الرسالتين عن موضوع الوجوب العيني لاستماع الخطبة؛ لما تضمنته من آيات القرآن الكريم؛ مستمداً ذلك من آية الاستماع.

• وذكر مفهرسو المخطوطات أنَّ من مصنفات الشيخ المنقاري: «رسالة الاتباع في مسألة الاستماع»، توجد نسخة منها في المكتبة الظاهرية في دمشق، رقم الحفظ: (٨١٢٥)، (٢: ١٦٢-١٦٣) - (١٧٥-١٧٦)، ضمن مجموع، ق ١١ هـ بخط المؤلف قبل (١٠٨٨ هـ).

أقول: إنَّ مخطوط المكتبة الظاهرية بهذا العنوان - «رسالة الاتباع في مسألة الاستماع» - في الفهرس المذكور لا يتوافق مع ما وجدناه مثبتاً على طرتها كما تقدم، ثمَّ إنَّ مضمون هذه الرسالة - «رسالة في وجوب استماع القرآن العظيم» - لا يتطابق مع مضمون كتاب «الاتباع في مسألة الاستماع» الذي سبق ذكره، وقد ذكر مفهرسو المكتبة أنَّ هذا المخطوط يقع في ورقتين اثنتين، فكيف وسموه بكتاب

(١) ينظر: فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، صلاح محمد الخيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت، قسم علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه (٢: ٧٢٣).

(٢) ينظر: «خزانة التراث» (٤٩: ٢٣٩) برقم (٤٨٢٤١)، و(٩٠: ٥٤٢) برقم (٩١٨٠٠).

«الاتباع»؟! ومما تقدم يتبين لنا وهم المفهرسين في اسم هذه الرسالة.

وأما نسخة (غازي خسرو) المنفردة عن رسالة (الاتباع) فقد نُبِت على طرتها عنوان «رسالة في وجوب استماع القرآن العظيم»:

أقول: إنَّ مضمون هذه الرسالة يتحدث عن وجوب استماع الخطبة وما يتلى فيها من قرآن، وتسميتها ب: «رسالة في وجوب استماع القرآن العظيم» موهم؛ لأن محتواها يتكلم عن وجوب استماع الخطبة، فلعل التسمية من صنع النساخ والمفهرسين؛ إذ اجتهدوا في عنوان اسم لها؛ لأن المصنف لم يسمها.

ولعل إلحاقها بكتاب «الاتباع في مسألة الاستماع» في بعض النسخ، أوهم بعض النساخ والمفهرسين بأنها جزء من الكتاب، فأطلقوا عليها هذا الاسم، والله أعلم.

ثمَّ هناك إشارة ظاهرة ألمح لها المصنف في أول هذه الرسالة قد تفيدنا في تصحيح اسمها؛ إذ قال في افتتاح هذه الرسالة: «اعلم أنَّ مما يدلُّ على أنَّ المقصود من وجوب استماع القرآن العمل به بعد فهم معناه، بالتدبر والتفكر: ما قالوا من وجوب استماع الخطبة بمقتضى آية: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، فإنَّ طريق ثبوت وجوب استماع الخطبة بهذه الآية».

ثمَّ يشرع المصنف في إيراد الأحاديث والآثار والأقوال في هذه المسألة، ويحررها تحريراً فقهياً كما عهد عنه.

لذلك أقول: إنَّ الذي يترجح عندي في تسمية هذه الرسالة هو: «رسالة في وجوب استماع الخطبة»؛ لأنه أدل وأصدق؛ لتطابقه مع مضمونها ومحتواها، والله أعلم.

## ثانياً: تحقيق نسبة الرسالة:

لم يحصل شك أو لبس في نسبة هذه الرسالة للشيخ المنقاري؛ لجملة أمور ذكرنا معظمها في فقرة اسم الرسالة، كالتصريح باسم الرسالة واسم مؤلفها على طرة المخطوط في نسختين مختلفتين، زيادة على نسختين أخريين؛ إذ وردت متبوعة بكتاب «الاتباع في مسألة الاستماع» بصيغة العطف؛ حيث قال: «ثم قال فصح الله في مدته... لذا فقد تحققت نسبة الرسالة للشيخ المنقاري».



## المبحث الثاني

### منهج المؤلف ومصادره في الرسالة

#### المطلب الأول

#### منهج المؤلف

ابتدأ الشَّيْخ المنقاري رسالته على غير عادته في التأليف بلا مقدمة أو خطبة مسجوعة، وَلَمْ يذكر سبب تأليفها؛ لأنها جاءت متبوعة بكتاب «الاتباع»؛ حيث جمعهما وجوب الاستماع مع اختلاف المسموع.

ثُمَّ شرع المنقاري في إيراد أقوال الحنفية في مسألة وجوب استماع الخطبة والأحكام المتعلقة بها، منطلقاً من آية الاستماع التي اعتمدها في كتابه الأول، معزراً هذه الأقوال بعزوها إلى مصادرها، كل ذلك كان بأسلوب سهل مطبوع بالطابع التَّعليمي الذي شاع في مؤلفات المتأخرين، وعلامة ذلك تكرار عبارته: فَإِنْ قُلْتُ.. قُلْتُ.

ثُمَّ ختم الرسالة بإيراد حديثين للنبي ﷺ يحسمان هذه المسألة، ويدلان دلالة ظاهرة على فرضية استماع الخطبة على طريق العين، ثُمَّ خلص إلى ربط موضوع العينية في استماع الخطبة بآية الاستماع، وأشاد بالشَّيْخ بيركلي الذي ذكر بعض المخالفات الشرعية التي قام بها مؤذنو زمانهم والخطيب على المنبر؛ إذ قال: «ومن هذا التقرير يظهر قوة ما ذكره التحرير مصنف الطريقة المحمدية، ومبين السيرة الأحمدية، من حكم ما يفعله مؤذنو زماننا من المُنكر حالة ما يخطب الخطيب الأديب في المنبر».

## المطلب الثاني

### مصادر المؤلف في الرسالة

اعتمد الشَّيْخ المنقاري في جمع مادة هذه الرسالة وتحريرها على كتب الحنفية المتعددة والمتنوعة، واستعان لتعزيز الأقوال بكتب الحديث النبوي وشراحه، وبالرغم من وجازة هذه الرسالة، فقد نقل فيها عن خمسة عشر كتاباً أو يزيد، منها ما هو محقق مطبوع، أو مخطوط، أو مفقود. وفيما يأتي مسردٌ لهذه المصادر مرتبة بحسب حروف الهجاء:

١ - الأصل، هو كتاب لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، تلميذ أبي حنيفة رضي الله عنه، حققه: أبو الوفا الأفغاني، وقد طُبِع في إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.

٢ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ)، وقد طُبِع في المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط ١، ١٣١٣هـ.

٣ - التجنيس والمزيد لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (ت ٥٩٣هـ)، حققه: محمد أمين مكّي، وقد طُبِع في إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٤ - جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن

محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)،  
حققه: عبد القادر الأرناؤوط، وقد طُبع في مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - ومكتبة  
دار البيان، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٥ - الخانية، وتسمى: فتاوى قاضيخان، للحسن بن منصور بن أبي القاسم  
محمود بن عبد العزيز الأوزجندی الفرغاني، الإمام الكبير المعروف بقاضيخان  
(ت ٥٩٢هـ)، والكتاب مطبوع باعتناء سالم مصطفى البدری، وقد نُشر في دار  
الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩م.

٦ - ذخيرة الفتاوى المشهورة: بـ «الذخيرة البرهانية» للإمام، برهان الدين  
محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ)، حققه  
مجموعة من الباحثين برسائل ماجستير في جامعة الأزهر، وَلَمْ ينشر بعد.

٧ - الستة: ويعني بهم: البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، وسنن ابن ماجه،  
والسنن الكبرى للنسائي، وسنن الترمذي. وكلها محققة مطبوعة كما هو معلوم.

٨ - الفتاوى «التاتارخانية»، لعالم بن العلاء الأنصاري الأندرتي الدهلوي  
الهندي الحنفي (ت ٧٨٦هـ)، حققتها: سجاد حسين، وقد طُبع في مطبعة مجلس  
دائرة المعارف العُثمانيّة بحيدر آباد الدكن، الهند.

٩ - الفتاوى الكبرى، وتسمى بـ: «الواقعات الحسامية»، لعمر بن عبد العزيز بن  
عمر بن مازة، أبي محمد حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، إمام الفروع والأصول  
(ت ٥٣٦هـ)، وقد تم تحقيقها في كلية الإمام الأعظم في بغداد، وَلَمْ تنشر بعد.

١٠ - فتح القدير، للكمال بن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد  
السيواسي (ت ٨٦١هـ)، دار الفكر، (د. ت)، ويقوم على تحقيقه الآن مجموعة من  
طلاب الماجستير في جامعة القدس في فلسطين، وَلَمْ ينشر بعد.

١١ - كتاب النصاب، المسمى: «نصاب الفقيه»، لطاهر بن أحمد البخاري (ت ٥٤٢هـ)، اختصر منه كتابه المسمى بـ: «خلاصة الفتاوى»<sup>(١)</sup>. وَلَمْ أَعثر على الكتاب لا مخطوطاً ولا مطبوعاً.

١٢ - لطائف الإشارات في الفروع، للشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سماونه الحنفي (ت ٨٢٣هـ)، وقد شرحه المؤلف بكتاب آخر وسمّاه: «التسهيل»، والكتاب ما زال مخطوطاً<sup>(٢)</sup>.

١٣ - المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لأبي المعالي برهان الدين محمود ابن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت ٦١٦هـ)، حققه: عبد الكريم سامي الجندي، وقد طُبِعَ في دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٤ - الهداية شرح بداية المبتدي، أبو الحسن برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، (ت ٥٩٣هـ)، حققه: طلال يوسف، وقد طُبِعَ في دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (د. ت).

١٥ - الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع، لأبي عبد الله الرومي محمد بن رمضان الإمام، شرح القدوري شرحاً جامعاً لكثير من الفروع الفقهية، وسمّاه: «الينابيع» (كان حياً سنة ٦١٦هـ)، حققه: عمر مصطفى أحمد إبراهيم، وقد طُبِعَ في دار الصالح سنة ٢٠١٩م. وقيل: إنَّ الكتاب بهذا الاسم أيضاً لبدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي الطرابلسي (ت ٧٦٩هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «كشف الظنون» (٢: ١٩٥٤)، و«الجواهر المضية» (١: ٢٦٥).

(٢) توجد للكتاب نسخ كثيرة في مكتبات العالم، منها: نسخة في مكتبة بني جامع، إستانبول، تركيا، رقم الحفظ: (٤٥٠، ٥٩٨)، والمكتبة العبدلية بجامع الزيتونة، تونس، رقم الحفظ: (١٩٣٩، ١٩٤٠).

(٣) ينظر: «الأعلام» (٦: ٢٣٤).



## المبحث الثالث

### بين يدي التحقيق

#### المطلب الأول وصف النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على أربع نسخ خطية، وهي كما يلي:

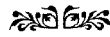
١ - نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، رقم تصنيفها (٩، ٢١١ أ م)، والرقم العام (١٩٦٧)، وهي ملحقة بكتاب الاتباع، عدد أوراقها أربع، تبدأ من (١٤ ظ)، وتنتهي بـ (١٧ و)، وفي كل ورقة صفحتان، ومسطرتها (٢١) سطرًا، بواقع: ٥، ٢٠ × ١٤ سم، وهي نسخة تامة واضحة، واتخذتها النسخة الأصل في التحقيق، ورمزت لها بالحرف (س)، وخطها نسخ معتاد، اتبع الناسخ نظام التعقيب للمحافظة على تسلسل صفحاتها، وَلَمْ يُذكر تاريخ نسخها، ولا اسم ناسخها.

٢ - نسخة المكتبة الوطنية في أنقرة، رقم النسخة: (y2a318)، وهي ملحقة أيضاً بكتاب «الاتباع»، عدد أوراقها: ثلاث، تبدأ من (١٧ ظ)، وتنتهي بـ (١٩ ظ)، وفي كل ورقة صفحتان، ومسطرتها (١٩) سطرًا، وخط نسخها فارسي، وهي نسخة تامة، وَلَمْ يُذكر تاريخ نسخها، ولا اسم ناسخها. ورمزت لها بالحرف (ق)، وجعلتها نسخة ثانية في التحقيق.

٣ - نسخة مكتبة غازي خسرو في البوسنة، برقم (٨٣٨٧، ٧)، وتقع ضمن

مجموع، وعدد أوراقها: (٣) ورقات، وفي كل ورقة صفحتان ما خلا الورقة الأخيرة فهي صفحة واحدة، ومسطرتها (١٩) سطراً. وخطها معتاد، واسم الناسخ: حسين ابن عاشور. وتاريخ نسخها سنة (١١٠٨هـ). ورمزت لها بالحرف (خ)، وجعلتها نسخة ثالثة في التحقيق.

٤ - نسخة المكتبة الظاهرية في دمشق، رقم الحفظ: (٨١٢٥)، (٢: ١٦٢-١٦٣) (١٧٥-١٧٦)، وتقع ضمن مجموع، وهي ورقة واحدة، وقيل: إنها بخط المؤلف قبل (١٠٨٨هـ)، وهو غير صحيح؛ فقد ترجم الناسخ على مؤلفها المتقاري في أول الرسالة وفي خاتمتها. ورمزت لها بالحرف (ظ)، وجعلتها نسخة رابعة في تحقيق هذه الرسالة.



## المطلب الثاني عملي في التحقيق

- ١ - نسخت الرسالة معتمداً على نسخة الأصل (س)، ثمَّ قابلتها بالنسخ الأخرى، مع بيان الفروق في الحاشية.
- ٢ - ضبطت النص على وفق قواعد الإملاء المعاصرة.
- ٣ - ضبطت ما ورد في النص من الآيات القرآنية بالرسم العثماني، برواية حفص عن عاصم، وكذا الألفاظ المُشكلة، أو المُلبسة، وما يتعيَّن ضبطه.
- ٤ - خرَّجْتُ كل قول أو حديث ورد في المتن، وأرجعته إلى مظانه الأصيل؛ ولما كان المؤلف ينقل أقوال الفقهاء، فقد رجعت إلى المطبوع منها والمخطوط ما أمكن، وأحلت القارئ إليه.
- ٥ - علَّقتُ عليها بما يزيدها فائدة، ويتمم قصد مؤلفها.
- ٦ - ترجمت للأعلام المذكورين في النص المحقق.





نماذج من صور المخطوطات  
المعتمدة في التحقيق



من انه اذا قرأ في موضع الاستماع لا يكون الاثم عليه دون اهل  
الاستماع دفعا للحرج في الزامهم ترك استماع المحتاج اليهما  
بجمل تفصيله بحسب ما يستفاد من قوله دفعا للحرج الخ هو انه اذا  
قرأ وقت احتياجهم اليه المسبب يكون الاثم على القاري حتى اذا  
قرأ وقت عدم احتياجهم يكون الاثم عليهم اذا تركوا الاستماع غير  
اذا قرأ وقت احتياجهم امتدت القراءة بحيث حصلوا في انشاء  
القراءة ما يحتاجون اليه يكون الاثم الي وقت التوصل على القاري  
ثم يكون عليهم اذا تركوا الاستماع وكذا اذا قرأ وقت عدم احتياجهم  
وامتدت القراءة بحيث ثبت لهم في ان القراءة للاحتياج يكون  
الاثم بترك الاستماع عليهم الي وقت ثبوت الاحتياج ثم يكون على  
القاري فان الضرورة تقتضي تغذرها فليكن هذا على ذكر  
منك فانه يقعك في جميع مسائل هذه الباب فيخذ ما صفي من  
علامه ودع ما كدر فلا تنفد علامه فالحق احق بالاتباع  
اخر ما اردنا ان يراد في مسئلة  
الاستماع ما يلا من فضله ان يعتمده  
الاستماع في جميع المقاطع  
والبلد ان والبقاع

ثم قال فسخ الله في مدته عليه انما له على الله  
من وجوب استماع القرآن العبد بعدد ما له الزمان  
ما قالوا من وجوب استماع الخطبة بمقتضى آية واذا قرئ

الاستماع أصلا وما هذا التفسير بظاهره قوة بما ذكره  
 الخبر مصنف الطريقة المحمدية ومبني السيرة الاحمدية  
 من حكم ما يفعله مؤدوا زماننا من المنكر حاله ما يحيط  
 الخليل اديب في المنبر منه

بسم الله الرحمن الرحيم  
 أم سلمة الكافرة فقال توبة العاصي أفضل لأنه انتقل من درجة  
 العارف الى درجة الجيب والكافر انتقل من درجة المجني  
 الى درجة القريب انتهى  
 العارف كان المعني اذ حتم تعاطيه المعصية كان مغترفا  
 بأنه مخالف لما امر به او نهى عنه وحين التوبة كان اقلع عما كان  
 عليه كالعباد اذا رجع الى طاعة سيده واشك ان المني اذا  
 رجع عرف مقام سيده حتى رجع اليه فاحبه سيده وقد انبى الله  
 على التائبين بقوله تعالى ان الله يحب التوابين المني والكافر  
 حين كفره كان اجنبيا عن المسلمين عريبا عنهم فلما اهداه الله  
 الى الاسلام واسلم كان يريده القرب منهم والافتداهم في احوالهم وافتقارهم  
 فقوي له سلفه ثم عينا لا في الاسلام قال تعالى قل للذين كفروا ان  
 نبيهم لم ياتيهم باسلام بل اذ انهم فرقت بين وجه التوابين  
 ووجه من اسلم بان الله غفره وعني عنه انتهى سبحانه

الي اضره



أعلم أن ما يدل على أن المقصود من وجوب استماع القرآن  
 العمل به بعد فهم معناه والتفكر ما قالوا من وجوب  
 استماع الخطبة بمقتضى الآية وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
 وأنصتوا فإن طريق ثبوت وجوب استماع الخطبة بهذه  
 الآية هو أن وجوب استماع الخطبة للعمل بما يشتمل على  
 مقتضى الآية أن فلا بد أن يكون وجوب استماع القرآن  
 مستفاد من الآية للعمل بمقتضاه حتى يثبت بها وجوب  
 استماع الخطبة للعمل بما يشتمل على مقتضى الآية وهذا  
 لا يخفى على من لا يرى مسكة فضلا عن له زيادة مكنة إذا تقرر  
 هذا فنقول إن الاستماع فرض عين في الخطبة والصلوة وغيرها  
 يكون العمل الذي هو المقصود لا يصح من وجوب الاستماع فرض عين  
 وعموم الآية دال على ذلك ولا إشكال بمواضع الحجج والبراهين  
 مستثناة شرعا كما لا يخفى وإذا انجز الكلام إلى بيان وجوب  
 الخطبة على طريق العين فما لم يأت أن تذكر بعض المسائل المتعلقة  
 به فاقول في ما ينبغي أن روي عن أبي يوسف وهو قول الطحاوي  
 إذا قال الخطيب في الخطبة يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه  
 وسلموا تسليما أصح على النبي عليه السلام في نفسه و  
 من تابعه قالوا بانه لا يصح بل يستمع ويبكت  
 لأن الاستماع فرض والصلوة على النبي سنة يمكن أدائها

يكون الاستماع فرض عين في موضع دون موضع بناء على ان النبي الاصل في الكل  
فصل خلا عن ان يقول بعدم كون الاستماع فرض عين اصلا وعم ان يقول بعدم وجوب  
الاستماع اصلا وحينئذ التوجيه بغير قوة ما ذكره النجاشي من ضعف الطريقة المحدثة  
فبين السيرة الاحمدية في حكم ما يفعل مؤذ نواز ما في المنكر ما لا يخطب

الحفيظ الاديب في المنبر

حوزه البرز من رب الفجور والسعادة بجبى من تفرغ اليه  
الحمد لله وبجى حيوه طيبه

[illegible]

ورسالة في وجوب استماع القرآن العظيم للعلماء من الزعماء  
شيخ الإسلام يحيى أفندي الشهير بمنقاري زاده رحمه الله

أعلم أن ما يدل على أن المقصود من وجوب استماع القرآن العمل به بعد  
فهم معناه بالتدبر والتفكير ما قالوا من وجوب استماع الخطبة بمقتضى الآية  
وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان طريقاً ثبوت وجوب استماع  
الخطبة بهذه الآية هو أن وجوب استماع الخطبة للعمل بها يشمل هي عليه  
من مقتضى الآية فلا بد أن يكون وجوب استماع القرآن المستفاد من الآية  
للعلم بمقتضاها حتى يثبت بها وجوب استماع الخطبة للعمل بها يشمل هي عليه  
من مقتضى القرآن وهذا لا يخفى على من أراد أن مسكته فضله عن الزيادة  
مكنة إذا تقرر بهذا ففهم أن الاستماع فرض عين في الخطبة والصلوة  
وغيرها لكون العمل الذي هو المقصود الاصل من وجوب الاستماع فرض  
عين وعموم الآية وإطلاعهما بالشكال بموضع الجمع والعذر ما نهى عن استماع  
شرعاً لا يخفى وإذا انجز الكلام إلى بيان وجوب استماع الخطبة على  
طريق العين فبالحري أن يذكر بعض السائر المتعلقة به فإني في  
تأليف هذا رسالتي عن أبي يوسف وهو قول الطحاوي إذا قال الخطيب  
في الخطبة يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً صلى على النبي عليه  
السلام في نفسه ومشايعنا قالوا إياه لا يصل على بل يستمع ويكبت  
لأن الاستماع فرض والصلوة على النبي عليه السلام سنة يكبر إذا أتى بعد

لا اله

والمعروف قد ثبت بالاية كونه الاستماع فرض عين في الخطبة والصلوة  
 وغيرهما فلا مجال لاحد ان يقول يكون الاستماع فرض عين في موضع  
 دون موضع بناء على ان البشر الاصل في الجملة والحد فصوله عن ان يقول  
 بعدم كون الاستماع فرض اصلا او عن بقوله بعدم وجوب الاستماع اصلا  
 ومن هذا التقرير يظهر قوة ما ذكره المحرر من ضعف الطريقة المحددية  
 وبين سيرة الاحدية من حكم ما يفعل مؤذنا زماننا من المنكر  
 حال ما بخطب الخطيب الا قرب في المنبر حررا الراعي من رتبة الغفور و  
 السعادة يحيى بن عمر المشهور بمقار - زاده بلغ الله امانه من الشائين  
 وزاده ورحمة الله عليه رحمة واسعة تمت الرسالة الطيبة بعون الله  
 البار - عن يد الراعي عفو الخطيئة في الكتابة وغيرها

حسين بن علي عفا عنهما العفو

الحق ونفروا لده وجميع

المؤمنين والمؤمنات

سنة ثمانية

مائة و...





## النَّصُّ الْمُحَقَّقُ





ثُمَّ قَالَ فَسَحَّ اللَّهُ فِي مُدَّتِهِ<sup>(١)</sup>: اعلم أنَّ ممَّا يدلُّ على أنَّ المقصود من وجوب استماع القرآن العمل به بعد فهم معناه، بالتدبر والتفكر: ما قالوا من وجوب استماع الخطبة بمقتضى آية: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، فإنَّ طريق ثبوت وجوب استماع الخطبة بهذه الآية؛ هو أنَّ وجوب استماع الخطبة للعمل بما تشتمل هي عليه من مقتضى القرآن، فلا بدَّ أن يكون وجوب استماع القرآن المستفاد من الآية للعمل بمقتضاه، حتى يثبت بها وجوب استماع الخطبة للعمل بما تشتمل هي عليه من مقتضى القرآن، وهذا لا يخفى على من له أدنى مسكة<sup>(٢)</sup>، فضلاً عمَّن له زيادة مُكْنَة.

إذا تقرر هذا، فنقول: إنَّ الاستماع فرض عينٍ في الخطبة والصلاة وغيرهما؛ لكون العمل - الذي هو المقصود الأصلي من وجوب الاستماع - فرض عين، وعموم الآية وإطلاقها، ولا إشكال بمواضع الحرج والعذر؛ لأنها مستثناة شرعاً كما لا يخفى، وإذا انجر الكلام إلى بيان وجوب استماع الخطبة على طريق العين، فبالحري أن نذكر بعض المسائل المتعلقة به.

فأقول: في «قاضيخان»: «روي عن أبي يوسف - وهو قول الطحاوي -: إذا قال الخطيب في الخطبة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾

(١) الشيخ يحيى بن عمر، الشهير بمنقاري زاده (ت ١٠٨٨هـ).

(٢) أي: أدنى عقل ورأي. قال ابن منظور: «ورجل ذو مسكة ومسك؛ أي: رأي وعقل يرجع إليه، وهو من ذلك. وفلان لا مسكة له؛ أي: لا عقل له». «لسان العرب» (١٠: ٤٨٨).

[الاحزاب: ٥٦]، صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ فِي نَفْسِهِ، وَمَشَايخُنَا قَالُوا: إِنَّهُ لَا يَصْلِي، بَلْ يَسْتَمِعُ وَيَسْكُتُ؛ لِأَنَّ الاسْتِمَاعَ فَرَضٌ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سُنَّةٌ يُمْكِنُ أَدَاؤُهَا بَعْدَ هَذِهِ الْحَالَةِ<sup>(١)</sup>، انْتَهَى.

وَفِي «التَّاتَارِخَانِيَّةِ» وَفِي «الأَوْزْجَنْدِي»<sup>(٢)</sup>: «إِذَا قَالَ الْخَطِيبُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [فِي الْخُطْبَةِ]<sup>(٣)</sup>، فَلَا صَحَّ السَّكُوتُ»<sup>(٤)</sup>، انْتَهَى.

وَفِي «الْهُدَايَةِ» فِي فَصْلِ الْقِرَاءَةِ: «وَكَذَلِكَ فِي الْخُطْبَةِ؛ أَيُّ: يَسْتَمِعُ وَيَنْصِتُ وَإِنْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِفَرْضِيَةِ الاسْتِمَاعِ، إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ الْخَطِيبُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ فَيُصَلِّي السَّامِعُ فِي نَفْسِهِ»<sup>(٥)</sup>، انْتَهَى.

وَفِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ»: «أَفَادَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» وَجُوبَ السَّكُوتِ فِي الثَّانِيَةِ كُلَّهَا مَا خَلَا الْمُسْتَثْنَى، وَرُؤْيِ الاسْتِثْنَاءِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَاسْتِحْسَنَهُ بَعْضُ الْمَشَايِخِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ حَكَى أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ، وَاشْتَغَلَ هُوَ بِالْأَمْتِثَالِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ مُوَافَقَتُهُ، وَالْأَشْبَهُ عَدَمَ الِاتِّفَاتِ»<sup>(٦)</sup>، انْتَهَى.

(١) «فَتَاوَى قَاضِيخَانَ» (١: ١٦١).

(٢) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَوْزْجَنْدِي الْفَرْغَانِي، الْإِمَامُ الْكَبِيرُ الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي خَانَ، الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ، لَهُ كِتَابُ «الْفَتَاوَى» أَرْبَعَةُ أَصْفَارٍ كَبَارٍ، وَ«شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» فِي مَجْلَدَيْنِ كَبِيرَيْنِ (ت ٥٩٢هـ). يَنْظُرُ: «الْجَوَاهِرُ الْمُضْيِيَةُ» لِلْقُرْشِيِّ (١: ٢٠٥)، وَ«سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ»، لَشَمْسِ الدِّينِ الذَّهَبِيِّ (٢١: ٢٣١).

(٣) سَقَطَ مِنْ (ق).

(٤) «الْفَتَاوَى التَّاتَارِخَانِيَّةُ»، لِعَالِمِ بْنِ الْعَلَاءِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَنْدَرَبَتِيِّ الدَّهْلَوِيِّ الْهِنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ (ت ٧٨٦هـ)، وَ«فَتَاوَى قَاضِيخَانَ» (١: ١٦١).

(٥) «الْهُدَايَةُ» (١: ٥٦).

(٦) «فَتْحُ الْقَدِيرِ» (١: ٣٤٤)، وَ«تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ» (١: ١٣٢).

وفي «المحيط»: «والذي عليه عامة مشايخنا: أنَّ على القوم أن يستمعوا الخطبة من أولها إلى آخرها. وقال أبو حنيفة ومحمد: وإذا ذكر الله والرسول في الخطبة وجب عليهم أن يستمعوا، وَلَمْ يذكروا الله تعالى بالثناء عليه، وَلَمْ يُصَلُّوا على النبي ﷺ»<sup>(١)</sup> انتهى.

وفي «فتح القدير» في فصل الجمعة<sup>(٢)</sup>: «يحرم في الخطبة الكلام وإن كان أمراً بمعروفٍ أو تسييحاً، والأكل والشرب، والكتابة، ويُكره تسميتُ العاطس، وردُّ السَّلام، وعن أبي يوسف: لا يُكره الرَّدُّ؛ لأنَّه فرض. قلنا<sup>(٣)</sup>: ذاك إذا<sup>(٤)</sup> كان السَّلام مأذوناً فيه شرعاً، وليس كذلك في حال الخطبة، بل يرتكب بسلامه مائماً؛ لأنَّه يشغلُ به خاطر السَّامع عن الفرض، ولأن [رداً]<sup>(٥)</sup> السَّلام يمكن تحصيله في كل وقتٍ؛ بخلاف سماع الخطبة، وعلى هذا الوجه الثاني فرع بعضهم قول أبي حنيفة: إنَّه لا يُصَلِّي على النَّبي عند ذكره في الخطبة، وعن أبي يوسف: ينبغي أن يُصَلِّي [عليه]<sup>(٦)</sup> في نفسه؛ لأنَّ ذلك ممَّا لا يشغله عن سماع الخطبة، فكان ذلك إحرازاً للفضيلتين، وهو الصَّواب»<sup>(٧)</sup> انتهى. فتأمل

(١) ينظر: «المحيط البرهاني» (٢: ٨٢).

(٢) في (س): «الخطبة»، وما أثبتته من (ق) و(خ) و(ظ)، وهو الصحيح كما نص عليه صاحب «فتح القدير» (٢: ٦٨).

(٣) القول لابن الهمام.

(٤) في (س): (إن)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(خ) و(ظ)، وهو ما نص عليه في «فتح القدير» (٢: ٦٨).

(٥) سقط من (س) و(ق) و(خ)، وما أثبتته من (ظ)، وهو الصحيح، وهو ما نص عليه في «فتح القدير» (٢: ٦٨).

(٦) سقط من (س) و(ق) و(خ)، وما أثبتته من (ظ)، وهو الأنسب للسياق.

(٧) «فتح القدير» (٢: ٦٨-٦٩).

في التوفيق بين هذا وبين قوله سابقاً: والأشبه... إلخ<sup>(١)</sup>.

وفي النصاب<sup>(٢)</sup>: «ويُكره السَّلام وصلاة التطوع بالإجماع<sup>(٣)</sup>، وإذا شُمِّتَ أو ردَّ السَّلام في نفسه جاز، وعليه الفتوى» انتهى. وفي «الكبرى»<sup>(٤)</sup>: «والأصوب ألاَّ يجيب<sup>(٥)</sup>، وبه يُفتى»<sup>(٦)</sup> انتهى.

وفي «التجنيس»<sup>(٧)</sup>: «رجل سلَّم على رجل والإمام يخطب، ردَّ عليه في نفسه، وكذا إذا عطس حمد الله في نفسه؛ لأنَّ ردَّ السَّلام واجب، ويمكن إقامة هذا الواجب على وجه لا يخل بالاستماع، هكذا قال أبو يوسف، والأصوب ألاَّ يجيب؛ لأنه يخل بالإنصات والاستماع، وبه يفتى»<sup>(٨)</sup> انتهى.

(١) يشير إلى قوله السابق في «الفتح» في مسألة الصلاة على النبي بعد سماع الآية: «والأشبه عدم الالتفات».

(٢) كتاب النصاب «نصاب الفقيه»، طاهر بن أحمد البخاري (ت ٥٤٢هـ)، اختصر منه كتابه المسمى بـ: «خلاصة الفتاوى»، و«الواقعات». ينظر: «تاج التراجم» (ص ١٧٣)، و«كشف الظنون»، لحاجي خليفة (٢: ١٩٥٤). ولم أعثر على هذا المصدر.

(٣) نقله الإجماع على كراهة صلاة التطوع فيه نظر؛ فإن الداخل إلى صلاة الجمعة يركع ركعتين خفيفتين في حال الخطبة - تحية المسجد - وهما نفل، ولعله لم يرد بالتطوع: صلاة تحية المسجد؛ لأنها تختلف عن صلاة التطوع العادي من غير سبب، وقد ثبت ذلك في الصحيحين: «صحيح البخاري» (٢: ١٢) برقم (٩٣١)، و«صحيح مسلم» (٢: ٥٩٦) برقم (٨٧٥).

(٤) «الفتاوى الكبرى» لعمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة، أبي محمد حسام الدين المعروف بالصدر الشهيد، إمام الفروع والأصول (ت ٥٣٦هـ). ينظر: «كشف الظنون» (٢: ١٢٢٨).  
(٥) في (ق) و(خ) و(ظ): (يجب).

(٦) «التاتارخانية» (٢: ٦٨).

(٧) «التجنيس والمزيد»؛ لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (ت ٥٩٣هـ).

(٨) «التجنيس والمزيد»، للمرغيناني (٢: ٢٠٢).

فإن قلت: ما معنى قوله: «في نفسه»؟ قلت: معناه - على ما هو المستفاد من كلام صاحب الذخيرة<sup>(١)</sup> -: في قلبه؛ حيث قال: «لم يذكر محمد في الأصل<sup>(٢)</sup> أن العاطس وقت الخطبة ماذا يصنع<sup>(٣)</sup>؟ روى الحسن بن زياد<sup>(٤)</sup>: يحمد الله في نفسه ولا يحرك شفتيه، وإذا فرغ الإمام يحمد الله بلسانه»<sup>(٥)</sup> انتهى.

وفي لطائف الإشارات<sup>(٦)</sup> لصاحب «جامع الفصولين»<sup>(٧)</sup>: «وبخروج

(١) «ذخيرة الفتاوى» المشهورة بـ: «الذخيرة البرهانية»، للإمام برهان الدين محمود بن أحمد ابن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ)، وقد اختصرها المصنف من كتابه المشهور بـ: «المحيط البرهاني». ينظر: «كشف الظنون» (١: ٨٢٣).

(٢) «الأصل» هو كتاب لمحمد بن الحسن الشيباني، تلميذ أبي حنيفة رضي الله عنه.  
(٣) ذكر محمد بن الحسن أنه سأل أبا حنيفة، فقال: «فهل يشمتون العاطس ويردون السلام؟ قال: أحب إلي أن يستمعوا وينصتوا». فسكت محمد رحمه الله. ينظر: «كتاب الأصل» (١: ٣٥١).

(٤) الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، أبو علي، قاض، فقيه، من أصحاب أبي حنيفة، أخذ عنه وسمع منه، وكان عالماً بمذهبه بالرأي، ولي القضاء بالكوفة سنة ١٩٤هـ ثم استعفى، من كتبه: «أدب القاضي»، و«معاني الإيمان»، و«النفقات والخراج»، و«الفرائض والوصايا»، و«الأمالى». وعلماء الحديث يطعنون في روايته، توفي سنة (٢٠٤هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (١: ١٩٣)، و«تاج التراجم» (ص ١٥٠)، و«الأعلام» (٢: ١٩١).

(٥) ينظر: «التاتارخانية» (٢: ٦٨)، و«حاشية الشلبي مع التبيين» (١: ٢٢٣)، وينظر: «المحيط البرهاني» (٢: ٨٤)، و«فتاوى قاضىخان» (١: ٧٨)، ونسب القول لمحمد بن الحسن.  
(٦) «لطائف الإشارات في الفروع»، للشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سماونه الحنفي، (ت ٨٢٣هـ)، ألفه ثم شرحه بكتاب سماه: «التسهيل»، ومن كتبه أيضاً: «جامع الفصولين»، و«شروح عقود الجواهر». ينظر: «كشف الظنون» (٢: ١٥٥١)، و«الأعلام» (٧: ١٦٦).

(٧) «جامع الفصولين في الفروع»، طبع بالمطبعة الأزهرية سنة ١٣٠٠هـ، في مجلدين كبيرين، للشيخ بدر الدين محمود بن إسرائيل، الشهير بابن قاضي سماونه الحنفي، (ت ٨٢٣هـ) =

الإمام كُرّة صلاة، ومثلها الكلام، فيكره ردُّ السَّلام، وتحيّة المسجد<sup>(١)</sup>، وسُنّة الجمعة لداخل كقاعد<sup>(٢)</sup> انتهى.

وفي «اليتيمة»: «إذا شرع في التطوع والإمام يخطب وهو في موضع يستمع<sup>(٣)</sup>، ماذا يصنع؟ فقال: يقطعها»<sup>(٤)</sup> انتهى.

وفي «التاتارخانية» عن «المحيط»: «المفروض على القوم الاستماع والإنصات، والكلام يقطع ذلك أيّ كلام كان»<sup>(٥)</sup> انتهى.

وفي «فتح القدير»: «ولو لم يتكلم، لكن أشار بيده أو بعينه حين رأى منكراً، الصحيح: لا يُكره»<sup>(٦)</sup> انتهى.

= كما في «كشف الظنون»، أو (سنة ٨١٨ هـ تقريباً) كما في «الشقائق النعمانية» (ص ٣٣). وسماونه: بلدة بالروم، كان أبوه قاضيها، فولد المترجم بها. انظر ترجمته في آخر المجلد الأول من «جامع الفصولين»، ولمزيد فائدة عن الكتاب راجع: «كشف الظنون» (١: ٥٦٦). (١) هذا القول فيه نظر؛ لأنه مخالف لما ثبت في السنة المطهرة، فقد ثبت في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: جاء رجل والنبي ﷺ يخطب الناس يوم الجمعة، فقال: «أصليت يا فلان؟» قال: لا، قال: «قم فاركع ركعتين». «صحيح البخاري»، كتاب الجمعة، باب: إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب، أمره أن يصلي ركعتين: (٢: ١٢) برقم (٩٣٠)، و«صحيح مسلم» بلفظ: «قال: قم فاركع»، كتاب الجمعة، باب: التحية والإمام يخطب: (٢: ٥٩٦) برقم (٨٧٥).

(٢) «لطائف الإشارات»، بدر الدين محمود الشهير بابن قاضي سماونة الحنفي (ت ٨٢٣ هـ)، مخطوطة مكتبة الدولة برلين ألمانيا، برقم (٤٠٩٨): و/ ٣١ ب.

(٣) في «التاتارخانية»: «يسمع».

(٤) «التاتارخانية» (٢: ٦٩).

(٥) «التاتارخانية» (٢: ٦٦)، و«المحيط البرهاني» (٢: ٨١).

(٦) «فتح القدير» (٢: ٦٩).

وفي «التاتارخانية» عن «الينابيع»<sup>(١)</sup>: «ويُكره التَّسْبِيحُ، وقراءة القرآن، والصَّلَاةُ على النَّبِيِّ، والكتابة إذا كان يسمع الخطبة»<sup>(٢)</sup> انتهى.

وفي «التاتارخانية»<sup>(٣)</sup> عن «الخانية»<sup>(٤)</sup>: «قال شمس الأئمة الحلواني<sup>(٥)</sup>: الصحيح عندنا: إن كان قريباً<sup>(٦)</sup> يستمع ويسكت من أوَّل الخطبة إلى آخرها»<sup>(٧)</sup> انتهى.

وفي «الزليعي» وغيره: «النَّائِي عن المنبر بحيث لا يسمع الخطبة كالقريب منه على المختار، حتى يجب عليه الإنصات؛ لأنَّه مأمور بالإنصات والاستماع، فإنَّ عجز عن الاستماع لا يعجز عن الإنصات، [فصار]<sup>(٨)</sup> كالْمُؤْتَمِّم في صلاة النَّهَار»<sup>(٩)</sup> انتهى.

(١) «الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع»، لأبي عبد الله الرومي محمد بن رمضان الإمام، شرح «القدوري» شرحاً جامعاً لكثير من الفروع الفقهية، وسماه: «الينابيع» (كان حياً سنة ٦١٦هـ). وقيل: إن الكتاب بهذا الاسم أيضاً لبدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي الطرابلسي (ت ٧٦٩هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (٢: ٥٣)، و«تاج التراجم» (ص ٢٦٠)، و«معجم المؤلفين» (١٢: ١٦٤).

(٢) «التاتارخانية» (٢: ٦٧)، و«مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح»، للشربلالي (ص ١٩٨). (٣) في (ق) و(خ) و(ظ): (أيضاً).

(٤) يقصد بها: «فتاوى قاضيخان».

(٥) أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح، شمس الأئمة الحلواني - نسبة لبيع الحلوى - من كتبه: «المبسوط في الفقه»، و«النوادر في الفروع»، إمام الحنفية في وقته ببخارى، (ت ٤٤٨هـ، وقيل: ٤٤٩هـ). ينظر: «الجواهر المضية» (١: ٣١٨)، و«تاج التراجم» (ص ١٨٩)، و«الأعلام» (٤: ١٣).

(٦) في «التاتارخانية» (٢: ٦٧) زيادة: (من الإمام).

(٧) «التاتارخانية» (٢: ٦٧)، و«فتاوى قاضيخان» (١: ١٦١).

(٨) سقط من (ق).

(٩) «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق»، للزليعي (١: ١٣٢).

ويكفي لك في هذا الباب ما أخرجه الستة من قوله - عليه السلام -: «إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت والإمام يخطب، فقد لغوت»<sup>(١)</sup>. فإن شَرَّاح الحديث فسَّروا الأمر بالإنصات بالأمر<sup>(٢)</sup> للاستماع؛ حيث قالوا: أي أنصت للاستماع، فإذا كان الأمر بالإنصات لغواً؛ لكونه تكلفاً مع أنه لأجل الاستماع، فما ظنك بحال الغير<sup>(٣)</sup>؟

وفي «جامع الأصول»: «إذا جلس الرجل مجلساً يتمكن فيه من الاستماع والنظر، فأنصت ولم يبلغ، كان له كفلاً<sup>(٤)</sup> من الأجر، فإن نأى حيث لا يسمع فأنصت ولم يبلغ كان له كفْل من الأجر، فإن جلس مجلساً يتمكن فيه من الاستماع والنظر فلغا ولم ينصت، كان عليه كفْل من وزر»<sup>(٥)</sup> انتهى.

قلت: ولا يخفى دلالة هذه النقول على كون استماع الخطبة فرض عين،

(١) «صحيح البخاري» (٢: ١٣) برقم (٩٣٤)، و«صحيح مسلم» (٢: ٥٨٣) برقم (٨٥١)، و«سنن أبي داود» (٢: ٣٢٩) برقم (١١١٢)، و«سنن ابن ماجه» (١: ٣٥٢) برقم (١١١٠)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٢: ٣٠٥) برقم (١٧٩٣)، و«سنن الترمذي» (١: ٦٤٤) برقم (٥١٢).

(٢) في (س) و(ق) زيادة: (به)، والصواب ما أثبتته من (خ) و(ظ)، وهو الأنسب للسياق.

(٣) ينظر: «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، لابن حجر العسقلاني (٢: ٤١٥).

(٤) في (س): (كفل)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(خ) و(ظ). و«الكفل» بالكسر: الحظ والنصيب. ومعنى الكفلان؛ أي: نصيبان مثلاً. ينظر: «غريب الحديث»، لابن الجوزي (٢: ٢٩٧)، و«النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير (٤: ١٩٤).

(٥) «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): (٩: ٤٣١)، و«سنن أبي داود» (٢: ٢٨٣) برقم (١٠٥١)، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده ضعيف؛ لإبهام مولى امرأة عطاء الخراساني - وعطاء: هو ابن أبي مسلم، وعيسى: هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي».



وأصل مستند هذا القول: الآية الكريمة، فإذا دلت تلك القول على فرضية استماع الخطبة على طريق العين، فلا بد أن يكون في الآية الكريمة معنى يقتضي ذلك أي معنى كان، ولا شك أن ذلك المعنى لا اختصاص له باستماع الخطبة؛ لعموم الآية وإطلاقها، فقد ثبت بالآية كون الاستماع فرض عين في الخطبة والصلاة وغيرهما، فلا مجال لأحد أن يقول بكون الاستماع فرض عين في موضع دون موضع؛ بناء على أن المبنى الأصلي<sup>(١)</sup> في الكل واحد، فضلاً عن أن يقول بعدم كون الاستماع فرض عين أصلاً، أو عن أن يقول بعدم وجوب الاستماع أصلاً، ومن هذا التقرير يظهر قوة ما ذكره التحرير، مصنف الطريقة المحمدية، ومبين السيرة الأحمدية<sup>(٢)</sup>، من حكم ما يفعله مؤذنو زماننا من المنكر، حال<sup>(٣)</sup> ما يخطب الخطيب الأديب في المنبر<sup>(٤)</sup>.

(١) في (س) و(خ): (الأصل)، والصواب ما أثبتته من (ق) و(ظ) مناسبة للسياق.

(٢) كتاب «الطريقة المحمدية في بيان السيرة النبوية الأحمدية»، للشيخ زين الدين محمد بن بير علي محيي الدين، المشهور باسم بيركلي أو بركلي أو بروكي، عالم بالعربية نحواً وصرفاً، له اشتغال بالفرائض، ومعرفة بالتجويد (ت ٩٨١هـ). ينظر: «كشف الظنون» (٢: ١١١٢)، و«الأعلام» (٦: ٦١)، ومعجم المطبوعات، سركيس (٢: ٦١٠).

(٣) في الأصل: (حالة)، والصواب ما أثبتته من (ق)، و(خ)، و(ظ)، وهو الأنسب للسياق.

(٤) في (ق): (حزّره الراجي من ربه الفوز والسعادة، يحيى بن عمر الشهير بمنقاري زاده، سلّمه الله، ويحيى حياة طيبة). وفي (خ): (حزّره الراجي من ربه الفوز والسعادة، يحيى بن عمر الشهير بمنقاري زاده، بلغ الله أمانيه من النشاطين وزاده، رحمة الله عليه رحمة واسعة، تمت الرسالة اللطيفة بعون الله الباري، عن يد الراجي عفو الخطيئة في الكتابة وغيرها حسين بن عاشور، عفا الله عنهما العفو العلي، وغفر لوالديه وجميع المؤمنين والمؤمنات، سنة ثمان ومئة وألف). وفي (ظ): (حزّره الراجي من ربه الفوز والسعادة، يحيى بن عمر المشتهر بمنقاري زاده، بلغ الله أمانيه من سعادة النشاطين وزاده، رحمة الله عليه رحمة واسعة).



## المصادر والمراجع

- ١ - الآثار، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الأنصاري (ت ١٨٢هـ)، المحقق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٢ - أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٣ - الاختيار لتعليل المختار، مجد الدين أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي الحنفي (ت ٦٨٣هـ)، تعليقات: الشيخ محمود أبي دققة، مطبعة الحلبي - القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها)، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- ٤ - أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح، الدمام - السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٥ - الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
- ٦ - أسماء الكتب، عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ «رياض زاده» الحنفي (ت ١٠٧٨هـ)، تحقيق: د. محمد التونجي، دار الفكر، دمشق - سورية، ط ٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٧ - الأصل، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩هـ)، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، نشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.
- ٨ - أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د. ت.).

- ٩ - الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٥، ١٩٨٠م.
- ١٠ - التقاط الزهر من نتائج الرحلة والسفر في أخبار القرن الحادي عشر، جعفر بن حسن البرزنجي المدني (ت ١١٧٧هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٩هـ.
- ١١ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البناني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، قابله و صححه: محمد شرف الدين بالتقاي رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (د. ت).
- ١٢ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، ط ٢، (د. ت).
- ١٣ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٤ - بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت ٥٩٣هـ)، مكتبة ومطبعة محمد علي صبح، القاهرة، (د. ت).
- ١٥ - بريقة محمودية في شرح طريقة محمديّة وشريعة نبوية في سيرة أحمدية، محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد الخادمي الحنفي (ت ١١٥٦هـ)، مطبعة الحلبي، ١٣٤٨هـ.
- ١٦ - البناية شرح الهداية، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفي (ت ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٧ - تاج التّراجم في طبقات الحنفية، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبغا السُودُونِي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٨ - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٧٧م.
- ١٩ - تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- ٢٠- تاريخ الدولة العُثمانيّة من النشوء إلى الانحدار، خليل إينالجيک، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بنغازي، ليبيا، ط١، ٢٠٠٢م.
- ٢١- تاريخ القضاء في مصر العُثمانيّة (١٥١٧-١٧٩٨م)، عبد الرزاق إبراهيم عيسى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الصحافة، ١٩٩٨م.
- ٢٢- تأويل مُشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د. ت).
- ٢٣- التبصرة في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر - دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.
- ٢٤- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٣هـ.
- ٢٥- تمة الأعلام، للزركلي [وفيات (١٣٩٦-١٤١٥هـ) = (١٩٧٦-١٩٩٥م)]، يليه المستدرک الأول والثاني]، محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ.
- ٢٦- التجنيس والمزيد، أبو الحسن برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق: محمد أمين مكي، نشر: إدارة القرآن والعُلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ٢٧- تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام، محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، نقله للعربية وعلق عليه: د. وصي الله بن محمد عباس، دار الهجرة للنشر، الرياض - السعودية، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٨- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، الحافظ العراقي، وابن السبكي، والزيدي، دار العاصمة للنشر - الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٩- التعليق الممجد على موطأ محمد (شرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسن)، أبو الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ)، تعليق وتحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- ٣٠ - تفسير ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط ٣، ١٤١٩هـ.
- ٣١ - تفسير السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٢ - تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، ط ١، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- ٣٣ - التقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي، لأكمل الدين محمد بن محمود البابرتي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق: عبد السلام صبحي حامد، الكويت، ١٤٢٤هـ.
- ٣٤ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ٣٥ - تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن - الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٣٦ - تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- ٣٧ - جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٣٨ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

- ٣٩ - جامع الفتاوى، محمد بن يوسف السمرقندي (ت ٥٥٦هـ)، (مخطوط) متوافر في جامعة الملك سعود، اسم الناسخ: محمد بن حمزة القاضي، تاريخ النسخ: ١١٦١هـ، رقم الحفظ (١٨٢٧).
- ٤٠ - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ٤١ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية، أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي (ت ٧٧٥هـ)، نشر: مير محمد كتب خانه، كراشي، (د. ت).
- ٤٢ - الجواهر الأسنى في تراجم علماء وشعراء بوسنه، محمد بن محمد البوسنوي (ت ١٣٦٥هـ)، تحقيق: سيد كردي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٣ - حاشية الشلبي على تبیین الحقائق، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت ١٠٢١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط ١، ١٣١٣هـ.
- ٤٤ - حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح، أحمد بن محمد بن إسماعيل الحنفي (ت ١٢٣١هـ)، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٤٥ - الحاوي القدسي في فروع الفقه الحنفي، جمال الدين أحمد بن محمود الغزنوي الحلبي الحنفي (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق: د. صالح العلي، دار النوادر، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- ٤٦ - حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (ت ١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلق عليه: حفيده محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٤٧ - خزانة التراث - فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، فهرس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزائن ومراكز المخطوطات في العالم، تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات، وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية. الكتاب مرقم آلياً في المكتبة الشاملة.

- ٤٨ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محمد المحبي، الحموي الأصل، الدمشقي (ت ١١١١هـ)، دار صادر، بيروت.
- ٤٩ - خلاصة الفتاوى، للشيخ طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (ت ٥٤٢هـ)، مخطوط في جامعة الملك سعود رقم ٢١٧/ خ ب، كتبت في القرن العاشر الهجري تقديراً.
- ٥٠ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، (د. ت.).
- ٥١ - درر الحكام شرح غرر الأحكام، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا خسرو (ت ٨٨٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، (د. ت.).
- ٥٢ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ٥٣ - الدولة العُثمانيّة (تاريخ وحضارة)، أكمل الدين إحسان أوغلو، نقله للعربية: صالح سعداوي، نشر مركز الأبحاث لتاريخ الفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول - تركيا، ١٩٩٩م.
- ٥٤ - الديوان الهامبوني في الدولة العُثمانيّة (١٤٢١ - ١٩٢٢م)، دراسة تاريخية حضارية، نورة بنت عبد الله هلال البقمي، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ٢٠١٥م.
- ٥٥ - رحلة الشتاء والصيف، محمد بن عبد الله بن محمد، من أحفاد شرف الدين بن يحيى الحمزي الحسيني المولوي المعروف ب: كَبْرِيت (ت ١٠٧٠هـ)، تحقيق: محمّد سعيد الطنطاوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٣٨٥هـ.
- ٥٦ - رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، لابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٥٧ - الزهد والرفائق، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثُمَّ المزوزي (ت ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت.).



٥٨ - سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني المرادي، (ت ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٩ - سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، المعروف بـ: (حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة إرسىكا، إستانبول - تركيا، ٢٠١٠م.

٦٠ - سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، (د. ت.).

٦١ - سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٦٢ - سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٨م.

٦٣ - سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان ابن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٦٤ - السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٥ - سنن النسائي الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- ٦٦ - سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٦٧ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- ٦٨ - شرح رسالة الكيداني في الفقه، للقهستاني، (مخطوط) متوافر في المكتبة الأزهرية برقم خاص (٢٦٨٧) عام (٤٢٢٨٣). والمخطوط موجود على شبكة الإنترنت: <http://majles.alukah.net>
- ٦٩ - شرح سنن النسائي المسمى: «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى»، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَوِي، دار آل بروم للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٩هـ - ٢٠٠٠م.
- ٧٠ - شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ٧١ - الشقائق النعمانية في علماء الدولة العُثمانيّة، أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشكُتُري زادة (ت ٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٧٢ - شيخ الإسلام أبو السعود أفندي (ت ٩٨٢هـ)، د. عصام محمد علي عبد الحفيظ عدوان، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثاني والعشرون، شباط، ٢٠١١م.
- ٧٣ - الصحاح، للجوهري، أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٧٤ - صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١، ١٤٢٢هـ.

- ٧٥ - صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د. ت.).
- ٧٦ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ت.).
- ٧٧ - طبقات المدلسين (تعريف أهل التقديس براتب الموصوفين بالتدليس)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم ابن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار - عمان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٧٨ - عثمانلي مؤلفلري، بروسلي محمد طاهر، مطبعة عامرة، إستانبول، ط ١، ١٣٣٣هـ - ١٩١٤م.
- ٧٩ - العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي بن سير المبارك، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٨٠ - العلماء في الدولة العُثمانيّة منتصف القرن السابع عشر، دراسة في كتاب وقائع الفضلاء لمحمد شيخي أفندي، مراجعة: رضوان السيد، نشر: مجلة الاجتهاد، ١٩٨٩م.
- ٨١ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الحنفى بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (د. ت.).
- ٨٢ - العناية شرح البداية، محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله ابن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابر تي (ت ٧٨٦هـ)، دار الفكر، (د. ت.).
- ٨٣ - غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٨٤ - غنية المتملي في شرح منية المصلي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي (ت ٩٥٦هـ).
- (مخطوط) والمخطوط موجود على شبكة الإنترنت: <http://majles.alukah.net>

- ٨٥ - الفتاوى البزازية، وتسمى: (الجامع الوجيز في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان) للشيخ العلامة محمد بن محمد بن شهاب الكردي الشهير بالبزازي (ت ٨٢٧هـ)، ولم يتيسر لي الحصول على الكتاب، ووجدته مفهرساً في الموسوعة الشاملة هكذا دون محقق أو دار نشر.
- ٨٦ - الفتاوى التاتارخانية: عالم بن العلاء الأنصاري الأندلسي الدهلوي الهندي الحنفي (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق: سجاد حسين، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.
- ٨٧ - فتاوى قاضيخان في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز الأوزجندی الفرغاني الإمام الكبير المعروف بقاضيخان (ت ٥٩٢هـ)، اعتنى بها: سالم مصطفى البدری، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩م.
- ٨٨ - فتاوى النوازل، لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٨٩ - الفتاوى الهندية، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، دار الفكر، ط ٢، ١٣١٠هـ.
- ٩٠ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
- ٩١ - فتح القدير، الكمال بن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت ٨٦١هـ)، دار الفكر، (د. ت.).
- ٩٢ - الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري (ت ١٣٦٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٩٣ - فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، صلاح محمد الخيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٩٤ - الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت، قسم علوم القرآن، مخطوطات التفسير وعلومه، مؤسسة آل البيت، عمان، الأردن، ١٩٨٧م.

- ٩٥ - فهرس مخطوطات المسجد النبوي: <http://www.mktaba.org/>
- ٩٦ - فيض الباري على صحيح البخاري، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (ت ١٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهبي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٩٧ - القراءة خلف الإمام، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط (١: ١٤٠٥هـ).
- ٩٨ - القراءة خلف الإمام، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه: الأستاذ محمد عطا الله خليف الفوحباني، المكتبة السلفية، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٩٩ - قنية المنية لتتميم الغنية، مختار بن محمود الزاهدي الغزميني (ت ٦٥٨هـ)، مخطوطة في جامعة الملك سعود برقم (٧٣٨٢).
- ١٠٠ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٣٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٠١ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي المعروف بـ: (حاجي خليفة) (ت ١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ١٠٢ - لباب النقول في أسباب النزول، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ضبطه وصححه: الأستاذ أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، (د. ت).
- ١٠٣ - لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الإفريقي المعروف بابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- ١٠٤ - لطائف الإشارات، بدر الدين محمود الشهير بابن قاضي سماونة الحنفي (ت ٨٢٣هـ)، مخطوطة مكتبة الدولة، برلين، ألمانيا، برقم (٤٠٩٨).

- ١٠٥ - المبسوط، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ١٠٦ - المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان ابن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.
- ١٠٧ - مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ١٠٨ - المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٠٩ - المحيط البرهاني في الفقه النعماني، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ١١٠ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ١١١ - مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح، حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، راجعه وعلق عليه: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ١١٢ - مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ١١٣ - مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط ١، ١٤٠٤ - ١٩٨٤.

- ١١٤ - مسند البزار المنشور باسم: البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.
- ١١٥ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، (د. ت).
- ١١٦ - مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ١١٧ - مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- ١١٨ - معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني (٨٢٨-١٣٤١هـ / ١٤٢٥-١٩٢٢م)، المؤسسة - الإعلام، أحمد صدقي علي شقيرات، عالم الكتب الحديث، أريد، ط ١، ٢٠١٤م.
- ١١٩ - المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢.
- ١٢٠ - معجم المؤلفين تراجم مصنفين الكتب العربية، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، مكتبة المثنى، بيروت، (د. ت).
- ١٢١ - معجم المطبوعات العربية والمعرية، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس، مصر، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
- ١٢٢ - مقال شمس الدين العجلاني الأسبوعي ليوم الاثنين ١٥-٨-٢٠١٦ في صحيفة الوطن، العدد ٢٤٥٩.
- ١٢٣ - منية المصلي وغنية المبتدي، محمد بن محمد بن علي الكاشغري (ت ٧٠٥هـ)، (مخطوط)، اسم الناسخ: محرم خورشيد، تاريخ النسخ: ١٣١٢هـ، برقم (٣٣٧٤).
- ١٢٤ - موجز دائرة المعارف الإسلامية، م. ت، هوتسما وآخرون، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

- ١٢٥ - الموسوعة الإسلامية التركية: (TDV)، مقال: محمد إيشيرلي، باللغة التركية ومنشورة على شبكة الإنترنت، نُشرت في إستانبول في عام ٢٠٠٥م.
- ١٢٦ - الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة (من ١٤٠٤-١٤٢٧هـ).
- ١٢٧ - موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط ٢، (د. ت).
- ١٢٨ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ١٢٩ - نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار، للشيخ حامد حسين اللكهنوي، والسيد علي الحسيني الميلاني، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ١٣٠ - نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي (ت ١١١١هـ)، الكتاب مرقم آلياً في المكتبة الشاملة.
- ١٣١ - النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ١٣٢ - الهداية شرح بداية المبتدي، أبو الحسن برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، (ت ٥٩٣هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (د. ت).
- ١٣٣ - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البستاني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، إستانبول، سنة ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ١٣٤ - الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.



١٣٥ - يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر، محمد بن محمود بن محمد بن حسن الخوارزمي  
علاء الدين الترجماني الحنفي (ت ٦٤٥هـ)، (مخطوطة) المكتبة الأزهرية: ٢١١٩  
خاص - ٢٦٩٥٨ عام، عدد الأوراق: ٢٦٠.

136 - <http://ottoman-state.blogspot.com>.

137 - <https://ar.wikipedia.org/wiki>.





## فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

### الإتباع في مسند الإمام الشَّيخ

٥	..... المقدمة
٧	..... قِصَّة الْكِتَاب
٩	..... خُطَّة الْكِتَاب
١١	..... تمهيد الحركة العِلْمِيَّة في الدَّولة العُثمانيَّة في عصر الشَّيخ يحيى المنقاري
١١	..... النِّظام التَّعليمي في ظل الدَّولة العُثمانيَّة
١٣	..... منهجُ التَّصنيف في ظلِّ الدَّولة العُثمانيَّة
١٤	..... وَظِيفَةُ التَّدْرِيس
١٥	..... رُتْبَةُ الْقَضَاء
١٥	..... سُلْطَةُ الْعُلَمَاء
١٦	..... منصب شيخ الإسلام
٢٠	..... المبحث الأول: حياته وآثاره
٢٠	..... المطلب الأول: لمحة عن حياته
٢٠	..... أولاً: اسمه
٢١	..... ثانياً: ألقابه
٢٥	..... ثالثاً: ولادته ونشأته
٢٦	..... رابعاً: حياته العِلْمِيَّة، وثناء العلماء عليه

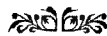
## الصفحة

## الموضوع

٣٧	المطلب الثاني: شيوخه .....
٤٠	المطلب الثالث: تلاميذه .....
٤٧	المطلب الرابع: مؤلفاته .....
٤٧	أولاً: مؤلفاته في التفسير .....
٥٢	ثانياً: مؤلفاته في العقائد .....
٥٢	ثالثاً: مؤلفاته في الفقه .....
٥٤	المطلب الخامس: وفاته .....
٥٦	المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب وسبب تأليفه .....
٥٦	المطلب الأول: عنوان الكتاب، وتحقيق نسبته إليه .....
٥٦	أولاً: عنوان الكتاب: .....
٥٦	ثانياً: تحقيق نسبة الكتاب: .....
٥٩	المطلب الثاني: سبب تأليف الكتاب .....
٦٠	المبحث الثالث: أهمية الكتاب، ومنهج المؤلف، ومصادره .....
٦٠	المطلب الأول: أهمية الكتاب ومميزاته .....
٦٢	المطلب الثاني: منهج المؤلف في الكتاب .....
٦٤	المطلب الثالث: مصادره في الكتاب .....
٧٣	المبحث الرابع: بين يدي التحقيق .....
٧٣	المطلب الأول: وصف النسخ الخطية .....
٧٥	المطلب الثاني: عملي في التحقيق .....
٧٧	نماذج من صور المخطوطات المعتمدة في التحقيق .....
٩١	النصُّ المُحقَّقُ .....

## رسالة الثرثري وجوب استماع الخطبة

١٤٩	..... المقدمة
١٥١	..... المبحث الأول: الرسالة ومنهج المؤلف فيها
١٥١	..... المطلب الأول: عنوان الرسالة، وتحقيق نسبتها إليه
١٥١	..... أولاً: اسم الرسالة
١٥٤	..... ثانياً: تحقيق نسبة الرسالة
١٥٥	..... المبحث الثاني: منهج المؤلف ومصادره في الرسالة
١٥٥	..... المطلب الأول: منهج المؤلف
١٥٦	..... المطلب الثاني: مصادر المؤلف في الرسالة
١٥٩	..... المبحث الثالث: بين يدي التحقيق
١٥٩	..... المطلب الأول: وصف النسخ الخطية
١٦١	..... المطلب الثاني: عملي في التحقيق
١٦٣	..... نماذج من صور المخطوطات المعتمدة في التحقيق
١٧٣	..... النصُّ المُحقَّق
١٨٥	..... المصادر والمراجع
٢٠١	..... فهرس المحتويات



صدر من سلسلة  
ذخائر العهد العثماني

الجواهر الحسان  
في مناقب السلطان  
سليمان بن عثمان

تأليف  
الإمام المحدث المؤرخ  
محمد بن عبد العزيز بن عمر الهاشمي المكي  
المعروف بجار الله بن فهد  
(٨٩١ - ٩٥٤ هـ)

دراسة وتحقيق  
محمد بن سلامة العطوي



صدر من سلسلة  
دخائر العهد العثماني

هَدَايَةُ الْأَنَامِ  
إِلَى  
خُلَاصَةِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ  
عَلَى الْمَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ

تَأَلَّفَ  
مُفَتِّي الشَّافِعِيَّةِ بِدَمَشْقِ الشَّامِ  
نُورُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْعَامِرِيِّ  
الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْغَزَرِيِّ (١٢٠٠-١٢٧٧هـ)

كُتِبَ لِجُنْدِ الْجَيْشِ الْعُثْمَانِيِّ فِي عَهْدِ السُّلْطَانِ عَبْدِ الْمَجِيدِ  
وَيَحْوِي أَزِيدَ مِنْ أَلْفِ مَسْأَلَةٍ فِي الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ  
مَعَ مُقَدِّمَةٍ فِي فَضْلِ الْجِهَادِ وَالْمُجَاهِدِينَ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيلٌ  
هَنَادِي مُحَمَّدُ الْعَوَّضُ



صدر من سلسلة

تَحَاذُرُ الْعَهْدِ الْعَتَمَانِي

مَوْقِفُ الْعُقُولِ  
فِي

وَقْفِ الْمُنَقُولِ

تَأَلَّفَ

الإمام أبي السُّعُودِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُصْطَفَى الْعِمَادِي الْحَنْفِي  
(٨٩٨ - ٩٨٢ هـ)

وَبَيَّنَاهَا

السَّيْفُ الصَّارِمُ

فِي عَدَمِ جَوَازِ

وَقْفِ الْمُنَقُولِ وَالذَّاهِمِ

تَأَلَّفَ

الإمام مُحَمَّدُ بْنُ بَيْرِ عَالِي الْبِرْكُوي الْحَنْفِي

قَدَّمَ لَهُمَا وَاعْتَنَى بِهِمَا

أ.م.ع. عبد العظيم سيب. د. رامي محمد جبريل سلب





صدر من سلسلة

خزانة العهد العثماني

# فضائل الجهاد

تأليف

الإمام المحدث شمس الدين محمد بن علام الدين البجلي  
(١٠٠٠-١٠٧٧ هـ)

القه طلسب الصدر الأعظم أحمد باشا الفاضل الكونري  
في عهد السلطان محمد الرابع العثماني  
رحمه الله تعالى

وتأليف

سيرة الزار لسفرة الجهاد

للعلامة أبي الفناء محمود بن عبد الله الأوسلي  
صاحب تفسير روح المعاني  
(١٢١٧-١٢٧٠ هـ)

دراعي الهدى بشرح منظومة الشهيد

للعلامة الفقيه أحمد بن عبد الرزاق الرشدي  
الترقي سنة ١٠٩٦ هـ

وتأليف بقية المحقق

إفادة بأحكام الجهاد والرباط والشهادة

تحقيق وتعليق وتذييل

أحمد تدمري



أروقة

من إصداراتنا

ديوان  
السلطان محمد الفاتح

٨٣٣ - ٨٨٦ هـ  
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

المُسمَّى دِيَّوَانِ عَوْنِي

عَنْهُ تَقْلَامًا وَقَدَّمَ لَهُ  
علي محمد زينو



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

**[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)**

